نظرة عامة على واقع البدو والعشائر في فلسطين

W.A.R.C
West Asia Research Center

نظرة عامة على واقع البدو والعشائر في فلسطين

الفهرس

- **مقدمة**
- **البيئة الطبيعية**
- **التطور التاريخي**
- **القبائل العربية وسلالاتها في فلسطين**
- **النظام القبلي الفلسطيني**
- **العشائر الفلسطينية**
- **التوزيع الجغرافي للقبائل البدوية**
  - بدو النقب
  - بدو وادي الأردن والمنحدرات الشرقية للمرتفعات الجبلية المطلة عليه
  - قبائل وادي الأردن الأدنى
  - قبائل وادي الأردن الأعلى
- **البدو ونكبة فلسطين**
- **إعادة التشكيل القبلي والتحضر وإضفاء الطابع المهني على السياسة**
- **أحوال بدو فلسطين**
  - بدو النقب
  - بدو غزة
  - التجمعات البدوية في الضفة الغربية وشرقي القدس المحتلة
- **الديموغرافيا البدوية والمخطط الرئيسي لإسرائيل**

نظرة عامة على واقع البدو والعشائر في فلسطين

مقدمة:

كانت فلسطين مسرح تلاقي مؤشرات الحضارتين البدوية والزراعية مثلما كانت مسرح تصارع البدو والمزارعين للحصول على مقومات حياتهم.
ولم يخل تاريخ البلاد من فترات تعايش سلمي بين البداوة والاستقرار، وهي الفترات التي كانت تشهد قيام حكومات قوية تسيطر على الموقف وتنشر الأمن في ربوع البلاد.

وعندما تكون السلطة الحاكمة قوية فإنها تحد من غزوات البدو وهجماتهم على المناطق الريفية من جهة، وتساهم، بما تنشره من أمن وهدوء، في تشجيع الجماعات البدوية على الاستقرار من جهة ثانية. لذا فإن الصحراء الفلسطينية، وهي الامتداد الشمالي لصحراء شبه الجزيرة العربية، تعد خزاناً بشرياً يغذي المناطق المستقرة في فلسطين بالسكان.

البيئة الطبيعية

للبيئة الطبيعية في فلسطين أثر كبير في منشأ البداوة والاستقرار. فموقع فلسطين الجغرافي عند الحافة الغربية للصحراء الأردنية من جهة، وعند الحافة الشمالية لصحراء سيناء وشبه جزيرة العرب من جهة ثانية، جعلها تتلقى مؤشرات الصحاري العربية عبر العصور التاريخية وهنا تظهر أهمية إقليمي الصحراء الفلسطينية ودورهما التاريخي في تعمير فلسطين، إذ أنهما الباب الكبير الذي دخل منه البدو إلى فلسطين.

وتساعد الأقاليم الطبيعية بتدرجها في فلسطين، على وجود البدو في مرحلة البداوة إلى جانب مرحلة الاستقرار، وإلى تحولهم تدريجياً من البداوة إلى الاستقرار. فالإقليم الصحراوي في جنوب فلسطين هو إقليم البداوة بصفة عامة ويتميز هذا الإقليم بمناخه المتطرف، وارتفاع قيم المدى الحراري السنوي والفصلي واليومي، كما يتميز بارتفاع درجة حرارته نسبياً، وانخفاض نصيبه من الأمطار، إذ يصل المتوسط السنوي لدرجة حرارته إلى 25، ويبلغ متوسط كمية أمطاره السنوية بنحو 50 مم، وتهطل أمطاره بشكل فجائي، وبكمية كبيرة حلال فترة قصيرة، وهي متذبذبة وغير منتظمة والمياه الجوفية في هذا الأقليم وهو يشتمل على تربة ونباتات طبيعية فقيرة ومبعثرة، وتسود فيه تربة اللويس والأعشاب الشوكية التي تناسب الابل أكثر من غيرها من المواشي . وللموقع الجغرافي والمظاهر الطبوغرافية والتربة في صحراء النقب ووادي الأردن الجنوبي أثر في تحديد كميات الأمطار، وفي امتداد الأعشاب الطبيعية. وتفرض هذه الظروف الطبيعية للبيئة على البدو التنقل والتحول باستمرار للمحافظة على حياتهم وحياة قطعانهم.

ويمتد إلى الشمال من الإقليم الصحراوي إقليم السهوب في شمالي النقب (منطقة بئر السبع) والأجزاء الوسطى من وادي الأردن. ويتميز هذا الإقليم بأنه شبه جاف تسود فيه الحياة شبه البدوية أو شبه المستقرة، حياة تجمع بين البداوة والاستقرار في آن واحد. والمناخ هنا أقل تطرفاً من المناخ الصحراوي، إذ يقل المدى الحراري نسبياً، ويصل المتوسط السنوي لدرجة الحرارة إلى 20. ويبلغ متوسط كمية الأمطار السنوية نحو 250 مم، وهي كمية تصلح للزراعة الجافة (البعلية) إلى جانب صلاحها لنمو الأعشاب الطبيعية المناسبة لرعي الأغنام والمعز.

ويمتد إقليم المناخ المتوسطي شبه الرطب في النصف الشمالي من فلسطين حيث يميل المناخ إلى الاعتدال بصفة عامة. ويصل المتوسط السنوي لدرجة الحرارة إلى 17 داخل هذا الإقليم. ويتجاوز متوسط كمية الأمطار السنوية 600 مم. ويختلف المناخ في الأجزاء الساحلية عن الأجزاء الداخلية، لذا ضمت الأجزاء الساحلية سكاناً مستقرين في حين جمعت الأجزاء الداخلية (المرتفعات الجبلية) بين حياة الاستقرار وشبه الاستقرار لقربها من الإقليمين المناخيين الجاف وشبه الجاف، ولتأثرهما بهما.

بدأت البداوة والاستقرار جغرافياً حالة تكيف بين البدو وظروف البيئة الطبيعية الجافة من جهة، وحالة تكيف بين الحضر وظروف البيئة الطبيعية شبه الرطبة من جهة ثانية. وانتهت نفسياً إلى تنظيم اجتماعي عند البدو يعتبر عاملاً مساعداً على كثرة التنقل والترحال، وبالمقابل كان التنظيم الاجتماعي عند الحضر عاملاً على استقرارهم. ونشأ النظام القبلي الذي حدد لكل قبيلة مجالها الطبيعي ورقعتها المعروفة من الأرض التي لها وحدها حق التجول فيها واستغلالها على نطاق جماعي، الأمر الذي يعمق ويرسخ مفهوم البداوة والنظام القبلي في الإقليم الصحراوي. من جهة ثانية نشأ النظام البلدي في المناطق المستقرة التي حدد فيها لكل قرية أو مدينة مجالها الطبيعي ورقعتها من الأرض. وكانت الملكية جماعية (مشاعاً) وفردية في معظم المناطق الانتقالية التي تسود فيها الحياة شبه البدوية أو شبه المستقرة في حين سادت الملكية الفردية في المناطق الريفية والحضرية المستقرة.

التطور التاريخي

سكن الإنسان القديم فلسطين منذ ما قبل التاريخ. وقد عثر الباحثون على بقايا الهياكل البشرية لإنسان العصر الحجري القديم في مغارة الزطية قرب بحيرة طبرية. فقد وجدت فيها عام 1925 جمجمة تعرف بجمجمة طبرية أو جمجمة الجليل التي عاش صاحبها قبل نحو مائتي ألف سنة. وعثروا أيضاً على بقايا هياكل أخرى في مغارتي السخول والطابون من كهوف مغارة الواد في جبل الكرمل، وفي مغارة القفزة في جنوب الناصرة، ويعود عهدها إلى ما قبل مائة ألف سنة على الأقل.

وتدل الآثار والمخلفات التي تركها الإنسان في ذلك العصر على أن بداوة الجمع والالتقاط كانت النمط الأساسي لحياة الإنسان. أما آلاته وأدواته فكانت من العظام وأحجار الصوان. ثم تدرج الإنسان في المعرفة فاكتشف النار التي كان لها أعظم الأثر في حياته. وتطورت لغة سكان ذلك العصر مما ساعد على تجمعهم بشكل وحدات صغيرة.

أما انسان العصر الحجري الوسيط الذي يرجع تاريخه إلى حوالي اثني عشر ألف عام قبل الميلاد فإنه إلى جانب حرفة الجمع والالتقاط، عرف الصيد، ولا سيما الأسماك من المسيلات المائية للأودية، ودجن البقر والمعز والغنم والخنازير في أواخر ذلك العصر، واتخذ الكلب رفيقاً له يحرس قطعانه ويساعده على اقتناص فريسته.

وكانت عملية تدجين الحيوانات فاتحة عهد جديد في حياة الإنسان، إذ أصبح راعياً يتجول بقطعانه من مكان لآخر. وعند نهاية ذلك العصر دخل سكان فلسطين في طور الاعتماد على الزراعة. وتدل الأدوات التي خلفها الإنسان على أن الفلسطينيين القدماء من أوائل من مارس الزراعة في العالم.

أما إنسان العصر الحجري الحديث الذي يرجع تاريخه إلى قرابة ستة آلاف عام قبل الميلاد فإنه كان متقدماً في تدجين الحيوانات، آخذاً بتحسين أساليب الزراعة وتطوير أدواتها. كما أنه تجمع في القرى والمدن، وعرف فن البناء والعمارة وفكرة تملك الأرض. وتبدلت أساليب حياته تبدلاً أساسياً عندما عرف صناعة الغزل والنسيج وصناعة الخزف، مما ساعد في ترقية حياته المستقرة.

وعرف إنسان العصر المعدني الذي يرجع تاريخه إلى 4 آلاف عام قبل الميلاد النحاس، وبدأ يستعمله جنباً إلى جنب مع الأدوات الحجرية حتى عام 3.000 ق.م. حين اقتصر على استعمال الأدوات النحاسية والبرونزية. وقد امتدت يد التحسين في العصر المعدني إلى كثير من الصناعات التي كان الناس قد تعلموها، وتقدمت صناعة بناء المنازل والزراعة التي تعتمد على الري وتربية المواشي وغيرهما.

والجدير بالذكر أن آثار الإنسان القديم في حفريات شقبة في وادي النطوف دلت على أن سكان فلسطين الأوائل هم من العرق الذي يعرف بعرق البحر المتوسط. ومنذ فجر التاريخ، أي حوالي عام 3.000 ق.م.، أخذت الهجرات السامية تتوالى على هذا الجزء من بلاد الشام قادمة من شبه الجزيرة العربية. وبذلك امتزج عرق البحر المتوسط بالعرق السامي، ثم غلب العرق الأخير على فلسطين.

وكان نصيب فلسطين من الهجرات السامية كبيراً لأنها واقعة على طريق هذه الهجرات المتجهة من الجزيرة العربية نحو بلاد الشام ومصر، وقد شرع الساميون، قبل بدء العصر التاريخي (3.500 ق.م.)، ينزلون مصر، ويرجع أنهم دخلوها عن طريق فلسطين. وفي حوالي عام 3.000 ق.م. هاجر الأكاديون والأشوريون من الجزيرة العربية إلى العراق، واستقروا في جنوبها وشمالها على التوالي. وقبل عام 2.500 ق.م. تعاظم أمر

موجة سامية أخرى عرفت باللوحة الأمورية – الكنعانية، وهي الموجة التي اتخذت طريقها إلى بلاد الشام. فنزل العموريون القسم الداخلي من تلك البلاد، ونزل الكنعانيون فلسطين. ونزح فريق من الأموريين في نحو عام 1.900 ق.م. إلى العراق وكونوا فيه سلالة بابل الأولى. ويرجع أن الهكسوس الذين نزلوا مصر وحكموها في القرن السابع عشر قبل الميلاد هم من الكنعانيين.

وفي حوالي عام 1500 ف.م. تعرضت بلاد الشام لموجة سامية أخرى هي الهجرة الآرامية، وفيها القبائل المآبية والأيدومية والعمونية، فحل الآراميون في شمالي سورية وأوسطها، ونزل المآبيون والأيدوميون والعمونيون جنوبي سورية في الإقليم الممتد من البحر الميت حتى خليج العقبة. ومن الموجات السامية الموجة التي أتت بالأنباط إلى جنوبي بلاد الشام في نحو 500 ق.م، ثم هجرة اللخميين والغساسنة إلى العراق والشام. وكانت آخر الموجات الكبرى موجة العرب المسلمين في القرن السابع للميلاد.

وكان الأنباط قد أقاموا مخططات تجارية ومخافر حصينة لحراسة القوافل التجارية في وادي عربة وبرّية الخليل وفي النقب أيضاً. فقد كانت عبدة مثلاً مشيدة فوق قمة نتوء صخري يشرف على طريق القوافل. أما الخلصة الرومانية فكانت مدينة تجارية كبيرة تحط فيها القوافل لتستريح في طريقها الطويل إلى ثغر غزة. وازدهرت مناطق البداوة في وادي الأردن وفي النقب أثناء الحكم البيزنطي، وتأسست عدة مدن أخرى مثل الرحيبة والعوجاء واسبنتا وكرنب. وشهد القرنان السادس والسابع الميلاديان حركة عمران واسعة، فالدولة البيزنطية احتاجت إلى إنشاء قوة دفاعية على حدودها الصحراوية لنحمي فلسطين من هجمات البدو من شمال شبه الجزيرة العربية، ومن ثم كان إنشاء خطوط دفاع على طول وادي عربة وغور الأردن. كما ظهرت حركة الرهبنة المسيحية ولجوء الأتقياء من المسيحيين إلى العزلة في أديرة داخل الصحراء (المسيحية) ومن المحتمل أن هذه المراكز وتلك الأديرة جذبت عدداً من البدو وأشباههم من الأقاليم المجاورة للاستقرار حولها وتحويلها إلى مدن أحياناً.

وفي العهد الإسلامي لم يعد النقب طريقاً للتجارة بسبب انقطاع التجارة العالمية بين أوروبا والشرق الأقصى.

ونتج عن ذلك هجرة المستقرين من البدو تاركين هذه المحلات المدنية بلا سكان، وتحول كثيرين منهم إلى حياة البداوة. وبمرور الزمن عاد بعضهم للاستقرار في مواقع هذه المدن التاريخية المهجورة، وأعادوا تعميرها بصورة بسيطة جداً، وأصبحت محطات للبدو المتجولين مع مواشيهم داخل الإقليم الصحراوي.

ويمر البدو خلال مراحل زمنية بظروف معينة تنقلهم من حياة البداوة إلى حياة الاستقرار. فاحتكاك البدو بسكان المناطق الريفية والحضرية عن طريق التبادل التجاري، أو الغزو، أو الهجرات الموسمية التي يقوم بها البدو بين المناطق الصحراوية والمناطق الزراعية أثناء سنوات الجفاف، يجعلهم يشعرون بمدى تفوق المستقرين عليهم في مستويات المعيشة فيميلون إلى الاستقرار هرباً من شظف العيش في قلب الصحراء، ويأخذون في تقليص عدد المواشي التي يربونها، وفي إنشاء مخازن الحبوب العلفية لمواشيهم، وفي الإقامة في بيوت يشيدونها بالقرب من المخازن لحمايتها. وإذا تمكنوا من زراعة مساحات صغيرة حول هذه المخازن فإن ذلك يشجعهم على الاستقرار في حياة شبه زراعية. وهذا ما حدث بالنسبة إلى بدو شمال النقب، وبدو غور بيسان وبرية القدس والخليل، إذ أقاموا تجمعات مبعثرة تجمع بين بيوت الشعر وبيوت اللبن، وتأخذ شكل القرى الصغيرة. وقد ساهمت هذه التجمعات العمرانية شبه البدوية في المنطقة الانتقالية بين المناطق الصحراوية والزراعية في إيجاد منطقة حاجزة بين مجتمعي البداوة والاستقرار. وكان سكان هذه التجمعات من أشباه البدو يتلقون الضربات الأولى من البدو الذين كانوا يهاجمون المناطق الريفية في الماضي. ونتج

عن ذلك هجرة بعض هؤلاء تجمعاتهم في المنطقة الانتقالية واستقرارهم بعيداً في قلب المناطق الريفية والحضرية اتقاء لأخطار الغزو البدوي من جهة، وانتقالاً إلى حياة الاستقرار التي توفر لهم نوعاً من الأمن المعنوي والمادي من جهة ثانية. ومن أمثلة المراكز التي استقروا حولها بئر السبع وغزة وخان يونس والخليل وبيت لحم والقدس وبيسان والناصرة وحيفا وطولكرم ويافا واللد والرملة.

وفي العهد العثماني كانت سيطرة الحكومة التركية على البدو إسمية لا فعلية، وكان نفوذها على القبائل العربية ضئيلاً، واقتصر جل اهتمامها على جمع الضريبة من رعايا الدولة. وكان شيوخ العشائر هم الحكام الحقيقيون، وكانوا يتجولون ويقيمون ويرتحلون مع عشائرهم أينما طالب لهم وكيفما شاؤوا. وكانوا يغزون بعضهم بعضاً كلما اقتضت الظروف ذلك، مثلما كانوا يغزون المناطق الريفية وبخاصة في سنوات الجفاف ومن الطبيعي أن تنشب المنازعات والحروب بين القبائل المختلفة، ولا سيما في صحراء النقب، لأسباب متعددة أهمها الأرض والماء والكلأ. ولم تستطع الحكومة التركية السيطرة على العشائر البدوية إلا في عام 1890م عندما قام رستم باشا القائد التركي بحملة قوية استخدم فيها الشدة والعنف والضغط والإرهاب والسجن والنفي. واستطاع السيطرة على الموقف بالرغم من مقاومة بعض العشائر للأتراك. وقد أقام الأتراك في عام 1894 مخفراً للشرطة في قلعة الجهير، وقاموا أيضاً بعزل القبائل في قضاء بئر السبع الذي تم فصله إدارياً عن قضاء غزة عام 1900م، واتخذت بلدة بئر السبع مركزاً له لأنها كانت تتوسط القبائل من جهة، ولأنها كانت مقراً لشيوخها من جهة ثانية (رَ: الإدارة) وأسس الأتراك في بئر السبع مجلسين من شيوخ عشائر بئر السبع، أحدهما للإدارة، والثاني للأمور البلدية.

عين أول قائمقام لإدارة قضاء بئر السبع، وهو إسماعيل بك التركي، فسكن الخيام في بادئ الأمر كي يكون قريباً من مضارب العشائر. وزودته الحكومة التركية بمجموعة من الشرطة والدرك للمحافظة على الأمن وإحكام السيطرة على القبائل، واتخذت مدينة بئر السبع مركزاً لنائب متصرف القدس.

وقد أولت الدولة العثمانية بئر السبع أهمية خاصة في مطلع عام 1914 بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية في الحرب العالمية الأولى، وجعلت مقراً عسكرياً للجنود، وتمكن العثمانيون من تجنيد ما يقارب 1.500 بدوي إلى جانب قواتهم في حرب القناة.

وفي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين نجحت سلطة الانتداب في السيطرة على القبائل بمختلف وسائل الترهيب والتر غيب، وحدت من المنازعات والحروب والغزو. وفي هذه الفترة تحولت بعض العشائر من حياة البداوة إلى حياة شبه البداوة في حين تحول بعضها الآخر من حياة شبه البداوة إلى حياة الاستقرار في القرى، أو حتى في المدن.

ولم تتخذ سلطات الانتداب خطوات جادة لتحسين أوضاع البدو، مما سبب تدني أوضاعهم الاقتصادية لقلة الأمطار ولتكرر المحول. فلم تزد نسبة الأمطار بين عامي 1922 و1937 عن 188 ملم، وهذا لا يكفي للزراعة ولظهور المراعي. وكانت الزراعة الرئيسة في بئر السبع هي الشعير والحنطة والذرة والبطيخ والسمسم. وقد توقفت زراعة السمسم بسبب المحل، وانخفض إنتاج الشعير والحنطة وأصبحا لا يكادان يفيان بنصف حاجة البدو، كذلك انخفضت أعداد الإبل والمواشي، وقلت الأعلاف والمراعي فنتج عن ذلك كله اشتداد وطأة الديون على البدو، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل بينهم.

ويضاف إلى هذا الوضع الاقتصادي الضعيف الذي كان البدو عليه أن سلطات الانتداب البريطانية أخذت تسهل انتقال الأراضي التي ينزل بها هؤلاء إلى حوزة اليهود، وتحسم قضايا الخلاف القانونية حول الأراضي "المحلولة" لمصلحة اليهود، وتشرد البدو النازلين بهذه الأراضي.

وقد وقف البدو مثل غيرهم من عرب فلسطين في وجه الاستيطان الصهيوني والإجراءات البريطانية، وعاشوا الأحداث الوطنية التي مرت بفلسطين، واشتركوا في ثورة 1921 وثورة 1936 – 1939. وفي معارك عام 1948 تألفت في بئر السبع جبهة الشباب، وتكونت حامية من أبناء المدينة، ولجنة قومية تشرف على شؤون الدفاع عنها. وقد شن البدو هجمات ناجحة على مستعمرة "بيت إيشل" وسددوا ضربات موجعة لقوافل التموين اليهودية. لكن نقص الأسلحة والمؤن والعناصر أدى إلى ضعف المقاومة، واستطاع اليهود التغلب على المدافعين، واحتلوا بئر السبع مركز القضاء في 1948/10/21.

نجح اليهود بعد ذلك في طرد معظم البدو المستقرين وشبه المستقرين من ديارهم، وأقاموا على أراضيهم المستعمرات الصهيونية المتعددة. أما البدو في صحراء النقب ووادي عربة فإن بعض عشائرهم هاجرت إلى الأردن، وهاجر بعضها الآخر إلى قطاع غزة، وبقي قسم منها في مواطنها بصحراء النقب. لكن الكيان الصهيوني أخذ يحد من حريتهم في التجول، ويفرض عليهم التحرك في مناطق معينة، وداخل مساحات محدودة. وقد تم الاتفاق في مؤتمر كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني على إقامة مطارات عسكرية بدل مطارات سيناء التي ستجلو عنها قوات الكيان الصهيوني. وبسبب ذلك قام اليهود بمصادرة مساحات واسعة عن أراضي بدو النقب لإقامة هذه المطارات عليها، وتم ترحيل عشائر البدو من الأراضي الصادرة وعزلها في مناطق فقيرة ونائية من مرتفعات النقب المطلة على وادي عربة.

كان البدو يمثلون 10% من مجموع سكان فلسطين في بداية فترة الانتداب البريطاني وبلغ عددهم في إحصاء عام 1931 زهاء 150.000 نسمة. لكن هذا الرقم ليس دقيقاً أما عدد البدو في فلسطين المحتلة منذ عام 1948 فقد بلغ في أوائل الخمسينات وفقاً للتعداد الذي أجرته سلطات الاحتلال الصهيوني لهم نحو 22 ألف بدوي، منهم 15 ألف بدوي يعيشون في قضاء بئر السبع، وينتمون إلى عشرين عشيرة مثل أبي رقيق والقديرات وأبي ربيعة والظلام والهزيل. ويقدر عدد البدو عام 1981 في فلسطين المحتلة بنحو 75 ألف بدوي. وهم صامدون كغيرهم من عرب الأراضي المحتلة، ويتمسكون بأراضيهم بالرغم من الظلم الذي يتعرضون له.

القبائل العربية وسلالاتها في فلسطين

النسابون يجعلون العرب في ثلاثة أقسام:

العرب البائدة: وهم الذين بادوا.

العرب العاربة: وهم اليمانيون من نسل قحطان.

العرب المستعربة أو العدنانيون: وهم أهل نجد والحجاز من نسل عدنان.

1. **العرب البائدة:** من أشهر قبائلهم الكنعانيون وطسم وجديس وعاد وثمود وعمليق وعبد ضخم وأميم وعبيل وجرهم. وقد نزلت هذه القبائل في عهدها الكنعاني الذي امتد نحو ألفي عام، من 3000 ق.م. – 1000 ق.م. فأما جديس وطسم فنزلت جماعة منهم جنوب فلسطين وغور الأردن. وأما ثمود فنزلت جماعة منها في مناطق صفد ونابلس وغزة. واستقرت سلائل عمليق في جبال الخليل وإقليم النقب حيث بنوا قرية بيت جبرين وحاربوا اليهود.

واختلف النسابون في نسب أهل مدين، ومن المحتمل أنهم من العرب البائدة الذين سكنوا في ديار بئر السبع ونزلت جماعة منهم مرج ابن عامر. واشتغل هؤلاء بالتجارة والزراعة والرعي، ثم عادوا إلى البداوة عندما ساءت أحوال النقب.

وتعد من العرب البائدة الذين نزلوا فلسطين عندما كان العرب الكنعانيون مستقرين فيها القبائل الآتية:

- **العموريون** الذين أنشؤوا مدنهم في تل الحسي وتل النجيلة وشعلبيم، ووسعوا أو جددوا مدينتي لاخيش وجازر.
- **المعينيون** الذين غزوا جنوب فلسطين، وأقاموا لهم دولة في منطقة غزة، وكانوا تجاراً.
- **الإيدوميون** الذين امتد ملكهم من جنوب الأردن إلى بلدتي الخليل وبيت جبرين.

2. **العرب العاربة:** تنتسب القبائل العارية قحطان بن عامر المنتهي نسبة إلى سام أبي العرب، وغالبية فلسطين قحطانية. وكانت معظم الجيوش الفاتحة في صدر الإسلام من القبائل القحطانية. ومن أمهات قبائل قحطان.

- **قبائل حمير:** ينسب جل قبائل حمير الى قضاعة. وقضاعة هو الجد الأعلى لجميع بطون قضاعة التي نزلت فلسطين. وقد انتشرت بطون قضاعة في قرى البطاني (غزة)، وجماعين (نابلس)، ووادي جنين (يافا)، وغيرها.

  ويمكن أن يذكر من بطون قضاعة: كلب وبلي وجهينة وجرم وقدامة وبنو بهراء وبنو عذرة والقين ومسكة. ومن أحفاد بني كلب في فلسطين عشيرة السراجين في قضاء بئر السبع، والهدايبات في قضاء الخليل، والفحيلي في قضاء طبرية. ومن أحفاد بلي في فلسطين قبيلة الحناجرة في قطاع غزة، وعشيرة الظلام في قضاء بئر السبع، وعرب الفقرا بجوار الخضيرة على شواطئ نهر المفجر بقضاء حيفا، وبعض سكان قرية كفرصور، وبعض السكان المجاورين لقرية أم خالد في قضاء طولكرم.

  أما جهينة فقد كانت تنزل من الحجاز إلى حوران والجولان والغور الفلسطيني. ومن بطون هذه القبيلة في فلسطين عشيرة الجرادات التي انتشر أفرادها في قرى سعير (الخليل)، وجولس (غزة)، ودير الغصون (طولكرم)، وسيلة الحارثية وزبوبة وفقوعة (جنين)، ومن بطونها أيضاً الضواحك في برية الخليل. أما بنو جزم فقد امتدت مواطنهم ما بين غزة غرباً وجبال الشراة في جنوب الأردن شرقاً. وتنتمي إليهم قبيلة العزارمة في النقب. وكانت مواطن بني قدامة تمتد في بلاد جماعين بقضاء نابلس. وانتشر بنو بهراء في قرى حمامة (غزة)، والطيبة وجت (طولكرم) وصير وعجة (جنين)، العباسية (يافا)، ومن أحفادهم عرب الصقور في قضاء بيسان. وتركز بنو عذرة في جماعين (نابلس). أما القين فقد نزلت جماعات منهم الغور الفلسطيني في حين استقرت جماعات أخرى في فلسطين، وفي منطقة الخليل، وفي السهل الساحلي الأوسط. ومن بطون القين قبيلة مسكة التي أنشأت قرية مسكة (طولكرم)، وبطن سيبان الذين نزلوا الرملة وناحيتها، والسكاسك في يافا.

- **بنو كهلان** تعد طيء من أقدم قبائل بني كهلان. ومن أشهر الطائيين الذين نزلوا فلسطين بنو ثعل. وقد نزلت جماعة منهم عبسان (غزة)، وبنو الجراح الذين أسسوا لهم إمارة في الرملة (971 – 1028م). ومن بني الجراح آل الفضل بن ربيعة الذين أبلوا بلاء حسناً في محاربة الإفرنج. ومن

أحفاد آل الفضل بن ربيعة اليوم عائلات طوقان وأبي ريشة والعابد والفاعور وكعوش والريماوي وعرب الخريفات. وينتمي إلى طيء أيضاً آل السنيد الذين أنشأوا قرية دير سنيد(غزة).

وتعرف طيء اليوم باسم شمر، وتنسب إليها الصوايحة من عشيرة الجبارات، وأبناء عمهم الرماضين من التياهة في قضاء بئر السبع. تنسب إليها أيضاً عائلة الجربان في يعبد، وعائلة الجربة في قرية جربا (جنين). وتنحدر منها أيضاً بعض جماعات من عرب ابن عبيد في قضاء بيت لحم، وحمولة بني شمسة في قرية بيتا (نابلس) والعجاجرة في غور نابلس.

ومن بطون طيء الفلسطينية بنو جرم، وهم غير جرم قضاعة المتحدرين من قبائل حمير. وقد انتشر بنو جرم في العهد الروماني في بلاد غزة والداروم مما يلي الساحل إلى جبال الخليل، وتنحدر من بني جرم عائلة العويسات التي تقيم في قريتي البرج وبير معين (الرملة)، وعائلة عويس في يافا، وعائلة بني شاور في قرية الشاورية، وعرب الجرامنة الذين استقروا في قرية المر (المحمودية) في قضاء يافا. وبعد بنو جذيمة من أشهر بطون جرم، إذ انحدرت منهم عائلات آل عوسجة وآل أحمد وآل محمود في بلاد غزة، وحمولة الربايعة في ميثلون (جنين). وهناك بطون أخرى انحدرت من جرم مثل بني سهيل الذين استقروا في قرية بني سهيلة، والعبادلة الذين استقروا في خان يونس، وبني جبيل (الخليل)، وبني هرماس في قرية إجزم (حيفا).

ويعد بنو سنبس أحد بطون طيء الذين نزلوا جنوبي فلسطين وكثروا هناك. وفي سنبس أفخاذ وعشائر منهم الخزاعلة الذين استقروا في خربة الخزاعلة (بئر السبع)، ورميح الذين عاش أحفادهم في قرية المزيرعة (يافا)، والمعين الذين نزلوا خربة المعين من أراضي الترابين (بئر السبع). ومن أعقاب سنبس في فلسطين قبيلة الحارثية التي تنسب إليها عشيرة وادي الحوارث (طولكرم)، وعشيرتا الحمام والغنامة (صفد)، وسيلة الحارثية (جنين).

وتعد قبيلة بني زبيد اليمانية إحدى قبائل بني كهلان التي انتشرت في فلسطين والشام. ويعود قسم من قبائل شمال فلسطين بنسبه إلى بني زبيد، ومنهم عرب السواعد والطوقية في قضاء عكا، وزبيد والشمالنة في ديرة صفد، وسعيدان والهيب في معظم بلاد الجليل. ومن العائلات الفلسطينية التي تعود بنسبها إلى زبيد عائلات أبو شعبان في غزة، والفرا في خان يونس، والشرابي في نابلس، والعزة في الخليل وبيت جبرين وتل الصافي.

أما قبيلة جذام فإنها انتشرت بعد الإسلام في ربوع فلسطين، وبخاصة ما بين مدينتي طبرية وعكا. وقد استقرت جماعة منها في بيت جبرين (الخليل) وزمارين (حيفا)، وبنو بعجة في ديار بئر السبع حول زويره، واستقر بنو زيد في قضاء رام الله، وبنو فيض في القدس، وبنو جرى في رفح، وبنو الثعل في عبسان شرقي خان يونس. أما عرب العايد فقد نزل بعضهم ديار بئر السبع في حين نزل بعضهم الآخر في جوار قريتي مسكة وجلجوليا (طولكرم). ومن جذام أبو شرخ الذي انحدرت عائلة أبو شرخ منه في مجدل عسقلان، ومنها أيضاً بنو طريف الذين استقروا في قرية دير طريف (الرملة)، والجراوين من الترابين في بئر السبع، وبنو جابر الذين انحدرت منهم عشيرة الجبارات في بئر السبع.

وانتشرت قبائل لخم قبل الإسلام في مواقع متعددة من فلسطين كالجهات الغربية من البحر الميت وفي جنوب فلسطين ووسطها. وسلائل لخم كسلائل جذام في فلسطين منتشرون أيضاً في ديار غزة، ومنهم بنو نبهان من قبيلة الحناجرة في بئر السبع، وآل النبهاني في إجزم (حيفا)، وللمساعيد في

الغور النابلسي، والرفيدات في رفيديا (نابلس)، وآل قمة في سيلة الظهر (جنين)، وحمولة الديك في كفر الديك (نابلس). أما رهط تميم الداري فإنهم يقيمون في مدن الخليل ونابلس وجنين ويافا.

وخلّد الغساسنة اسمهم في فلسطين في قرية دير غسانة (رام الله). ومن سلائلهم جماعة الحدادين التي نزلت فلسطين وخاصة بيت المقدس. وللأوس والخزرج (الأنصار) سلائل في فلسطين نذكر منهم آل الصامت في القدس، وآل شداد في قريتي عمورية وجيت (نابلس)، وينمو قمير في كفر قدوم (نابلس)، وعرب النصيرات(غزة)، وبعض سكان قرية عتيل (طولكرم)، وآل غانم في القدس، وقد انحدرت عن الخزرج عائلات في فلسطين مثل آل نسيبة في القدس، والجوايرة في عراق المنشية (غزة).

ومن سلائل الأزد بفلسطين عشيرة المنارة في ظاهر مدينة طبرية الجنوبي، وعشيرة نجمات الصانع من الترابين في جنوبي فلسطين، وحمولتا الشقران وآل جرار في بلاد جنين ونابلس. وقد استقرت عشيرة خزاعة، وهي من الأزد، في قرية خزاعة إلى الشرق من خان يونس.

3. **العرب المستعربة:** وهم العرب الذين يرجعون بأنسابهم إلى إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام. دعوا العدنانيين نسبة إلى عدنان من نسل إسماعيل عليه السلام.

انحدرت قبيلة عنزة من بني عدنان، وفي أوائل القرن الثامن عشر الميلادي شرعت بعض بطون عنزة تخرج من نجد وتزحف شمالاً طلباً للرعي والماء، وأصبحت سيدة بادية الشام. ومن سلائل عنزة في فلسطين قبيلة الترابين والعطاونة في النقب، وعرب السوالمة للشمال من يافا، وعرب العنوز في قضاء حيفا، وحمولة النعيرات في ميثلون (جنين)، وبعض سكان النزلة وعلار (طولكرم). وقد استقر بنو كنانة في جوار عسقلان بعد نزوحهم من مكة، واستقر بنو مضر في ديار نابلس.

ومن القبائل العدنانية التي نزلت فلسطين قبيلة حرب الحجازية، وإليها تنسب عشائر مزينة والصوالحة والمحمديين من العزازمة في النقب. وهناك عشيرة الشنابلة في طلوزة (نابلس)، والسعيديون في وادي عربة. وقد استقرت جماعات من الحويطات في قريتي برير وبيت حانون (غزة)، واستقرت عشيرة القليطات في منطقة عكا. واستقرت قبيلة بطاني في قريتي البطاني الغربي والشرقي (غزة).

انحدرت عن الحسينيين عائلات فلسطينية منها عائلة الزعبية المنتشرة في الناصرة وقراها. وفي يافا وحيفا وطوباس، وعائلة الكيلاني. وحمولة الزيادنة في الجليل، وعائلة أبو الرب في بلاد جنين، وآل البرقاوي في ديرة طولكرم، والوحيدي من ترابين بئر السبع، واليشرطي في عكا. ومن الحسينيين في فلسطين عشائر سعادة في قرى أم الفحم، وعرابة وسيلة الحارثية والسوافيروبيتا وجبارات الوحيدي. وتوجد في القدس ويافا وغزة ونابلس عائلات يرجع نسبها إلى الحسين بن علي كرم الله وجهه.

ومن سلائل العباسيون في فلسطين آل الغصين في غزة والرملة، والغصينات من عشيرة القلازين من التياهة في النقب، وآل العباسي في صفد، وحمولة الحوائرة في منطقة نابلس.

وبالإضافة إلى استقرار كثير من العشائر العربية في المناطق الريفية والحضرية في فلسطين استقر شتيت من أعقاب من نزلها من الناس (ومنهم الإفرنج والأتراك والأكراد والألبان أو الأرناؤوط والشركس والبشناق والأروام والأرمن وغيرهم ممن تعربوا وكملت عروبتهم) في فلسطين.

النظام القبلي الفلسطيني

البدو جزء من المجتمع الفلسطيني الذي يجمع بين سكان المدن وسكان الأرياف وسكان بيوت الشعر وهيكل النظام القبلي في فلسطين على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية يدور حول وحدة الدم وصلة القربى التي تفرض بعض الحقوق والالتزامات ابتداء من الأسرة وانتهاء بالقبيلة. فالأسرة هي أبناء الرجل وبناته الذين يمثلون اللبنة الأولى للمجتمع القبلي في حين تشتمل العشيرة على رهط الرجل وأقاربه الأدنين، وهي بنت القبيلة، يرأسها شيخ مستقل أو شيخ القبيلة العام.

أما القبيلة فهي رأس التنظيم الاجتماعي القبلي. وهي مجتمع اقتصادي وسياسي وإداري وقضائي. وتتألف من جماعات متماسكة يتصفون بالتضامن وبالشعور بروح الجماعة، ويشتركون في قيم قبلية مشتركة، وتقع عليهم جميعاً مسؤوليات كثيرة منها المحافظة على سلامة الأرض ومواردها من ماء وكلأ، ثم المحافظة على النظام بين أفراد القبيلة، وعلى التراث الاجتماعي للقبيلة، وهو المصدر الأساسي لمختلف السلطات، والمرجع الأول في الشؤون القضائية والتنفيذية، وهو الذي يمثل القبيلة في جميع معاملاتها مع الآخرين فيحدد مواضع الرعي ويقود القبيلة، ويحفظ الأنساب، ويقوم بواجب الضيافة، وهو المسؤول عن الصلة بين القيادة والحكومة " الإسرائيلية" .

وفي النظام القبلي بعض مظاهر الثيوقراطية، فشيخ القبيلة هو صاحب الأمر والنهي بالرغم من أنه ليس مستبداً تماماً. وفي بعض جوانب هذا النظام نوع من الطبقية، فنظام المشيخة وراثي، والنسب والمصاهرة من الأمور التي تتجلى فيها الارستقراطية. لكن الروح الديموقراطية لا تنعدم، فالشيخ يستشير ذوي الرأي في قبيلته، ولا يحتجب عن أحد.

إن فقر الحياة النباتية في صحراء النقب ووادي الأردن فرض أنواعاً معينة من الحيوانات التي يربيها البدو، فهم يهتمون بتربية الإبل التي تأكل الأعشاب الشوكية في الصحراء، ويستفاد منها في نقل الأمتعة أثناء التجوال، وتستغل ألبانها ولحومها وأصوافها في الغذاء والكساء. كما أنهم يهتمون بتربية الأغنام والمعز لأنها ترضى بالكميات القليلة من الأعشاب أو من بقايا المحاصيل الزراعية (الحيوانات الأليفة). ويحتم هذا الوضع على البدو رحيلاً دائماً مع مواشيهم طلباً للكلأ والماء.

وتلاحظ عدة أنماط من الترحل عند بدو فلسطين هي:

1- **الارتحال العادي**: وهو يتم في الظروف العادية التي اعتادت عليها كل عشيرة، وذلك في نطاق العشيرة المكاني المعروف الذي سبق أن طرقته في توال زمني بحسب الطاقة الرعوية للأراضي.
2- **الارتحال الطارئ:** يتم عندما تتغير الظروف المناخية في سنوات الجفاف فلا تجد العشائر مناصاً من الهجرة إلى مناطق أخرى بحثاً عن الكلأ والماء (رَ: الجفاف). وفي هذه الحالة لا بد من دخول مراعي العشائر الأخرى سواء بالطرق السلمية أو بالطرق الحربية. وقد تكون هذه المراعي خارج فلسطين فتضطر العشائر للرحيل إليها في سيناء أو في الجولان أو في جنوب الأردن. وكانت معظم المنازعات والحروب القبلية تنجم عن مثل هذه الهجرات الضرورية. وكثيراً ما كان بدو النقب يتحركون بمواشيهم في سنوات الجفاف نحو الشمال، ويطلقون هذه المواشي لترعى في الحقول الزراعية حول القرى والمدن.
3- **الارتحال الموسمي (النجعة):** وهو الارتجال الدوري الذي يرتبط أساساً بفصلي الشتاء والصيف، فترحل العشائر البدوية بمواشيها إلى الجنوب والشرق شتاء، وإلى الشمال والغرب صيفاً. وهناك

رحلة الجبل والوادي أيضاً، إذ تنتقل العشائر بالمواشي صيفاً إلى المرتفعات الجبلية في أقضية الخليل وبيت لحم والقدس ورام الله ونابلس وجنين وبيسان والناصرة وصفد لترعى الأعشاب الجبلية وبقايا المحاصيل الزراعية، ثم تنتقل إلى وادي الأردن في مناطق سهل الحولة وغور بيسان وغور الأردن وغور البحر الميت ووادي عربة شتاء حيث الدفء والماء والكلأ.

العشائر الفلسطينية

بالنسبة إلى أشباه البدو والعشائر التي استقرت في المناطق الريفية فإنها ظلت تحافظ على عاداتها في تربية المواشي إلى جانب ممارستها لحرفة الزراعة. وكانت بعض العشائر المستقرة أثناء فترة الانتداب البريطاني تسكن في بيوت موقتة من اللبن تقيمها وسط مزارعها، وتستعملها أثناء زراعة وجني المحاصيل الزراعية فقط. من جهة ثانية كانت بعض العشائر المستقرة تربي أعداداً من الحيوانات التي تستخدمها للزراعة، وتستفيد من لحومها وألبانها وأصوافها، إلى جانب تربيتها أعداداً كبيرة من الأغنام معتمدة في تغذيتها على بقايا المحاصيل الزراعية، وعلى الأعلاف الزراعية أثناء فصلي الصيف والشتاء، وعلى الأعشاب الطبيعية في فصل الربيع. وكان الرعاة يتنقلون بهذه الأغنام من المناطق الزراعية في السهول إلى المناطق الرعوية على المنحدرات الجبلية، ويقضون فصل الربيع بكامله في الرعي، ويستخدمون الكهوف والمغاور لإيواء الأغنام ليلاً. وبعد الانتهاء من موسم الرعي يعود الرعاة بأغنامهم غلى قراهم.

التوزيع الجغرافي للقبائل البدوية

يتركز البدو في النقب وفي وادي الأردن، ويتوزعون في هذين الإقليمين على الوجه التالي:

1. **بدو النقب:** يتألف بدو النقب من أربع قبائل عربية كبيرة يملكون جميع الأراضي المحيطة بمدينة بئر السبع منذ القديم، وهذه القبائل هي:

- **قبيلة الجبارات:** تملك هذه القبيلة جميع الأراضي الواقعة في الشمال الشرقي من مدينة بئر السبع. وتمتد أراضيها إلى أراضي الفالوجة وبرير. بلغ عدد أفرادها نحو 7.528 نسمة في صيف 1946. وكانت حتى نهاية عام 1948 تتألف من 14 عشيرة لكن لم يبق في فلسطين المحتلة بعد عام 1948 أي من هذه العشائر بل هاجر معظمها إلى الأردن، وقليل منها إلى قطاع غزة.
- **قبيلة العزازمة:** تمتد أراضي هذه القبيلة امتداداً واسعاً من مدينة بئر السبع حتى وادي عربة جنوباً بشرق وخليج العقبة جنوباً. وتقع أراضي قبيلتي التياهة والترابين إلى الشمال الشرقي والشمال الغربي على التوالي من أراضي هذه القبيلة. بلغ عدد أفرادها وفقا لتعداد 1946 نحو 16.370 نسمة، وتتالف من 11 عشيرة.
- **قبيلة التياهة:** تنتشر هذه القبيلة في الشمال الشرقي والشرق من بئر السبع. وتمتد أراضيها في الجزء الجنوبي من برية الخليل بين جبال الخليل والبحر الميت. بلغ عدد أفرادها في عام 1946 نحو 25.153 نسمة. وتتفرع هذه القبيلة إلى 23 عشيرة. وقد هاجر معظم هذه العشائر إلى الأردن في عام 1948، وهاجر قليل منها إلى قطاع غزة، وبقي قسم منها في النقب.

- **قبيلة الترابين:** تنتشر هذه القبيلة ما بين بئر السبع شرقاً حتى الحدود المصرية غرباً. وتحيط بها قبيلة العزازمة من الشرق وقبيلة التياهة من الشمال، ويوجد قسم مستقر منها في النقب الغربي المطل على البحر المتوسط في جنوب شرقي غزة وحول خان يونس. عدد أفرادها في عام 1946 نحو 32.381 نسمة. وتتألف هذه القبيلة من 24 عشيرة.

2. بدو وادي الأردن والمنحدرات الشرقية للمرتفعات الجبلية المطلة عليه:

- **عشائر وادي عربة:** تشتمل على عشائر اللحيوات التي تعود بأصلها إلى قبيلة بني عطية. وتمتد أراضيها في القسم الجنوبي من وادي عربة المتاخم للعقبة. كما أن لهم أراضي في سيناء. وكان عدد أفراد هذه العشائر في عام 1931 نحو 420 نسمة. وتشتمل أيضاً على عشائر السعيديين التي تعود بأصلها إلى قبيلة الحويطات. وتمتد في الجزء الشمالي من وادي عربة. وقد بلغ العدد أفرادها في عام 1931 نحو 645 نسمة.
- **قبائل الجانب الغربي للبحر الميت (برية القدس – الخليل):** بلغ عدد سكان براري القدس والخليل من البدو المتجولين والمستقرين في عام 1945 نحو 9 آلاف نسمة منهم 7 آلاف نسمة في برية القدس وألف نسمة في برية الخليل. وتشاهد القبائل العربية التالية من الشمال إلى الجنوب حسب توزيعها الجغرافي في هذه المنطقة الوعرة من المنحدرات الشرقية لمرتفعات القدس – الخليل.
- **عرب السواحرة:** وهم يقيمون في الأراضي الواقعة بين مقام النبي موسى في الشمال وعرب ابن عبيد في الجنوب، وبين جبال القدس في الغرب والبحر الميت في الشرق. بلغ عددهم في عام 1931 نحو 1.572 نسمة، وفي عام 1961 نحو 1.413 نسمة. وكانوا يتجولون بمواشيهم في هجرات موسمية شتوية إلى الساحل الشمالي الغربي للبحر الميت، وهجرات صيفية إلى المرتفعات الجبلية في الأطراف الشرقية للقدس وبيت لحم وبيت ساحور. وقد استقر معظمهم خلال فترة الانتداب البريطاني في قريتي السواحرة الشرقية والسواحرة الغربية المبنيتين من الحجر، وأخذوا يمارسون حرفا أخرى إضافة إلى حرفة الرعي مثل الزراعة والخدمات وأعمال البناء والإنشاءات في المدن المجاورة. واستفادوا من مياه القدس المنحدرة في وادي قدرون (جهنم) في ري بساتين الأشجار المثمرة على جانبي الوادي.
- **عرب ابن عبيد:** يقيمون في الأراضي الممتدة بين جبال القدس غرباً والبحر الميت شرقاً، وتنحصر أراضيهم بين أراضي عرب السواحرة في الشمال وعرب التعامرة في الجنوب. وقدر عددهم في عام 1938 بنحو 1.305 نسمات، وفي عام 1961 بنحو 838 نسمة. وأهم مواقعهم على البحر الميت من الشمال إلى الجنوب: عين فشخة، ورأس فشخة، وسرابيل، ونقب الرباعي.
- **عرب التعامرة:** يخيمون بين عرب ابن عبيد في الشمال وعرب الرشايدة في الجنوب. قدر عددهم في عام 1938 بنحو 4.396 نسمة. وكانوا يتجولون في الماضي في رحلات موسمية صيفية إلى مرتفعات بيت لحم، وشتوية إلى الساحل الغربي للبحر الميت. وكانت أهم مواقعهم على ساحل البحر الميت عين الغويرة، وعين الترابة، في حين كانت مواقعهم التي ينزلون فيها للرعي فوق تلال برية القدس هي خشم حثرورة إلى الغرب من عين الغوير، ورأس الدوارة، والرويكبة، ومسترق التاج، وغربة خريثون. وقد استقر معظم عرب التعامرة منذ أواخر فترة الانتداب في منطقة بيت لحم.

- **عرب الرشايدة:** يقيمون بين عرب التعامرة شمالاً وبرية الخليل – عرب الكعابنة جنوباً. قدر عددهم في عام 1938 بنحو 200 نسمة. وكانوا يتجولون حول عين جدي على الساحل الغربي للبحر الميت شتاء، وفوق قمم المرتفعات الجبلية إلى الغرب صيفاً. وقد استقر بعضهم في منطقة الخليل – بيت لحم.
- **عرب الكعابنة:** يقيمون في برية الخليل بين الخليل والبحر الميت. ويشتملون على عشيرتي الفرجات والزويديين. وقد استقر بعضهم في قرى الخليل وحلحول.
- **عرب الجهالين:** يتجولون في برية الخليل ما بين الخليل والبحر الميت. ويشتملون على عشائر الضواحك والطلامات والصرايعة والفقرا وبني غياض والرماضين. ويستيفدون من الأودية المنحدرة من جبال الخليل والنقب نحو البحر الميت في الحصول على المياه والأعشاب لرعي مواشيهم. وقد استقر بعضهم في قرى بطة والسموع وبني نعيم، وبقي بعضهم الآخر يعيشون على الرعي وتربية المواشي.

3. قبائل وادي الأردن الأدنى:

تمتد أراضي قبائل وادي الأردن الأدنى ما بين بحيرة طبرية شمالاً والبحر الميت جنوباً. ولا يقتصر تجوال القبائل على طول وادي الأردن الأدنى بل يتعدى ذلك إلى المنحدرات الشرقية لجبال نابلس وإلى سهل مرج ابن عامر المطلة على غور الأردن. وتضم هذه القبائل عرب السواحرة (سواحرة الواد) التي تتجول بين مقام النبي موسى جنوباً وأريحا شمالاً، وعرب الرياحنة وعبيد مريم في منطقة أريحا. وقد استقرت هذه العشائر في قرية النبي موسى وموقع الخان الأحمر وفي أريحا وعين الديوك وعين السلطان ومخيمات اللاجئين حولهما، وكذلك مخيم عقبة جبر.

وهناك عشيرة بني سيلة التي كانت تتجول في المنطقة الواقعة بين غور فصايل شمالاً وغور أريحا جنوباً. وقد استقرت هذه العشيرة حول غور فصايل، وأخذ أفرادها يمارسون حرف الزراعة في وادي الملاحة. أما عشيرة المساعيد فإنها كانت تتجول في غور الأردن الغربي ما بين غور فصايل جنوباً وغور الفارعة شمالاً. وقد استقرت في الجزء الأدنى من وادي الفارعة، وفي قرية الجفتلك، وعلى طول أريحا – بيسان.

وتضاف قبائل غور بيسان إلى قبائل وادي الأردن الأدنى. وكانت هناك ثلاث قبائل تتقاسم أراضي غور بيسان المتصلة بأراضي غور الأردن، وهي من الشمال إلى الجنوب: البشاتوة والغزاوية والصقور. وقدر عدد أفراد هذه القبائل معا بنحو 6.500 نسمة، ولها 600 بيت شعر. وكانت تجول في العهد العثماني بين غور بيسان شتاء وسهل مرج ابن عامر والمرتفعات الجبلية المحيطة به صيفاً. وفي العهد البريطاني استقرت هذه القبائل، وأقامت مضاربها وبيوتها اللبنية على طول الطرق الرئيسة، ولا سيما طريقي سمخ – بيسان – العفولة وسمخ – بيسان – أريحا. وإلى جانب تربية المواشي كان أفراد هذه القبائل يعملون في الزراعة المروية وفي التجارة والخدمات. وقد تعرضت هذه القبائل إلى كثير من الاضطهاد على يد السلطات البريطانية إبان الثورات الفلسطينية. وطردها الصهيونيون من ديارها في عام 1948، وهاجر معظمها إلى الأردن وسورية.

4. قبائل وادي الأردن الأعلى:

تنتشر هذه القبائل في قضاءي طبرية وصفد داخل وادي الأردن الأعلى بين الحدود الشمالية الشرقية لفلسطين شمالاً وبحيرة طبرية جنوباً. ويوجد بعضها على طول الحافة الشرقية لجبال الجليل المطلة على وادي الأردن. ومن عشائر قضاء طبرية التلاوية والسدور وسرجونه والمدارج والمشارقة والخرانية والكديش والمويلحيات والسميري والفحيلي. وكان معظم هذه العشائر في العهد العثماني يتجول بين سواحل طبرية شتاء ومرتفعات الجليل الأدنى صيفاً. وقد استقر معظمها في العهد البريطاني، وأخذت تمارس حرفة الزراعة إلى جانب تربية المواشي، وأقامت بعض القرى إلى جانب مضاربها في منطقة الناصرة، وبخاصة حول جبل طابور وبالقرب من حافات المرتفعات الجبلية للجليل التي تطل على سهول طبرية شرقاً وسهل مرج ابن عامر جنوباً. وفي عام 1948 هاجر معظم هذه العشائر إلى سورية والأردن بعد أن طردتها سلطة الكيان الصهيوني من فلسطين، وبقي قليل منها حول جبل طابور (الطور) في قضاء الناصرة.

وكانت مضارب عشائر المكية والزنغرية والقديرية والسياد وزبيد والشمالنة والهيب تمتد بين بحيرتي طبرية والحولة داخل وادي الأردن الأعلى. وقد استقر كثير من هذه العشائر في العهد البريطاني، وأقامت بعض بيوت اللبن مع مضاربها، وأخذت تمارس حرفة الزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك. لكن اليهود طردوها من ديارها في عام 1948، وهاجر معظمها إلى سورية.

وكان سهل الحولة الشمالي أثناء الانتداب البريطاني يشتمل على 12 قرية جميع سكانها من عشيرة الغوارنة الذين سكنوا بيوت الشعر، واستقروا في ذلك السهل، وأخذوا يمارسون حرفة الزراعة والرعي والصيد. غير أن سلطة الاحتلال الصهيوني قامت بطرد العشيرة من ديارها في عام 1948. ودمرت مضاربها، ثم جففت بحيرة الحولة ومستنقعاتها في أواخر الخمسينات، وتم لها تغيير المعالم الجغرافية لسهل الحولة.

البدو ونكبة فلسطين

كان البدو، وما زالوا، مكونا أساسيا من مكونات المجتمع العربي في فلسطين كما كانت الحال في العديد من الأقطار العربية. ونجم ذلك، بأشكال مختلفة، عن واقع وجود صحراء النقب في فلسطين ومتاخمتها لصحراء شبه جزيرة سيناء وصحراء معان وقربها من صحاري شبه الجزيرة العربية. ويشهد التاريخ على أنه لم تكن في الماضي عوائق وعراقيل أو حدود تحد من تنقل بدو النقب في الأرض العربية شمالا وجنوبا وشرقا، الأمر الذي جعل قيام الكيان الصهيوني لاحقا نكبة تاريخية بكل معنى الكلمة. فقد حرمهم إعلان الدولة اليهودية ليس فقط من حقوقهم التاريخية في التنقل حيث يقتضي المرعى فحسب بل من حقهم في التواصل الطبيعي مع محيطهم أيضاً. ولا يقل أهمية عن ذلك أن هذا الإعلان شرد الغالبية الساحقة منهم عن وطنهم وسلبهم أرضهم وأحالهم من بدو أحرار إلى لاجئين داخل وطنهم وخارجه.

يصعب الفصل بين ما لحق بالفلسطينيين عموما من مآسٍ وما لحق بالبدو. ولكن من بقي منهم على أرض فلسطين عانى لفترة طويلة التهميش والتنكيل اللذين زاد منهما انفصالهم عن محيطهم العربي. وقد ظهر ذلك بوضوح على بدو النقب الذين، خلافا لبدو شمال فلسطين، كانوا منقطعين عن مراكزهم المدينية عموما بعد تهويد مركزهم الرئيس، بئر السبع، وطرد سكانه العرب منه.

ومن الجلي أن البدو في فلسطين 48 ينقسمون حاليا إلى قسمين: بدو النقب وبدو الشمال. ولم تكن هذه أبدا حال البدو في فلسطين قبل قيام الكيان الصهيوني. إذ كان البدو، المنقسمون إلى قبائل وعشائر، ينتشرون تقريبا في جميع بقاع فلسطين. ولكن هذه ليست حالهم اليوم بعد انقسام البدو وانتشار أعداد منهم في القرى أو البلدات والمدن العربية في وسط فلسطين. ومع أن حياة البداوة كانت تعني على الدوام القابلية للترحال بحثا عن الماء والكلأ إلا أنها في العقود الأخيرة صارت تعبيرا عن أصول ونمط حياة ولا تعبر عن البداوة المعهودة. فقد أجبر أغلب البدو في فلسطين على القبول بمبدأ التزام المكان والانتقال من حياة البداوة التقليدية إلى نوع من الحياة التي تجمع بين الرعي والزراعة. وفي بعض المواضع تم تحويل البدو فعليا إلى نوع من العمال المياومين ما أفقدهم عمليا الكثير من سمات الحياة البدوية وطباعها. وتشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن عديد بدو النقب يزيد على مئة وسبعين ألفا فيما يبلغ عدد بدو الشمال نحو ستين ألفا وهناك نحو 15 ألفا يعيشون متناثرين في وسط فلسطين. وتكفي نظرة واحدة للمقارنة بين أعداد من كانوا يعيشون من البدو في النقب قبل إعلان "إسرائيل" ومن يعيشون هناك اليوم. إذ تشير الإحصائيات التي أرفقت بقرار التقسيم العام 1947 إلى أنه كان يعيش في النقب نحو 80 ألف بدوي من بين حوالى مليون عربي تقريبا كانوا يعيشون حينها في فلسطين. وإذا كان تعداد الفلسطينيين تضاعف في العقود الست الأخيرة خمس مرات على أقل تقدير فإن هذا يثبت أن من بقي من بدو النقب على أرضه لا يزيد في أحسن الأحوال على ربع السكان الأصليين. والواقع أن من بقوا فعليا هناك مورست عليهم ضغوط متعاظمة لتشريدهم وطردهم حيث تم إبعاد قبائل بكاملها إلى شرقي الأردن وسيناء في مطلع الخمسينيات. وعموما في منتصف الخمسينيات لم يكن قد بقي من بدو النقب على أرضهم إلا نحو 12 ألفاً فقط.

ومثل جميع العرب الذين بقوا على أرضهم في الدولة اليهودية فرض على البدو الحكم العسكري الذي كان يحظر عليهم الانتقال من مكان الى آخر من دون إذن مسبق. ومن المؤكد أن ذلك عنى للبدوي، أكثر من سواه، مصادرة لحقه في ممارسة حياته الطبيعية التي مارسها طوال التاريخ. وحصرت "سلطات العدو" منذ العام 1951 حركة البدو في النقب في مثلث ضيق يقع بين ثلاث نقاط هي ديمونا وعراد وبئر السبع بعد أن كانت حركة ترحالهم من دون حدود. وبعد ذلك تم سن قانون الأراضي في العام 1952 الذي قرر أن كل من لا يحوز أرضه في نيسان من ذلك العام يفقد حقه فيها. وعنى ذلك أساسا فقدان البدو حقوقهم في جميع الأراضي الواقعة خارج المثلث المذكور. وظلت الحال على ما هي عليه رسميا حتى إلغاء الحكم العسكري عن العرب في "إسرائيل" حيث بدأت "إسرائيل" خطة ممنهجة لسلب من تبقى من البدو مراعيهم وحصرهم في عدد من القرى أنشئت خصيصا لهم. وشرعت "إسرائيل" بإقامة المستوطنات والبلدات اليهودية في النقب على أراضي البدو وإعلان هذه الأراضي محميات طبيعية أو مناطق عسكرية مغلقة. ولكن "إسرائيل" ظلت طوال عقود ترفض الاعتراف بمراكز سكن البدو في النقب البالغ عددها 59 مركزا وهي لا تزال تصر على تصنيفها "قرى غير معترف بها".

وتمارس "سلطات العدو" على القرى غير المعترف بها ضغوطا هائلة بينها حظر بناء البيوت الدائمة ومنع تزويدها بالماء والكهرباء وخطوط الهاتف. وقد أنشأت ما سمي بـ«الدورية الخضراء» التي تراقب بشكل يقظ أي تجمع بدوي وتعمل على هدم أي بناء يبنى، أو منع أي تجمع حتى لا يترسخ حق البدو على أي أرض في النقب خارج نطاق القرى التي خصصت لهم، وهي تفرض عليهم غرامات باهظة على أي «مخالفة». ويمكن القول إنه من بين جميع القرى التي أنشئت للبدو برزت راهط كمركز مديني يعتبر الأكبر في النقب. وكما جرى مع العرب الآخرين الباقين على أرضهم في مناطق 48 والذين تم تجريدهم منها جرى مع البدو. ورغم محاولات هنا وهناك من جانب الآباء المؤسسين للدولة العبرية لاعتبار البدو ليسوا عربا بل الادعاء

أنهم من بقايا اليهود الأصليين إلا أن التضييق عليهم لم يختلف عن إخوانهم. وفي العديد من الحالات تم استقطاب عدد من مشايخ البدو وزعماء العشائر ودفعهم لإقناع أبنائهم بالانضمام الى الجيش الإسرائيلي إما كقصاصي أثر أو حتى كجنود. وفي الكثير من الحالات جرى تصوير ذلك كأنه دمج للبدو وارتقاء بأوضاعهم. غير أن الإدراك المتزايد لخطورة الفصل بين البدو وباقي إخوانهم حال دون توسع هذه الظاهرة بل زادها ضيقا. ومع ذلك فإن إسكان البدو في قرى، علاوة على وشيوع التعليم بين صفوفهم قاد إلى نشأة نمط جديد من التفكير الوطني بين صفوفهم. واليوم ثمة الكثير من الساسة البدو ممن يلعبون أدوارا قيادية في الحركة الوطنية الفلسطينية داخل الخط الأخضر.

يشكل البدو البالغ عددهم 130 ألفًا والذين يعيشون حاليًا في النقب 13٪ من المواطنين العرب في "إسرائيل" والذين يشكلون بدورهم 20٪ من إجمالي السكان الإسرائيليين. هذه الأقلية، وإن كانت مسلمة سنية من أصل عربي، تعلن باستمرار تفردها. حتى عندما يُعرِّف المواطنون العرب الإسرائيليون أنفسهم بالإجماع على أنهم فلسطينيون، يشير البدو إلى تاريخهم وثقافتهم تاريخ البدو، سكان الصحراء (البادية)، المتميزين والمختلفين عن سكان المدن وغيرهم من مجموعات الفلاحين في المنطقة. التغيرات الاجتماعية والسياسية التي غيرت النقب منذ نهاية القرن التاسع عشر، الذي أحدثته إعادة التنظيم الإداري للسلطات المتعاقبة، ألغى التنظيم الداخلي للمجتمع البدوي. قامت كل من الإمبراطورية العثمانية، والانتداب البريطاني، ثم "إسرائيل"، بدورها، بإعادة تشكيل المجتمع البدوي، وطريقة عمله القبلية، وبالتالي إدارته السياسية. هذا التحول الاجتماعي أثر أيضًا على العلاقة بين الجنسين ووضع المرأة فيما يتعلق بالسياسة. نظرًا لأن السياسة، كطريقة لحل النزاعات وكوسيلة لإدارة الأعمال العامة، قد غيرت طبيعتها، فقد تطورت أيضًا مشاركة المرأة وأنماط تعبيرها.

التنظيم الاجتماعي السياسي للسكان البدو في النقب ليس ثابتًا، ويؤكد عدد من الدراسات أنه كان هناك إعادة تشكيل للنظام القبلي والعلاقة بين الجنسين. منذ القرن التاسع عشر، اتسم تطور المجتمع البدوي بوصول مجموعات الفلاحين (الفلاحين) القادمة من المناطق الريفية المستقرة في فلسطين الذين انضموا إلى الرعاة والمزارعين البدو عن طريق تأجير أراضيهم والعمل بها. ويربطها به الالتزامات المتبادلة للتضامن والمساعدة، يشكل البدو والفلاحين ما كان يسمى قبيلة، والتي تضمنت أيضا أسر العبيد السودانية القديمة (عابد). ولذلك تتكون قبيلة من هؤلاء السكان الثلاثة التي تعمل في علاقة مغلقة تقريبا، كان البدو يُعتبرون من النبلاء وفي حين أنهم لن يزوجوا بناتهم أبدًا إلى مجموعات أدنى، يمكن لبنات فلاحين الزواج من البدو. هذا المنطق، الذي لا يزال قائماً حتى اليوم، قد عرف مع ذلك عددًا كبيرًا من الاستثناءات، ويخضع لتعديل مستمر حسب ما يتطلبه سياق المكان / الزمان. ومع ذلك فإن البدو أنفسهم يستحضرونه باعتباره "تقليدًا بدويًا" يشير إلى الاهتمام الثقافي والأهمية التي يعلقونها على الهوية البدوية الجماعية التي يُزعم أنها لم تتغير أبدًا ولن تتغير أبدًا.

عرفت القبيلة نفسها كمرجع اجتماعي وسياسي تعديلات تحت تأثير الإجراءات الإدارية التي اتخذها العثمانيون والبريطانيون ثم الإسرائيليون. 5 تحت سلطة الباب العالي، كانت الوحدة السياسية البدوية هي جبيلا، وهو اتحاد قبائل يقوده عدد قليل من الشيوخ. في عام 1903، أصبحت بلدة بئر السبع مركزًا إداريًا، وفي عام 1906، في الوقت الذي عاش فيه البدو الرعي الزراعي، قرر الأتراك رسم حدود سبع اتحادات قبلية، وبالتالي شرعوا في عملية التوطين.

امتدت عملية الأقلمة في ظل البريطانيين الذين وضعوا ثقلًا سياسيًا أكبر على العشيرة - وهي وحدة قبلية أصغر. تم مضاعفة عدد المشايخ وتكليفهم بتحصيل الضرائب للبريطانيين. استمر تفتيت الهيكل القبلي أكثر عندما أصبحت الوحدة القبلية البريطانية الصنع هي الوحدة الإدارية القياسية. بحلول الثلاثينيات من القرن الماضي، كان 90٪ من البدو يمارسون الزراعة، مما ساهم في تجزئة الأرض وخصخصة الموارد. وهكذا بدأت القبائل البدوية تفقد أهميتها السياسية تدريجياً.

تم تعزيز العملية وإعادة تشكيلها على الفور من قبل الإسرائيليين. بعد حرب عام 1948، طُرد معظم البدو، وتركز الباقون في محيط أكثر إحكاما شمال شرق بئر السبع (الصايغ)، وهي منطقة لا تمثل سوى 10٪ من المساحة التي احتلوها في السابق. مُنح البدو الجنسية الإسرائيلية خلال الخمسينيات - قانون المواطنة (1952) - وتعرض مفهوم الانتماء لقبيلة للهجوم عندما طالبت "سلطات العدو" بأن يسجل كل بدوي لدى إحدى القبائل الـ 19 المعترف بها رسميًا.

19 من زعماء القبائل (شيوخ) تم اختيارهم وتعيينهم من قبل "إسرائيل"، أحيانًا على الرغم من منطق القوة الذي كان سائدًا حتى تلك اللحظة. اكتسب المشايخ سلطة كبيرة، وأصبحوا وسيطًا بين السكان والسلطات الإسرائيلية. انقلبت علاقات السلطة وأعيد تشكيلها على عجل. في الوقت الذي تجمدت فيه الأقلمة والتنظيم الاجتماعي للبدو، تعرضوا للأحكام العرفية التي استمرت حتى عام 1966. كما هو الحال في المنطقة العربية من الجليل والمثلث، تم وضع البدو تحت سلطة حكومة عسكرية تتحكم في تحركاتهم وتعبيرهم السياسي وطريقة تنظيمهم.

في نهاية الستينيات، غيرت "إسرائيل" موقفها السياسي تجاه البدو وقررت جعلهم حضراً من خلال وضعهم في مدن وقرى مخططة. في معظم الحالات، تم بناء هذه المستوطنات دون استشارة مسبقة مع الأشخاص المعنيين، وكان هدفها هو تجميع البدو في تجمعات حضرية لمنع انتشارهم في النقب. ابتداء من عام 1966، تم إنشاء سبع مستوطنات تضم اليوم أكثر من نصف سكان البدو في النقب. ويعيش النصف الآخر فيما يسمى بالقرى غير المعترف بها على أراض كانت تقليديا لهم والتي قامت "إسرائيل" بتأميمها في خمسينيات من القرن الماضي. انفتح فارق كبير بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، وهذا الأخير لا يتمتع بمزايا البنية التحتية ولا الخدمات. تم تكليف إدارة المستوطنات المخطط لها بسلطة محلية عينتها وزارة الداخلية الصهيونية. لن يتم تنظيم أول انتخابات حرة للمجالس المحلية البدوية حتى التسعينيات. أدى التحضر والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت في الستينيات إلى تفكك القبائل الـ 18 "الإسرائيلية" الصنع. لقد فقدت كل أهميتها السياسية وكذلك شرعيتها الإدارية. اليوم، لم تختف تمامًا الإشارة إلى الانتماء إلى قبيلة، لكنها تُستخدم أحيانًا أكثر للتذكير بالأصل العائلي والإقليمي للسلالة.

إعادة التشكيل القبلي والتحضر وإضفاء الطابع المهني على السياسة

مرت الأعراف البدوية بالعديد من التغييرات وكان تحولها تحت تأثير السياسات التي فرضها أولئك الذين مارسوا السلطة في المنطقة.

كان أحد أكثر التعديلات قسوةً في العصر الحديث، بالتأكيد نتاج وجود "إسرائيل"، وهو المغادرة القسرية للجزء الأكبر من بدو النقب وتغيير طريقة حياة من بقوا وقبلوا بالهوية الاسرائيلية.

خضع هؤلاء "المواطنون الإسرائيليون" الجدد للحكم العسكري داخل منطقة أصغر بكثير. لقد اجتاحت أساليب الإدارة السياسية بفرض الأحكام العرفية، وتعيين الشيوخ بأجر - ليسوا ممثلين دائمًا - وتطوير نظام محسوبية واسع بين القادة المحليين وسلطات الاحتلال الإسرائيلية. وإذ لم يكن منطق الزبائنية جديدًا، فإن المحسوبية مثل تلك التي تم تطويرها في ذلك الوقت كانت ذات نظام جديد.

في الواقع، منذ الخمسينيات من القرن الماضي، أصبح البدو "مواطنين إسرائيليين" وصوتوا في الانتخابات البرلمانية لعام 1955. وبنفس الطريقة كما هو الحال في الشمال، فإن الأحزاب الصهيونية، في المقام الأول ماباي - حزب العمل السابق - استجابت للتصويت العربي، وفي هذه الحالة أي بعد السماح بتصويت البدو، تم المساومة على التصويت العربي مقابل مكاسب مادية ورمزية.

تم إنشاء قوائم "الأقمار العربية" التابعة لمباي خصيصًا عشية الانتخابات من أجل الفوز في تصويت عرب "إسرائيل". وبهذه الطريقة، دخل النواب العرب، مثل البدوي حامد أبو ربيعة، إلى الكنيست، وانتخبوا على قائمة تابعة لحزب العمل في نهاية السبعينيات.

شهدت نهاية الحكم العسكري (1966) إنشاء مستوطنات مخططة برئاسة مجالس محلية عينتها وزارة الداخلية الصهيونية.

نمط الإدارة السياسية للمجتمع البدوي خضع للتغيير.

- فقد المشايخ صلاحياتهم واستبدلت بمجالس إدارية وسياسية.
- اختفى التنظيم بالنسب، الذي تم تقويضه إلى حد كبير منذ عام 1949، وعلى الرغم من أن البدو كانوا لا يزالون مقيدين فيما يمكنهم قوله وكيف يمكن أن ينظموا سياسيًا. فلقد صوتوا في الانتخابات الوطنية بالأساس للأحزاب الصهيونية ولوائح الأقمار العربية التابعة للصهاينة، لكنهم لم يحصلوا على حق التصويت على المستوى المحلي (البلديات والمجالس المحلية) الذي هيمنت عليه إدارة يهودية.

ولن يحصلوا على ذلك الحق حتى:

- عام 1989 في رهط
- عام 1993 في تل السبع
- 2000 في المستوطنات البدوية الخمس الأخرى تمكنوا من إجراء أول انتخابات محلية خاصة بالعرب البدو.

تميزت هذه الفترة برمتها بهيمنة الجماعات الصهيونية وعلاقات المحسوبية بين البدو.

حدث التغيير في الثمانينيات مع إنشاء أحزاب سياسية عربية. حتى ذلك الحين، كان حزب الراكة الشيوعي فقط، ثم تأسست الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي قدمت نفسها بأنها تمثّل مصالح العرب في "إسرائيل".

ولأن هذين الحزبين العربيين كانا راسخين في الشمال، فلم ينجحا في اختراق النقب وأن يكونا ثقلًا موازنًا للمجموعات الصهيونية.

لم يصبح التصويت البدوي مستقلاً إلا بعد تشكيل الأحزاب السياسية العربية في ثمانينيات القرن الماضي وبدأوا يطالبون بهوية فلسطينية جماعية.

اكتسبت الانتخابات النيابية "لعضوية الكنيسيت" ثم الانتخابات المحلية أهمية وزادت من حشد الناخبين البدو. وهكذا بلغت نسبة مشاركة البدو في انتخابات عام 1988 61.3٪ مقابل 50٪ عام 1981. وفي هذه الانتخابات، حصل الحزب العربي الديمقراطي، الذي تم إنشاؤه للتو، على 43.7٪ من حق الاقتراع، بينما حصل حزب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة فقط على 5.8٪ من أصوات البدو.

في انتخابات عام 1999، كانت الأحزاب العربية مكونة من القائمة العربية الموحدة - وهي قائمة مشتركة بين الحزب الديمقراطي العربي والحركة الإسلامية - التجمع - التجمع الوطني الديمقراطي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. حصلت هذه القوائم الثلاث على أكثر من 70٪ من أصوات البدو.

منذ ذلك الحين، كان الفاعل الجديد الناجح هو الحركة الإسلامية (الجنوبية) التي تتمتع بقاعدة اجتماعية وسياسية كبيرة في النقب منذ ثمانينيات القرن الماضي، ولكن بشكل رئيسي في التسعينيات. في حين أن الحزب الديمقراطي الاشتراكي لديه عضو كنيست شهير، وهو طالب السناء البدوي، إلا أن الحركة الإسلامية لا تزال المنظمة الأكثر نشاطًا وأفضلها ترسخًا بين البدو. كل مستوطنة بها أعضاء ناشطون في الحركة.

إن إضفاء الطابع الاحترافي على السياسة في الوسط البدوي يعني ضمناً إنشاء أحزاب سياسية وسياسيين. أصبح الكادر الشاب المتعلم متخصصًا جديدًا في السياسة، متقنًا لعجلات اللعبة الانتخابية والمقايضة الزبائنية.

تم إقصاء النساء من هذا التحول لعدم مشاركتهن أو دعوتهن للمشاركة في الأحزاب السياسية، وليس لديهن مصالح للتفاوض، كما أنهن غير مطلعات على الأدوات الجديدة للنظام السياسي الإسرائيلي. لم يتم انتخاب امرأة بدوية في مجلس محلي أو كعضو في الكنيست. من المهم تحديد أن العديد من المجموعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى لا تزال على هامش اللعبة السياسية في مجتمع بدوي يتمتع بتسلسل هرمي داخلي قوي.

بينما تصاعدت الإضرابات والمظاهرات كثيرًا في الثمانينيات، كان استخدامها أقل انتشارًا في النقب.

البدو لا يحشدون أنفسهم بكثافة للدفاع عن حقوقهم أو حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. على الرغم من حقيقة أن هذا الموضوع يتم دعمه اليوم بالإجماع في أوساط السكان العرب الذين يدعون علنًا أنهم جزء من الشعب الفلسطيني.

كما يصر البدو على الإشارة إلى الهوية، لا سيما بين القوميين الشباب، وفي المجال العام حيث توجد دعوة للتمييز عن السكان اليهود الإسرائيليين. لذلك تم تنظيم مظاهرات ضد مذبحة لبنان عام 1982 في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا أو دعما للانتفاضة الأولى والثانية.. وقد شاركت بعض النساء في هذه المظاهرات، مما يؤكد ظاهرة حديثة نموذجية إلى حد ما لدى الشابات البدويات المتعلمات اللواتي يطالبن بهويتهن الفلسطينية وتضامنهن مع النضال في المناطق المحتلة إن إصرار طلاب الجامعات البدو، ذكوراً وإناثاً، على أن هويتهم فلسطينية لا يعني أنهم نسوا أصلهم البدوي، بل على العكس من ذلك، لكنهم يعبرون عنها بهوية أكثر تسييسًا ووطنية. إن تسمية نفسك بالبدو يعني أن تتذكر رسوخك الإقليمي وتعلقك بالأرض، في حين أن وصف نفسك بالفلسطيني له دلالة سياسية أكثر شمولاً تقود البدو إلى احتجاج تاريخي وقومي بعيد المدى.

أحوال بدو فلسطين

أولاً: بدو النقب

يعيش أكثر من 160،000 نسمة من العرب البدو في منطقة النّقب في جنوب "إسرائيل"، وهم يشكّلون 25% من سكّان المنطقة. ويعيش ما يقارب نصفهم في 38 قرية لا تعترف" دولة العدو "بها، لا بل تدّعي ملكيّتها لها.

لطالما اعتبرت" دولة العدو "البدوَ عائقًا في تطوّر النقّب. وقد اتّخذت "حكومة العدو"، في السنوات الأخيرة، إجراءات واسعة النطاق ومدمّرة ضدّ البدو الذين يعيشون في القرى المعترف بها وغير المعترف بها في النقب، على حدّ سواء. وتشمل هذه الخطوات رشّ الحقول الزراعيّة بالمبيدات لإتلاف المحاصيل، اقتلاع الأشجار، مصادرة المواشي، تدمير البيوت وجعل تطبيق قوانين التخطيط والبناء في المنطقة أكثر صرامةً. إضافة إلى ذلك، قام مجلس الأمن القوميّ (وهو هيئة مكوّنة من ضبّاط جيش سابقين ذوي رتب عالية) بالتوصية بإعداد خطّة سيتمّ تقديمها إلى الحكومة " الإسرائيلية"، تعالج مسألة البدو، تدّعي بأنّ "الدولة قد أبدت قدرتها حتّى الآن في التعامل مع تحدّيات معقّدة من ناحية تنظيميّة وقانونيّة وما يتعلّق بالميزانية، في تطبيق خطة "فك الارتباط" (عن قطاع غزّة). وفيما يخصّ المسألة البدوية، فإننا نوصي (مجلس الأمن القومي) بتبنّي مبدأ مشابه" (براور وساربوس، 2006).

بعد توقّف زمنيّ دام أكثر من 20 عامًا، قرّرت" حكومة العدو "أن تجدد المداولات في المحاكم حول النّظر في ادّعاءات الملكيّة التي يقدّمها العرب البدو. إنّ ما دفع" حكومة العدو "إلى تجديد هذه التحقيقات كان الرغبة في طرد البدو عن أراضيهم. إنّ هذا العمل يهدّد بحلّ نسيج العلاقات الدقيق بين البدو، كما يهدّد بتدمير ما تبقّى من الثّقة وعلاقات العمل بين العرب سكّان جنوب "إسرائيل" وبين دولة العدو.

تعريف المشكلة

في كانون الأوّل من العام 2000، وعشيّة بدء ولايته كرئيس حكومة، نشر أرئيل شارون مقالاً في مجلّة *Land*، تحت عنوان "الأرض كأداة اقتصاديّة لتطوير البنية التحتيّة وتقليص الفجوات الاجتماعيّة بشكل ملموس." يحتوي المقال على الوصف التّالي لمشكلة البدو/ الأرض:

في النقب، نحن نواجه مشكلة جديّة: نحو 900,000 دونم من أراضي" حكومة العدو "**ليست بأيدينا، وإنّما هي بأيدي السكّان البدو.** [التشديد ليس في الأصل [إنني، كمقيمٍ في النقب، أرى هذه المشكلة كلّ يوم. إنّها، في الأساس، ظاهرة ديمغرافيّة... نتيجة للضّعف، ولربّما أيضًا نتيجة لنقص الوعي حول هذه المسألة، فإننا، كدولةٍ، لا نفعل شيئًا لمواجهة هذا الوضع... إنّ البدو ينتزعون مناطق جديدة. إنّهم يقتطعون من احتياطيّ أراضي الدولة، ولا أحد يقوم بأمر جدّي بشأن ذلك (شارون، 2000).

بعد مرور ثلاث سنوات، في كانون الأوّل من العام 2003، كتب البروفيسور إسماعيل أبو سعد، وهو من السكّان البدو في النقب، مقالاً للمجلّة نفسها، تحت عنوان: "شكوى البدو: "كيف يُمكن أن يُطلق علينا متطفّلين إذا كنّا نحن وأجدادُنا نعيش في النّقب منذ آلاف السّنين؟". كتب أبو سعد ما يلي:

تدّعي السلطات أنّ البدو لا يمتلكون الأرض. لكن، ما الذي يمكن فعله، تاريخيًّا، حين ندرك أنّ البدو لم يسجّلوا أرضهم أبدًا لدى دوائر الأراضي الحكوميّة؟ هل يمكن لذلك أن يحرمهم من الملكيّة؟ لقد نظر البدو إلى المسألة الشّاملة المتعلقة بملكيّة الأراضي كنوع من أنواع المفارقة. ويسأل البدو "كيف يكون ذلك ممكنًا بأنه في العشرينيّات والثلاثينيّات من القرن الماضي، قام كلّ من الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية بشراء أراضٍ في النقب من أصحابها البدو، وهم اليوم، فجأة، ليسوا أصحاب الأراضي؟ ما الذي تغيّر؟"... إنّ النقب فسيح بما فيه الكفاية لكي يلبّي– في الحاضر والمستقبل - جميع احتياجات السكّان الإسرائيليين. لكن، ثمّة مكان كافٍ لتلبية احتياجات السكّان البدو، أيضًا. إنّ الحلّ الصحيح يجب أن يكون مقبولاً على الطرفين (أبو سعد، 2003).

بعيدًا قبل ذلك في العام 1963، كتب موشيه ديّان مقالاً لجريدة "هآرتس" حول مشكلة سياسة الأراضي والبدو في "إسرائيل":

يجب جعل البدو عمّالاً محلّيين في الصّناعة، الخدمات، البناء والزراعة. 88% من السكّان الإسرائيليين لا يعملون في الزراعة. سيتمّ شمل البدو ضمنهم. لكن، سيكون الانتقال حادًا. ويعني ذلك أن البدويّ لن يكون على أراضيه ومع قطيعه؛ سيكون من سكّان المدينة يجيء إلى البيت في الأصيل وينتعل حذاء البيت. سيكون على أطفاله أن يقبلوا الأب الذي يرتدي البنطلون، لا يحمل الخنجر، ولا يزيل قمل الرأس على الملأ. سيذهبون إلى المدرسة وشعرهم مُمّشط ومفروق. ستكون تلك ثورةً. كيف يمكن تنظيم ذلك خلال جيلين؟ ليس بواسطة القوّة، وإنّما عبر توجيه حكوميّ. هذه الظّاهرة المسمّاة "بدويّ" سوف تختفي (شمير، 2000).

تعكس هذه المقالات نظرتين متناقضتين حول نفس المشكلة. في الأسطورة الصهيونيّة حول افتداء الأرض يتمّ النظر إلى الصحراء كمكان قاحل يجب إعادة إحيائه وجعله مزهرًا. لقد تمّ النظر إلى البدو على أنهم جزء من الطبيعة، مجموعة من الرحّل الذين لا صلة لهم بالأرض. في المقابل، نظر البدو إلى أنفسهم كسكّان الصحراء ومالكي الأراضي فيها.

إنّ حقيقة أنّ حكومات "إسرائيل" لم تعترف أبدًا بحقّ البدو في أراضيهم تجعل من البدو مجرمين أو منتهكين للقانون في نظر السكّان اليهود. وفي ظلّ غياب إثبات قانونيّ واضح من قبيل سجلات تسجيل الأراضي، فإنّ المحاكم الإسرائيلية تتبنّى الرأي الشّعبيّ من خلال فهم البدو بأنّهم رحّل، لا أرض لهم ولا جذور.

تاريخ المشكلة

تُملي سياسة الأرض الخاصّة بإسرائيل أنّه لا يمكن أن يتمّ بيع أيٍّ من "أراضي الدولة". إنّ "حكومة العدو" تؤجّر الأراضي، لمدّة 49 عامًا، لهيئات ومؤسّسات يهودية، في الأساس. إنّ "إسرائيل" هي "دولة العدو" الديمقراطيّة الوحيدة في العالم التي توجد فيها نسبة أعلى من 93% من الأراضي بملكيّة الدولة. فلا توجد في "إسرائيل" سوق عقارات حرّة. ويمتلك المواطنون العرب في "إسرائيل"، الذين يشكّلون 19% من سكّان الدولة، 3.5% من الأراضي فقط، وهناك 2.5% من الأراضي فقط واقعة تحت النفوذ القضائي للسّلطات المحليّة العربيّة.

كان البدو، حتى إقامة دولة "إسرائيل" في العام 1948، بغالبيّتهم، السكّان الوحيدين في النّقب. في العام 1947، عاش أكثر من90,000 من البدو، أبناء 96 عشيرة مختلفة، على مساحة تمتدّ جنوبًا من كريات جات وأشدود. ووفقًا لمصادر عديدة، ومن ضمنها المصادر اليهوديّة، فإنّ هؤلاء البدو كانوا يمتلكون نحو مليوني

دونم من الأراضي، وهم يحتفظون بها بموجب نظام متّفق عليه وواضح يتعلّق بحقوق الملكيّة. وقد تمّ تقسيم الأراضي وفقًا لاتفاقات عشائرية (شمير، 2000؛ الهُزيّل، 2004).

كانت الأرض على الدوام المورد الأهمّ في حياة البدو. وحظي هؤلاء الذين امتلكوا قطعة أرض كبيرة بمكانة اجتماعيّة عالية؛ وأمّا مَن لا أرض لديهم فقد باتوا في المكانة الدنيا في المجتمع البدويّ في النقب. إنّ معظم الأراضي في النقب امتلكها البدو بالوراثة، من دون أيّ مستند خطّيّ من أيّ نوع كان.

في العام 1858، سنّ الأتراك قانونًا يقضي بأن يتمّ تسجيل أسماء مالكي الأراضي رسميًّا كوسيلة لتنظيم الشّؤون المتعلّقة بالأراضي في الإمبراطورية العثمانيّة. لقد كانت هناك خمس فئات من أنواع الأراضي في الإمبراطورية العثمانيّة: "المُلك" (الأراضي الواقعة تحت ملكيّة خاصّة)، "الميري" (الأراضي التي تملكها "دولة العدو" والتي يمكن حراثتها مقابل أجر يدفع مرّة واحدة)، "الموقوفة" (الأراضي الموضوعة بوديعة دينيّة أو أراضي الوقف الإسلاميّ)، "المتروكة" (الأراضي البائرة)، "المُوات" (الأراضي البور غير الملائمة للحراثة). إنّ معظم الأراضي في النقب صنِّفت ضمن فئة "المُوات". لقد عارض بدو النقب وضع وثيقة خطيّة لممتلكاتهم في الأرض، لأنّهم في حال قيامهم بذلك فإنّهم سيصبحون رعايا تحت حكم أجنبيّ. وبالتّالي، سيفرض عليهم دفع الضّرائب والخدمة في الجيش العثمانيّ.

في العام 1921، أصدرت حكومة الانتداب البريطانيّ أمرًا يدعو سكّان النّقب لتسجيل أراضيهم. غير أنّ البدو، الذين منحوا تمديدًا لمدّة شهرين، لم يفعلوا ذلك، وبقيت أراضيهم غير مسجّلة. ووفقًا لمرسوم الأراضي (المُوات) للعام 1921، فقد تمّ منح البدو الذين عملوا في الأرض "الموات" وأعادوا إحياءها وأصلحوها، شهادة ملكيّة على تلك الأراضي، التي تمّ تصنيفها بعد ذلك ضمن فئة الأراضي "الميري". إنّ محاكم دولة "إسرائيل" الفتيّة، التي نشأت بعد ذلك بـ 27 عامًا، قضت بأنّ كلّ بدوي أضاع فرصة تسجيل الأرض "الموات" على اسمه في العام 1921، ولم يحصل على شهادة ملكيّة، لم يعد مؤهّلاً لفعل ذلك (بن – دافيد، 1996).

أراضي النقب في أعقاب قيام "إسرائيل"

قبل قيام "إسرائيل"، نجحت المؤسّسات اليهوديّة في شراء نحو 95,000 دونم من أراضي النقب. ولم تظهر أولى المستوطنات اليهودية في النقب إلا في العام 1946. ومع قيام الدولة، نشأت الحاجة الملحّة للمستوطنات اليهودية، من أجل "إخضاع القفر". وخلال حرب العام 1948، تمّ فرار أو طرد معظم البدو العرب إلى الأردنّ، قطاع غزّة ومصر. وبقي في النّقب تقريبًا نحو 10,000 نسمة فقط. وقرّر رئيس "حكومة العدو" الأوّل، دافيد بن غوريون، تركيزهم في شمال شرق النّقب، ضمن منطقة تبلغ مساحتها 1.5 مليون دونم يُطلق عليها "السّياج"، حيث يسكن الآن بالفعل آلاف من البدو (يفتحئيل وكيدار، 2000؛ بن- دافيد، 1996). مع مرور الوقت، ساهم جعل البدو أصحاب الأراضي إلى جوار هؤلاء الذين تمّ طردهم عن أراضيهم، إلى حدوث انشقاق عامّ قسّم السكّان إلى قسمين. وأصبح هناك الآن "السّمران" (وهم في الأساس أصحاب الأراضي) و"الحمران" (وهم في الأساس الذين فقدوا أراضيهم وتمّت إعادة توطينهم في "السياج"). وقد وُعدَ الأخيرون بأنّ ترحيلهم عن أراضيهم هو عبارةً عن إجراء مؤقَّت وبأنّه سيكون بمقدورهم العودة إلى بيوتهم خلال أسبوعين أو ثلاثة أسابيع. في العام 1951، تمّ فرض الحكم العسكريّ على السكّان العرب في "إسرائيل"، ومن ضمنهم بدو النقب. وقد تمّت مصادرة أراضي البدو، وصودر معظمها بموجب قانون امتلاك الأراضي

للعام 1953، الذي نصّ على أنّ أيّ أراضٍ لم تكن بملكيّة أصحابها في نيسان العام 1952 يمكن تسجيلها كأملاك دولة. حتى ذلك الوقت، كان البدو قد طردوا فعلاً عن أراضيهم ورحّلوا إلى مناطق أخرى، ومُنعوا من العودة إليها عبر تقييدات فرضها الحكم العسكريّ. وكان قد تمّ خلال ذلك الوقت إنشاء "بلدتي تطوير" (ديمونا في العام 1955 وعراد في العام 1962) على أجزاء من أراضي "السّياج".

في أعقاب انتهاء الحكم العسكري في العام 1966، قرّرت "حكومة العدو" تمدين البدو، مركّزةً إيّاهم في مناطق مدينية بُنيت لهذا الغرض. وكانت أوّل مدينة كهذه هي تل السّبع، والتي كان تأسيسها مشوبًا بعدد كبير من الأخطاء التّخطيطية، والتي أصبحت واضحة عند بناء المركز المدينيّ الثّاني رهط، الذي أقيم في العام 1972. أما بلدتا كسيفة وعرعرة فقد أقيمتا في العام 1982 لغرض توطين البدو الذين تمّ طردهم عن أراضيهم في تل ملهاتا إثر الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وبناء المطار العسكري "نيفاتيم" في الموقع. وتمّت إقامة شقيب السلام في العام 1984 وكلّ من حورة ولقيّة في العام 1990.

بعد انتهاء الحكم العسكريّ، حاولت حكومة "إسرائيل" تسجيل الأراضي على اسمها عبر ادّعاءات الملكيّة عليها. وحاول البدو، بطريقة مماثلة، تسجيل الأراضي على اسمهم. وتم وضع حد لادعاءات الطرفين في العام 1974، عندما تبنّت" حكومة العدو "توصية بليا ألبيك (الذي ترأس "قسم المواطنين" التابع لوزارة القضاء) بتجميد جميع الإجراءات القانونيّة المتعلّقة بادّعاءات الملكيّة في محاولة للتوصّل إلى تسويةٍ مع البدو تقدّم قدرًا معيّنًا من التّعويض. وفي أوائل العام 1975، اقترح ألبيك، نيابةً عن "حكومة العدو"، أن يحافظ البدو على ملكيّتهم لـ- 20% من الأراضي وأن يتمّ تعويضهم عن ال-80% الباقية من الأراضي بقيمة 2,000 شيكل للدونم (بن- دافيد، 1996؛ بن- دافيد، 2004).

رفضَ البدو هذه الاقتراحات. وكان البعض قد حاولوا بالفعل وفشلوا عشرات المرّات في تسجيل الأرض على أسمائهم بشكل قانونيّ. وقد جاءت الضربة الأخيرة على شاكلة قرار يُعتبر بمثابة سابقة صدر عن قاضي المحكمة المركزية حليمة، الذي أقرّ بأنّه وفقًا للتّعريف فإنّه ليس للبدويّ أيّة صلة، ولا يمكن أن تكون له أيّة صلة، بالأرض. لقد نجحت" حكومة العدو "حتّى الآن في تحقيق تسوية لـ 115,000 دونم فقط من الأراضي. وبعضًا من هذه الأراضي، حوالي60,000 دونم في منطقة تل ملهاتا، كان قد صودر في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وبناء مطار "نيفاتيم".

طوال السّنوات العشرين الماضية، كفّ البدو عن محاولاتهم لتسجيل أراضيهم. والنتيجة الواضحة هي فرض الأمر الواقع فيما يتعلّق بالمنطقة المتنازع عليها: يستمرّ البدو في العناية بالأرض وبناء مبانٍ خفيفة عليها مثل بيوت الصفيح أو البراكيّات.

أراضي النقب اليوم

هنالك حاليًّا ادّعاءات ملكيّة معلَّقة من قبل العرب البدو تتعلق بـ 776,000 دونم من الأراضي في النقب. وتعترف" حكومة العدو "بهذا النوع من الادّعاء. لكن، وفقًا لسياسة الحكومة " الإسرائيلية"، التي تبنّتها المحاكم، فإنّ البدو لا يمتلكون الأرض. وبدلاً من ذلك، فإنّهم يتمتّعون بحقّ في "الوصاية" الممنوح لهم كلفتةٍ عن طيب نيّة من ط رف الحكومة " الإسرائيلية".

يشغل البدو (في البلدات والقرى المعترف بها وغير المعترف بها على حدّ سواء)، من مجمل منطقة النقب البالغة 12,918,000 دونم، 240,000 دونم أو ما يعادل 1.8% من الأراضي. ويشغل سكّان القرى غير

المعترف بها 180,000 دونم، أو ما يعادل *1.3%* من الأراضي (الهزيل، 2004). يُقدّر مجمل مساحة الأراضي التي يُطالب بها البدو بـ 5.4% من إجمالي مساحة أراضي النقب (بن- دافيد، 2004).

إنّ عدم وجود خارطة هيكليّة رئيسيّة وتخطيط مناطقيّ لمنطقة السياج، وعدم وجود لجنة تنظيم محليّة تملك صلاحيّة منح تراخيص بناء في المنطقة، والحاجات الناتجة عن التزايد السكاني، شجّعت السكّان على البناء فوق أراضيهم، مُستبدلين الفكرة الراسخة المتعلّقة بـ "البناء غير القانوني" بمصطلح "البناء غير المعترف به". يوجد حاليًّا 30,000 مبنى غير مصادق عليه ومبانٍ خفيفة في النّقب، وقد بُني 10,000 منها بموادّ متينة. إنّ عمليّة تدمير عشرات البيوت في كلّ سنة أخفقت في ردع السكّان عن مواصلة البناء على أراضيهم.

شهدت السنوات الأخيرة عمليّات تطوير متوازية في قضايا الأرض/البدو: من جهة، تزايد التحريض ضدّ البدو، خصوصًا في وسائل الإعلام المكتوبة. ومن جهة أخرى، فإنّ النشاط السياسي الكبير الذي قام به سكّان القرى غير المعترف بها والتنظيمات المختلفة قد دعم نضالهم. إنّ كلّ نجاح أو جهد تقريبًا تمّ القيام به نيابةً عن سكّان القرى غير المعترف بها – توفير الخدمات، التّعليم، الرفاه والصحّة - تمّ تحقيقه نتيجة الالتماسات التي قُدّمها السكّان والمنظّمات غير الحكوميّة إلى المحاكم.

إنّ المخطّط الحكومي الأكثر جديةً لـ "اتّخاذ إجراءات صارمة" لمواجهة مشكلة القرى غير المعترف بها هو "مخطّط شارون". ويأتي في مركزه ترتيب مسألة الأراضي الذي سيتمّ تحقيقه من خلال ادّعاءات ملكيّة تقوم بها الحكومة " الإسرائيلية"، هدم البيوت وتطبيق قوانين البناء بشكل أكبر، طرد الغزاة، استثمار طويل المدى في البلدات البدوية القائمة والاعتراف بعدد من القرى غير المعترف بها. وقد خصّصت "حكومة العدو" ميزانية قدرها 1.25 مليار ش.ج لهذا المخطّط على مدى 6 سنوات.

إنّ الاعتراف بتسع قرى غير معترف بها – قصر السرّ، ملادة، مخول، دريجات، أبو قرينات، أم بطين، بير هدّاج، طرابين والسيد – وإنشاء المجلس الإقليمي أبو بسمة الرسميّ، هما عبارة عن انتصارين جزئيين ادّعاهما المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب (وهو عبارة عن تنظيم تطوّعي مكوّن من جمعيّات محليّة كثيرة تمثّل السكان، تمّ تأسيسه على يد سكان القرى غير المعترف بها في العام 1998). لكن إنشاء المجلس الإقليمي أبو بسمة تم من دون تواصل جغرافيّ بين القرى، خلافًا لمجالس إقليميّة أخرى في "إسرائيل ". لقد طالب المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب بالاعتراف بجميع القرى الـ 38 غير المعترف بها، وتبنّى نموذج المجلس الإقليمي كسلطة محليّة لجميع القرى غير المعترف بها. إن نيّة" حكومة العدو "السّاعية إلى ترحيل سكّان بقيّة القرى غير المعترف بها إلى تسع قرى جديدة معترف بها ستتمّ معارضتها بشراسة من قبل أبناء المجتمع البدويّ والمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، ومن المرجّح أن يؤدّي ذلك إلى مواجهة قاسية مع السّلطات. ويرى البدو في محاولة تركيزهم ببلدات مدينية بمثابة مسعى لفصلهم عن مراكز معيشتهم وعن أراضيهم التاريخيّة، وعملاً عدائيًّا ضدّ وجودهم في النّقب. وفي الوقت نفسه، فإنّهم يشيرون إلى إنشاء عشرات المستوطنات الفردية الواسعة والمعزولة لليهود، وخصوصًا على طول "طريق النبيذ" في النقب. تمّ تطوير هذه المزارع الخاصة استنادًا إلى خطاب "حماية الأرض" (من البدو). البدو، مُمثلين بالمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، يعارضون التّمدين القسريّ، ويحتجّون على عدم كونهم شركاء في القرارات المتعلّقة بإعادة توطينهم.

إنّ إحدى الإستراتيجيات التي استخدمها المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها لمعارضة مخطّط شارون كان المبادرة إلى تأسيس منتدى معًا، الذي يتألّف من 32 تنظيمًا محليًّا وقطريًّا، من اليهود والعرب. لقد

عبّر هذا المنتدى بصوت عالٍ عن معارضته للحلول القسريّة ودعا إلى إجراء حوار فوريّ بين" حكومة العدو "وبين ممثّلي القرى غير المعترف بها.

الاستيطان اليهودي على أراضي البدو في النقب

إنّ التحريض ضدّ البدو وتصويرهم بأنّهم غزاة لأراضي الدّولة، حثّ" حكومة العدو "الإسرائيلية على التخطيط لبلدات يهودية جديدة، "لحماية أراضي الدولة". إنّ"حكومة العدو" الراهنة، التي كان يقودها حتى وقت متأخّر أرئيل شارون، ويقودها الآن إيهود أولمرت، خطّطت لإقامة العشرات من البلدات الجديدة والمزارع الفردية المنفصلة في النقب. لم يتمّ إنشاء هذه المزارع بسبب الحاجة الضرورية لتقوية المناطق النائية: توجد في النقب حاليًا 13,000 شقة سكنية خالية، وهناك العديد من القرى والمدن القائمة التي هي على شفا الانهيار.

جيش العدو والنقب

يعمل الجيش الإسرائيلي منذ سنوات على نقل قواعده العسكرية إلى النقب، حيث توجد المساحة للقيام بالتدريبات والمناورات العسكرية. ويبين موقع اللجنة الفلسطينية في هولندا أنه في حال تم تطبيق خطة "إعادة توطين دولة "إسرائيل" 2040" سوف تصبح النقب العاصمة الإسرائيلية لصناعة الأسلحة. وتشير معطيات الخطة إلى وجود تحالف بين الصندوق القومي اليهودي والجيش الإسرائيلي الذي يعمل على نقل قواعد "وحداته التكنولوجية" إلى النقب. ووحدة النخبة العسكرية الاسرائيلية 8200 هي وحدة في الجيش الإسرائيلي مختصة بالتكنولوجيا وتعرف بأنها وحدة التحصيل المركزي لجهاز المخابرات. وتتألف الوحدة من أشخاص أعمارهم ما بين 18- 21. في العام 2014، قدمت مجموعة من وحدة 8200 رسالة أعلنت من خلالها رفض المشاركة في عمليات بالضفة الغربية وقطاع غزة. وكشفت الرسالة أن الوحدة تلقت تعليمات للاحتفاظ بمعلومات عن حياة الفلسطينيين؛ معلومات عن التوجه الجنسي للأفراد ومشاكلهم المالية وحتى عن أمراضهم. الهدف من جمع هذه المعلومات هو إمكانية استخدامها لابتزاز الفلسطينيين ومحاولة إسقاطهم. بالإضافة إلى ذلك فقد أنشأ خريجون من وحدة 8200 معدات للحرب الإلكترونية، أكثرها شهرة برمجيات أنشأتها شركة (NSO Group) للتجسس على محادثات تتم عبر هواتف الصحافيين والنشطاء حول العالم. وأشار رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي عطار في شهر أيار 2020 إلى أن الصندوق تحالف مع خريجي وحدة 8200 منذ ثلاث سنوات في مشروع "تعاون تعليمي."

وتشكل خطة إعادة توطين دولة "إسرائيل" 2040 تهديداً لوجود الفلسطينيين البدو في النقب، الذين ما زالوا يواجهون محاولات اقتلاعهم على مدار 72 عاماً وأكثر. وتتضمن خطة المشروع تطبيق آليات الصندوق في الزراعة، ولا يزال الصندوق القومي اليهودي يستخدم خطاب إحياء الصحراء، حيث أفاد عطار في المقابلة مع(Jerusalem post) ، أن خطة الصندوق لتوطين السكان في النقب والجليل "سوف تجعل هذه المناطق تُزهِر، وتصبح مراكز لتمكين الابتكار على مدى العشرين سنة القادمة."

الصندوق القومي اليهودي ودوره في تذويب الوجود البدوي

تأسس الصندوق القومي اليهودي (كيرين كييميت ليسرائيل) العام 1901، خلال المؤتمر الصهيوني الخامس في بازل، سويسرا. كان الهدف من إنشائه جمع التبرعات من يهود حول العالم لتسهيل الاستيطان في فلسطين. وفور إنشاء الصندوق باشر القائمون عليه بوضع صناديق لجمع التبرعات في بيوت اليهود حول العالم، حيث تم وضع ما يقارب المليون صندوق خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. تم استخدام جزء من هذه الأموال كما يدعي القائمون على الصندوق لشراء أول قطعة أرض -50 فدانا- في منطقة الخضيرة في حيفا العام 1903. وصدر أول طابع للصندوق العام 1902 ووضعت عليه نجمة داود وكلمة "صهيون"، وجمع هذه الطوابع عدد كبير من الناس حول العالم، كما تم إلصاقها على رسائل شخصية وعلى الوثائق الرسمية للحركة الصهيونية.

ويبدو أن دور هذه الصناديق والطوابع ونشرها في العالم لم يقتصر على جمع التبرعات، بل ساهم أيضا في الترويج للصهيونية والصندوق القومي اليهودي وإشراك عدد كبير من الأشخاص في تحقيق مشروعهما، حتى في حال عدم رغبتهم كأفراد بالهجرة إلى فلسطين، الأمر الذي نتج عنه انتشار واسع لفكرة الصهيونية والصندوق القومي اليهودي وروايتهما التي صورت الاستيطان بأنه رغبة الصهيونية في "إعادة اليهود إلى موطنهم وإحياء الأرض القاحلة وبعث الحياة فيها!"

في العام 1905، سيطر الصندوق القومي اليهودي على أرض قريبة من بحيرة طبريا وعلى أراضٍ تقع على بعد أربع كيلومترات شرقي اللد وحولها إلى (موشاف بن شيمن) .كما فرض سيطرته على قرية خولدا، وحول جزءاً منها إلى (كيبوتس حولدا) وعمل على تشجير الجزء الآخر وتحويله إلى غابة لإحياء ذكرى ثيودور هيرتسل؛ وهكذا بدأ الصندوق قبل 100 عام بمشروع تشجير الأراضي والقرى الفلسطينية وتحويلها إلى غابات، بهدف محو آثار الوجود الفلسطيني فيها.

قرر ممثلون عن المنظمة الصهيونية حول العالم في حزيران 1920، اعتماد مبدأ يعتبر الأراضي التي يسيطر عليها الصندوق مُلكاً للشعب اليهودي ككل، ومنع بيعها والسماح بتداولها عبر الإيجار فقط.

ويدعي الصندوق إطلاقه مشروع "البرج والسور" في صيف 1939 والذي تم من خلاله بناء 10 مدن استيطانية جديدة في فلسطين، كانت تتم عمليات البناء في ساعات الليل تهرباً من أن يتم إيقافها من قبل الانتداب البريطاني الذي أصدر قراراً بمنع بناء مجتمعات يهودية جديدة في تلك الفترة. لكن يبدو أن الانتداب البريطاني كان متورطاً في عمليات "البرج والسور" وأن قرار وقف التمدد الاستيطاني في فلسطين كان مجرد قرار شكلي.

تم في أثناء النكبة الفلسطينية وبعد انتهاء الانتداب البريطاني وانسحاب قواته، التصويت على إعلان "استقلال دولة "إسرائيل" الجديدة" في مكتب الصندوق القومي اليهودي فرع تل أبيب بتاريخ 14 أيار 1948. كان عدد السكان اليهود في فلسطين حسب رواية الصندوق 650,000 نسمة، توزعوا على ما يقارب 305 بلدات، 230 منها كانت على أراضٍ خاضعة لسيطرة الصندوق القومي اليهودي.

وفي العام 1960، تبنى الكنيست مبدأ الأرض القومية للصندوق وأصدر قانون أساس الأراضي الذي يُمنَع بموجبه بيع الأراضي التي تمتلكها الدولة أو سلطة التنمية أو الصندوق وأن يتم تداولها بالإيجار فقط.

بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967، كانت للصندوق يد في استيطان مناطق عدة في الضفة الغربية وإنشاء مستوطنات تمتد من البحر الميت حتى البحر الأحمر.

سيطر الصندوق في سنوات التسعينيات على سهل الحولة، وعمل على تسكين أكثر من مليون مستوطن روسي وأثيوبي وتشغيل عدد كبير منهم في مشاريع الأراضي من ضمنها مشروع تشجير الأراضي الفلسطينية وتحويلها إلى غابات.

استمر الصندوق مع دخول القرن الواحد والعشرين بالعمل من أجل منع عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم والتخطيط للتوسع الاستيطاني المستقبلي. واستخدم الصندوق زراعة أنواع معينة من الأشجار كأداة وذريعة للاستيطان، حيث أنه عمل بالفترة الممتدة ما بين العام 1901 والعام 2001، على زرع 250 مليون شجرة وبناء أكثر من 200 سد وخزان وسيطر على أكثر من 250000 فدان، أنشأ فيها أكثر من 1000 متنزه. وهكذا استغل الصندوق مشروع التشجير واقتلاع الأشجار الأصيلة في المنطقة لمحو الوجود الفلسطيني والطوبوغرافيا الفلسطينية، وصور نفسه عالمياً كوكالة بيئية ريادية وأول حركة خضراء في العالم.

وضع الصندوق في العام 2001 رؤية مستقبلية لسيطرة دولة "إسرائيل" على منطقة النقب، بدأت "بمخطط النقب" وهو مشروع كلفته 600 مليون دولار، امتد لعشر سنوات بهدف السيطرة على صحراء النقب. وكان خطاب الصندوق لتغطية محاولاته محو الوجود الفلسطيني في النقب هو تحقيق رؤية بن غوريون بأن يجعل الصحراء تُزهِر. ومن الجدير بالذكر أن حماة البيئة أشاروا إلى أن الأشجار التي يزرعها الصندوق في النقب، بطيئة النمو وتلتقط كمية قليلة من الكربون وتمتص الحرارة، مما أدى إلى تضرر الكائنات الموجودة في المنطقة. لجأ الصندوق أيضاً إلى ذبح الماعز في النقب لإجبار الفلسطينيين البدو على تغيير نمط حياتهم الصحراوي، ما أدى إلى ازدياد الحرائق واضطرار الصندوق إلى التراجع عن ذبح الماعز.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استدخال أشجار الصنوبر بعدد كبير (ما يقارب 250 مليون شجرة) زاد من خطر نشوب الحرائق، لأن هذا النوع من الأشجار يمتاز بقابليته العالية للاحتراق. وفي معظم السنوات تنشب المئات من الحرائق بسبب هذه الأشجار وازدياد الجفاف في الصيف الذي نتج عن التغير المناخي.

يستهل موقع الصندوق القومي اليهودي التعريف عن تاريخه بعبارة "كل شيء بدأ بحلم". وحلم الصندوق القومي الذي تأسس قبل 120عاماً هو إنشاء دولة قائمة على إقصاء كل من هو غير يهودي وكل من هو فلسطيني. مقابل هذا الحلم لا يزال الفلسطيني يحلم بحقه بالعودة، ولا يزال يحارب من أجل البقاء في أرضه في النقب وغزة والضفة الغربية. ويدعي الصندوق أنه "أول منظمة خضراء في العالم" وأنه يزرع الأشجار لمحاربة التغير المناخي ولكن مقابل هذا الادعاء يقوم باقتلاع الأشجار وبذبح الحيوانات التي خلقتها بيئتها وتحافظ على مناخها. واليوم لا يزال يستخدم اللاسامية ويهولها في العالم لإشعار اليهود بأنهم منبوذون في مجتمعاتهم ولاستدراج أكبر عدد منهم للهجرة والاستيطان في فلسطين، كما يعمل قبل أي شيء على إقصاء الفلسطيني من أرضه.

الصندوق القومي اليهودي في النقب

أعلن الصندوق القومي اليهودي (كيرن كييمت ليسرائيل) حديثاً عن خطة "إعادة توطين دولة إسرائيل 2040". وتهدف الخطة إلى ترحيل الفلسطينيين البدو من صحراء النقب، التي تشكل 60% من "أراضي دولة "إسرائيل"، وإسكان مليون مستوطن مكانهم، وإسكان نصف مليون مستوطن في الجليل. وعقد الصندوق تحالفات مع الحكومة " الإسرائيلية" والجيش وجهات أكاديمية "إسرائيلية " وقطاعات تجارية "إسرائيلية" وعالمية لتحقيق الخطة. وأعلن الصندوق أنه يعمل على إنشاء 750 شركة وجعل المنطقتين مركزا

لصناعة وتعليم التكنولوجيا المتطورة، واستقطاب 150 ألف يهودي في العالم للهجرة إلى دولة "إسرائيل" وتوجيههم إلى الجليل والنقب. وفي حال تم تطبيق مشروع الصندوق سوف تصبح النقب العاصمة الإسرائيلية لصناعة الأسلحة خلال الأعوام العشرين القادمة.

باشرت فروع الصندوق القومي اليهودي حديثا بالترويج لخطة "إعادة توطين دولة إسرائيل 2040" في العالم، واستقطاب أصحاب رؤوس الأموال والتُجار اليهود في العالم للتبرع للمشروع. وخطاب الصندوق هو سعيه لتقوية دولة "إسرائيل" وإنعاشها اقتصاديا، وزيادة فرص العمل والتعليم والإنتاج التكنولوجي وبعث الحياة في الصحراء. وحدد فرع الصندوق في كندا موعد أمسية بتاريخ 27 آب 2020، للحديث عن قصص وتجارب يهود من أصول عربية أجبروا على مغادرة بلدانهم وسوف يتم عرضها على البث المباشر. وهذا النوع من الأنشطة يعكس أهداف الصندوق في نشر روايته وجمع التبرعات لتطبيقها، بالإضافة إلى استقطاب اليهود في العالم للهجرة إلى فلسطين.

وفي مقابلة أجراها موقع (Jerusalem Post) بتاريخ 2 تموز 2020 مع دانييل عطار، رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي في العالم، وخلال الحديث عن إمكانية وصول أكثر من 90,000 يهودي جديد إلى دولة "إسرائيل " خلال الأشهر الـ 18 المقبلة وعن خطة "إعادة توطين دولة "إسرائيل " 2040"، تحدث عطار عن دور الصندوق القومي اليهودي المركزي في استقطاب المهاجرين الجدد، وأنهم يتوقعون أن مقاطعة دولة "إسرائيل " المنتشرة في كل ركن في العالم، وزيادة اللاسامية، سوف يؤديان إلى موجة واسعة من هجرة اليهود إلى دولة "إسرائيل "، وانه يأمل أن تصل أعداد المهاجرين إلى مئات الآلاف. وأضاف عطار أن الصندوق يسعى إلى جمع التبرعات بهدف خلق فرص عمل جديدة للمهاجرين وتشجيعهم على الاستيطان في النقب والجليل. بمعنى آخر يعمل المشروع الصهيوني بهدف نشر روايته في العالم وجمع الأموال لتحقيقها من جهة، ويعمل على إسكات الرواية الفلسطينية من جهة أخرى. فقد عمل المشروع الصهيوني تاريخيا على استخدام اللاسامية بهدف إجبار اليهود في العالم بشكل عام وفي الدول العربية بشكل خاص على الاستيطان في فلسطين. وفي الوقت الحالي يستخدم اللاسامية ويلصقها على مناصرين القضية الفلسطينية بهدف تضخيمها في العالم واستدراج أكبر عدد ممكن من اليهود إلى الهجرة من بلدانهم، حيث أن خطة الحركة الصهيونية بجمع كل يهود العالم في فلسطين لم تكتمل وحاجة الصهيونية إلى اللاسامية لاستكمال مشروعها جعلتها تتمسك بها لا وبل أن تختلقها في حال زوالها.

هذا ما تخطط له "إسرائيل" في صحراء النقب

لقد ظلت "إسرائيل" على مدى العقود الماضية تكثف من البناء الاستيطاني في الضفة الغربية التي يعتبرها الفلسطينيون أساسا لقيام دولتهم المستقبلية. يبدو أن الحكومة " الإسرائيلية" قد باتت تخطط للتوسع جنوبا. تظهر الأرقام الاحصائية أن وتيرة البناء الاستيطاني في صحراء «النقب» في جنوب "إسرائيل" قد فاقت الآن وتيرة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة أو حتى في وسط "إسرائيل".

لقد رصدت الحكومة " الإسرائيلية" ما لا يقل عن ست مليارات دولار من أجل تطوير وتهيئة الأراضي المحيطة ببئر السبع، الواقعة عند طرف صحراء النقب وذلك من أجل بناء مدن جديدة ومن ضمنها مدينة تعتبر من أكبر المشاريع الاستيطانية التي تطلقها "إسرائيل" حتى الآن. مع حلول سنة 2020 تخطط "إسرائيل" لزيادة عدد سكان منطقة النقب بأكثر من 50% لتصل إل مليون مستوطن يهودي، وهو ما يمثل ضعفي عدد المستوطنين الذين يعيشون في الوقت الراهن في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

لقد ظلت الحكومات الغربية تسعى إلى الضغط على "إسرائيل" كي تسمح للفلسطينيين بإقامة دولة خاصة بهم. لذلك فقد ظلت هذه الحكومات الغربية على مدى الفترة الماضية تشجع "إسرائيل" على التقليل من الاستيطان في الضفة الغربية وتركيز البناء في شمال "إسرائيل" الذي يعتبر قليل الكثافة السكانية إضافة إلى الجنوب؟ صحراء النقب؟ الخالي من السكان.

عندما كانت كوندليزا رايس وزيرة للخارجية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش قالت أن مستقبل "إسرائيل" يوجد في صحراء النقب. يحصل الجيش الاسرائيلي على الجانب الأكبر من ميزانيته العسكرية وأسلحته من الولايات المتحدة الأمريكية وقد بدأ يستجيب لمثل هذه الدعوات الغربية حيث باشر بنقل أربعين ألفا من جنوده إلى منطقة النقب كما أن القيادة العسكرية بدأت تقنع الحكومة " الإسرائيلية" باستثمار مليارات الدولارات في مجمعات للصناعات الفائقة التطور إضافة إلى بناء شبكة للقطارات الفائقة السرعة.

يقول بيني ليبرمان، الذي ترك منصبه كرئيس لوحدة البناء العسكرية ليتولى رئاسة شركة «مابات النقب» التي تنفذ كبرى المشاريع في جنوب صحراء النقب: «إن مستقبل الاستيطان الاسرائيلي يوجد في النقب.« إن المعركة من أجل صحراء «النقب» أبعد من أن تحسم. فوزير الاسكان الاسرائيلي أوري آرييل يعيش في مستوطنة يهودية في عمق الضفة الغربية المحتلة وهو يعلن عن المناقصات لبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية هناك كما أن هذا الوزير وبعض الشخصيات القومية الدينية اليهودية الأخرى يتطلعون لتوسيع "إسرائيل" شرقا والسيطرة على ما يعتبرونه «أراض توراتية» غم أنها مأهولة بالسكان الفلسطينيين. لذلك فإن هذا الوزير ومن لف لفه من دعاة الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة يجدون صعوبة كبيرة في القبول بمشروع تطوير صحراء النقب.

لقد ظل رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو نفسه على مدى سنوات يعتبر أن مشروع تطوير صحراء النقب مجرد مضيعة للوقت غير أن الجيش أقنعه في بداية شهر أغسطس 2013 بزيارة مشروعه العسكري الضخم؟ والذي يتضمن قاعدة تدريبية كبيرة في جنوب الصحراء أطلق عليها اسم «كيريات هدراشا». بعد أن اطلع على المشروع وعد بنيامين نيتنياهو بتخصيص المزيد من الاعتمادات المالية من أجل تطوير صحراء النقب. لقد قال يومها إن صحراء النقب ستتحول إلى لاس فيغاس "إسرائيل".

يعيش أكثر من 200 ألف من البدو العرب في صحراء النقب أيضا. عقب قيام دولة "إسرائيل" سنة 1948 عمد الجيش إلى دفع هؤلاء البدو العرب إلى ما يسمى «السياج» وهي منطقة تشكل 10% من صحراء النقب حيث كانوا يتنقلون فيها. أصبحت القواعد الضخمة التي تشيد لحساب سلاح الطيران والمخابرات ومراكز التدريب العسكرية تمثل تهديدا مباشرا لنمط عيش السكان البدو.

يعتبر البدو العرب أكثر فئات السكان في الكيان المحتل ضعفا وهشاشة وهم يشتكون ويعتبرون أن "إسرائيل" رغم أنها منحتهم هويتها تعاملهم بمثل ما تعامل به السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. يكسب أغلب السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة لقمة عيشهم من العمل في مشاريع البناء الاستيطاني التي تتسبب في تشريد السكان الفلسطينيين أنفسهم. وقف بنيامين نتيناهو على منصة في قاعدة «كيريات هدراشا» في النقب وراح يشيد بوطنية باعث عقاري يسخر من مهرجان إسلامي لأن العمال البدو خيروا حضور المهرجان على القدوم للعمل.

تعتبر بعض المنظمات الصهيونية أن سياسة احتواء نمو السكان العرب تدخل في صميم المشروع الصهيوني في فلسطين. يعتبر الصندوق القومي اليهودي مؤسسة شبه حكومية مهمتها العمل على توفير الموارد اللازمة

لتطوير المشاريع التطويرية. يتولى هذا الصندوق في الوقت الراهن غرس الجبال قرب المناطق المأهولة التي يعيش فيها السكان البدو العرب في مساكن لا تتوافر فيها أي خدمات حكومية مثل خدمات الماء والكهرباء. لقد انتقل بعض المستوطنين اليهود من قطاع غزة التي انسحبت منها "إسرائيل" سنة 2005 إلى صحراء النقب حيث تولوا غراسة أشجار الزيتون. يقول العرب البدو إنهم يتعرضون لاعتداءات تستهدف خيامهم وقراهم فجرا من قبل اليهود المتعصبين أو الشرطة الاسرائيلية. وضعت الحكومة " الإسرائيلية" خططا تطويرية تشمل مصادرة الكثير من الأراضي التي يعيش فوقها العرب البدو ونقل عشرات الآلاف إلى المدن. لقد ساءت العلاقة كثيرا ما بين السكان البدو واليهود الاسرائيليين. في الماضي كان البدو يختلفون عن بقية عرب "إسرائيل" من حيث استعدادهم الدائم للعمل في الجيش الاسرائيلي غير أن المتطوعين من العرب البدو للعمل في الجيش الاسرائيلي قد انخفض عددهم من أكثر من 1500 رجل إلى قرابة التسعين فقط سنويا. لقد أصبح المقاولون الاسرائيليون المنتشون يهللون لمشروع تطوير النقب ويعتبرونه بمثابة الحدود الجديدة للمشروع الصهيوني. أما عرب "إسرائيل" فهم يعبرون عن رفضهم لهذا المشروع الاستيطاني اليهودي وهم يعتبرونه مجرد توسيع للاحتلال الاسرائيلي.

ثانياً: بدو غزة

أصبح من الصعوبة بمكان في الوقت الحاضر، أن تميز في غزة الشخص ذو الأصل البدوي من غيره، الحضري أو الريفي، فلا ملامح ظاهرية تدل على هويته، وهنا يتبادر السؤال المنطقي: هل انقرضت ملامح البداوة في غزة؟ وللإجابة على التساؤل السابق كان لا بد من استطلاع آراء مجموعة من الأشخاص من ذوي الأصل البدوي لمعرفة ما تبقى من البداوة لديهم.

وقديما، عرفت قواميس اللغة البدوي بأنه "من تبدى، أي خرج إلى البادية وأقام فيها، وليست من البدائية".

عائلات غزة عادت للقبلية

اختلفت الآراء في الإجابة على التساؤل السابق، فمنهم من يرى بأن "البداوة لا وجود لها في الحاضر، من حيث كونها نمطاً معيشياً يحمل في داخله شكله الاقتصادي، السياسي والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، إلا أن البداوة انتشرت ثقافياً في الحاضر، وهذا ظاهر في العلاقات الاجتماعية، حضور القبائلية وعودة العائلات الحضرية إلى الحالة القبلية"، كما يقول أحمد علي (33 عاماً)، ويعمل مدرس لغة انجليزية.

"البداوة ليست صفة كي تنقرض، لأن البداوة هي أصل، والأصل لا ينقرض، رغم أن جزءاً من الملامح الخارجية قد ذاب، لكن الملامح الداخلية، مثل العادات والتقاليد من الصعب أن تذوب"

ويقول غسان رسمي (45 عاماً)، ناشط اجتماعي: "البداوة ليست صفة كي تنقرض، لأن البداوة هي أصل، والأصل لا ينقرض رغم أن الملامح الخارجية يمكن أن نقول إن جزءاً كبيراً منها قد ذاب، لكن الملامح الداخلية، مثل العادات والتقاليد من الصعب أن تذوب، ولكن بعضاً منها تغير مع الواقع بشكل خفيف، ليلامس حياة المدينة."

بينما ترى أماني كساب، صحفية من غزة، في حديث، أن "البدو حالياً عملوا على الجمع والتوفيق بين متطلبات العصر الحديث والقيم البدوية الأصيلة، وهذا الأمر واضح من خلال احتفاظهم بتراثهم في أفراحهم، تعزيز التربية البدوية منذ الصغر للأطفال وفخرهم بالانتماء للقبيلة."

الاحتكام للقضاء العرفي

أما فيما يتعلق بانصهار البداوة في الحياة الحضرية، فقد انتهجت القبائل البدوية نهجين، الأول الاختلاط بالحضر، ولكن في نفس الوقت المحافظة على الإرث البدوي، مع تلاشي وذوبان بعض العادات والتقاليد التي كانت منتهجة لديهم كأسلوب حياة، وهذا ما شدد عليه أحد نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، ربيع سويلم، اسم مستعار (30 عاماً)، صحفي من أصل بدوي، يقول: "الاختلاط بالحضر والتمدن والنسب جعل جزءاً من العادات والتقاليد البدوية مهددة بالتلاشي شيئاً فشيئاً."

ويشرح أشرف أبو رخية (41 عاماً)، مسؤول شؤون العشائر في غزة، طبيعة التغير الذي طرأ على بدو غزة، قائلاً: "الجغرافيا وتغير البيئة لها دور في حياة البداوة، ولكن تبقى المحافظة عليها قائمة، ففي آخر إحصائية لعدد الإبل في قطاع غزة هناك ما يقارب 500 رأس، ويعتبر أكبر من الموجود داخل حدود الضفة الغربية كلها، وهذا وإن دل على شيء يعتبر مؤشراً على الحفاظ على البداوة وأهم ميزاتها."

ويضيف أبو رخية: "وكذلك نلجأ إلى التقاضي وإلى القضاء العرفي أو البدوي بشكل عام، ففي تقديرنا أنه يفوق اللجوء للقضاء الشرعي أو المدني، خاصة في العقد الأخير."

خلع الثوب البدوي شكلاً لا مضموناً

يتفق الكثيرون من بدو غزة، على واقع مفاده التمسك ببعض العادات الأساسية في البداوة، وتلاشي عادات أخرى، في هذا السياق يوضح المختار هايل أبو الحصين (37 عاماً)، مختار عشيرة أبو الحصين التابعة لقبيلة الجبارات، وحاصل على بكالوريوس قانون، ونائب رئيس غرفة تجارية في شمال قطاع غزة، قائلاً: "تم اختياري كمختار للعائلة بعد وفاة أبي، الأمر الذي كان إجبارياً، رغم رفضي لتقلد هذا المنصب من حيث هول المسؤولية."

ويؤكد أبو الحصين أن "أصل القبائل البدوية عدة قبائل، منها الترابين، السواركة، الجبارات، التياهة، الحناجرة، الرميلات والوحيدات، بعضهم يعود في أصله إلى سيناء وبعضهم إلى غزة، ولا فرق بينهم سوى بالأسماء المرتبطة بالمناطق."

وحول العادات التي لا يزال البدوي محافظاً عليها، يقول أبو الحصين، وكان مرتدياً الجلابية العربية البيضاء والغترة الحمراء: "هناك أمور لا زلنا محافظين عليها كملامح بدوية مثل: الكرم والجود والزي الخاص بالبدوي، بالإضافة إلى اللهجة التي تميزنا عن غيرنا من سكان غزة."

"لهجتنا تميزنا عن البقية."

ويضيف أبو الحصين: "من الأمور التي لا زلنا نحافظ عليها وبشدة، الشق البدوي أو ما يعرف بالمقعد، وهو عبارة عن مكان لتلاقي العشيرة، حيث يوجد فيها مجموعة من البكارج الخاصة بالقهوة السادة والنار، فهو مكان يتواجد في كل بيت بدوي للاستقبال."

أما الأمور التي تلاشت، يقول المختار: "كان لدينا مثل يقول: ياخدها التمساح ولا ياخدها الفلاح، في كناية عن رفض مبدأ تزويج البنت البدوية خارج العائلة أو القبيلة، وهو الأمر الذي تلاشى عند الكثير من البدو، ولا زال لدى القليل من القبائل البدوية، بالإضافة إلى تلاشي فكرة بيت الشَعْر الذي كان يسكنه البدو في البادية، كما وأصبح التعليم من حظ البنت حديثاً، بعدما كان من العيب بمكان إرسال البنت للتعليم."

ومن الأمور التي تغيرت أيضاً في عادات البداوة، يقول أبو الحصين، إنه قبل عام 2002 لم يكن في أعراف البداوة أن يقام للعروس البدوية حفل زفاف في الصالة، ولا أن ترتدي البدلة البيضاء بل الثوب البدوي، لكن حالياً الأمر تغير، كما وأنه لم يكن هناك في عقد الزواج ما يسمى "عفش البيت"، ولكنه أصبح شرطاً من العقد مؤخراً، تماشياً مع الأحوال المدنية السائدة.

الانصهار في الحياة الحضرية

حول الأسباب التي دعت البدو إلى ما سبق من تحول، يعلق حسام أبو ستة، مختص في علم الاجتماع: "البداوة هي نمط حياة، وفي يومنا الحاضر انصهر الجميع، وليس فقط البدو، في بوتقة المدينة، إذ لم يعد مثلاً البدوي يستقبل الضيف لمدة ثلاثة أيام دون أن يسأله عن هويته، وذلك كيلا يعيش البدوي في بيئة منعزلة عن محيطه المدني".

وتتركز التجمعات البدوية في قطاع غزة في مناطق محددة، مثل قرية أم النصر، وتسمى "القرية البدوية"، ومنطقة الفخاري جنوب قطاع غزة، وقرية بنى سهيلا القرى، وجزء من قرية بيت لاهيا وبيت حانون، أما باقي البدو فعاشوا بين الحضر، ولكن بأصول قروية بدوية.

"من يدخل بيت البدوي طلباً للحماية فإنه لا يردّ بخفي حنين، يجب علينا حمايته، بالإضافة إلى فكرة التمسك بالحق لدى البدوي كقيمة وليس كنوع من الأخذ بالثأر، مثل هذه الأشياء خط أحمر"

ويستدرك أبو ستة، وهو من أصل بدوي، قائلاً: "صحيح أننا انصهرنا جميعاً في ثقافة حضرية لكن بقي هناك بعض الخصوصيات التي حافظ عليها البدوي، وبعضها خضع للتغيير، مثل بعض عادات الزواج، فبعض القبائل البدوية أنهت موضوع تزويج البنت داخل نطاق العائلة أو القبيلة، بالإضافة إلى عادات المأكل والملبس، إذ لم يعد يرتبط البدوي بزي البداوة، بل أضحى يلبس الملبس الذي يرتديه أبناء قطاع غزة عامة."

وحول الأسباب التي ساهمت في هذا النوع من الانصهار، يقول أبو ستة: "الظروف السياسية التي أخرجت البدوي من بيئته الصحراوية إلى المدنية ساهمت في تلاشي بعض ملامح البداوة، بالإضافة إلى التعليم الذي ساهم في أن يصبح الجميع يعيشون ذات الطابع، ما صنع منا أفراداً حضريين ولكن من أصول بدوية."

أما حول القيم التي يعتقد أبو ستة أنها "خط أحمر" للبدوي، فهي على سبيل المثال أن من يدخل بيت البدوي طلباً للحماية فإنه لا يردّ "بخفي حنين، إذ يجب على البدوي أن يقوم بحماية هذا الغريب بل والدفاع عنه، بالإضافة إلى فكرة التمسك بالحق لدى البدوي كقيمة وليس كنوع من الأخذ بالثأر."

وأدخل البدو أيضاً إلى غزة جزءاً من ثقافتهم، مثل "الدحية"، يقول أبو شهاب الرواغ، أحد مؤدي "الدحية" في غزة ل: "هي عبارة عن أغنية كلماتها موزونة، تشبه المناظرة بين شاعرين بدويين، يقومان بارتجال الشعر، وقد خضع هذا النوع من الأغاني البدوية للتطوير، وأصبحت تصل إلى كل بيت غزي، وفي كل مناسبة يتم الاستعانة بها."

وينهي الرواغ حديثه قائلاً: "قديماً كانت الدحية لا يفهمها سوى البدوي، ولكن مؤخراً أضحت مطلباً أساسياً في الأفراح والمناسبات الاجتماعية الغزية، ليس فقط البدوية، بل والحضرية أيضاً."

ثالثاً: التجمعات البدوية في الضفة الغربية وشرقي القدس المحتلة

تعيش التجمّعات البدوية الفلسطينية التي تقطن في المناطق الواقعة شرقي القدس المحتلة خطر التهجير القسري، جرّاء السياسيات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة والاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية وطرد سكانها.

وتقع معظم هذه التجمعات البدوية في منطقة تسمى (E1) حسب التسمية الإسرائيلية التي تقع بين البلدة القديمة للقدس غربًا، وبين مستوطنة "معاليه أدوميم" شرقًا، وتُعرف هذه المنطقة جغرافيًا وتاريخيًا بصحراء القدس. وبحسب تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التابع للأمم المتحدة يعيش ما يقارب 2300 من السكان البدو في 20 تجمعًا تقع على التلال الشرقية المطلة على القدس، أكثر من 80% منهم لاجئون، وأكثر من ثلثهم من الأطفال. وتعتمد هذه التجمعات البدوية على حرفتي تربية المواشي، والزراعة.

لقد انتهجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الحرمان من الخدمات الأساسية "الماء، الكهرباء، الصحة، التعليم" تجاه التجمعات البدوية بهدف ترحيلها وتهجيرها قسرًا. وفي المقابل سعت السلطة الوطنية الفلسطينية لتوفير الخدمات لها بانتهاج سياسات ترمي إلى تعزيز صمود تلك التجمعات. فكيف انعكست هاتان السياستان على الأرض، وما آثارهما؟ هذا ما ستتطرق إليه الورقة.

المشكلة

تتكون مشكلة بدو شرقي القدس من شقين، هما:

الشق الأول: سياسات التهجير الإسرائيلية عبر الحرمان من الخدمات الأساسية التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق سكان التجمعات البدوية شرق القدس المحتلة، والتي تهدف من خلالها إلى التضيق عليهم بهدف تهجيرهم من أراضيهم ومناطق سكناهم الطبيعية بحجة أنهم يعيشون فيما يصطلح عليه" إسرائيل " يًا "أراضي دولة"، وذلك بهدف الشروع في تنفيذ مشروع (E1) الاستيطاني الهادف إلى تحقيق تواصل جغرافي بين مستعمرة "معالي أدوميم" من جهة، ومدينة القدس المحتلة من جهة أخرى، وهو ما سيؤدي إلى فصل المدينة وسكانها تمامًا عن باقي التجمعات الفلسطينية في الضفة.

الشق الثاني: سياسات السلطة لإحباط مخطط تقطيع أوصال الضفة بالتركيز على مواجهة إستراتيجية التهجير الإسرائيلية التي مع سعيها لمواجهة المشكلة، إلا أن الحلول والخطط التي تطرحها تنقصها البدائل والحلول السياسية، والتي من شأنها عرقلة وإيقاف سياسات الحرمان الإسرائيلية بوصفها جرائم ضد الإنسانية تنتهك القانون الدولي الإنساني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذين يلزمان الدولة المحتلة بمسؤولية تقديم الخدمات للسكان الخاضعين للاحتلال، إضافة إلى تجذير تعزيز صمود السكان البدو على الأرض.

السياسات الإسرائيلية: حرمان التجمعات البدوية من الخدمات وتهجير السكان

ركزت السياسات الإسرائيلية على التطهير العرقي، وهدم البيوت المقدسية، والترحيل والتهجير القسري، بهدف إقامة "القدس الكبرى" التي ستبلغ مساحتها أكثر من 600 كم مربعًا؛ تمتد من جنوب رام الله (مطار قلنديا) إلى الجنوب، حيث التجمع الاستيطاني "غوش عتصيون" الواقع بين بيت لحم والخليل، وشرقًا إلى البحر الميت، وغربًا إلى غربي القدس، أو ما يطلق عليه الاحتلال غابة "بيت شيميش".

وتعمل "إسرائيل" في سبيل تحقيق هذا الأمر حاليًا على مصادرة المنطقة المسماة (E1) التي سيتم فيها إقامة تواصل استيطاني جغرافي وديمغرافي، يهدف لربط مستعمرة "معالي أدوميم" بالقدس المحتلة، ليفصل بذلك القدس عن محيطها العربي الأقرب في الضفة، عدا عن شطر الأخيرة إلى شطرين، الأمر الذي يتمفصل مع عملية استكمال بناء جدار الفصل العنصري شرق القدس، وهو ما يهدف في المحصلة النهائية إلى منع قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة العام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

لقد ظهرت بواكير هذه السياسة الإسرائيلية بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع العام 1967، إذ بدأت "إسرائيل" بمصادرة الأراضي التي يعيش فيها البدو تحت مبررات كونها أراضي للاستخدام العسكري أو محميات طبيعية، الأمر الذي أضّر بالنمط الرعوي لحياة التجمعات البدوية، وقلص قطعانهم من الماشية بشدة. علمًا بأن 30% منهم فقط ما زالوا يعتاشون من الرعي، بينما تمت بلترة الباقي وتحولوا إلى عمال.

وقد أخذت سياسات المصادرة والتهجير تتصاعد رويدًا رويدًا، فمنذ سبعينيات القرن المنصرم وحتى اليوم، صادرت دولة الاحتلال الإسرائيلي 48000 دونم في منطقة شرق القدس بهدف إقامة مستعمرة "معالي أدوميم"، 13000 دونم منها ضمن ما يسمى ((E1، لتقوم لاحقًا في الثمانينيات بطرد مئات البدو لمنطقة مكب القمامة التابع لبلدة أبو ديس قضاء القدس، واستمر هذا الأمر حتى في أعوام 1994 و1997 و1998، إذ طُرِد المئات من البدو بعد هدم خيامهم ومساكنهم، وبعد أن رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية طلباتهم بوقف الطرد.

ويعيش البدو في تلك المنطقة في ظروف صحية ومعيشية صعبة، حيث تنتشر الأمراض، وتتهددهم الغازات القابلة للاشتعال والمتراكمة في مكب القمامة التي يمكن أن تسبب في أي لحظة بكارثة مروعة بحقهم.

كما قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بما يمكن تشبيهه بنوع من أنواع الخدع القانونية التي تتمثل بإعطاء عائلات البدو الذين تم تهجيرهم قسريًا تعويضات هزيلة لا تزيد في أفضل الأحوال عن 30000 شيكل، إضافة إلى بيت يقع على مساحة تتراوح (500 - 1500 متر مربعًا) في منطقة مكب القمامة، مقابل التنازل عن أي حقوق لهم مدعاة في الأراضي التي هجروا منها، والتي أقيمت عليها مستعمرة "معالي أدوميم" دون الأخذ بالاعتبار البطلان القانوني لآثار هذا التعويض كون البدو قد هجروا بقوة السلاح لا بإرادتهم الحرة.

وفي الوقت الحالي يتهدد ما قرابته 3000 بدوي في القدس المحتلة خطر الطرد المباشر (1400 منهم يعيشون في منطقة E1)، وتتخذ دولة الاحتلال بحقهم مجموعة من سياسات الحرمان من تقديم الخدمات الأساسية تتمثل بـ:

سياسة الحرمان من الماء: وتجلت هذه السياسة بهدم آبار تجميع مياه الأمطار التي يقيمها البدو، وتجفيف نبع ماء قريب من المكان يسمى بـ "بواد الحوض"، وتحويله إلى بئر ارتوازي يغذي مستعمرة "معالي أدوميم".

سياسة الحرمان من التعليم: تمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي إقامة أي مدارس في المكان، حيث لا تتوافر للتجمعات البدوية سوى مدرسة واحدة، وهي مدرسة الخان الأحمر المختلطة التي تخدم خمس تجمعات بدوية حتى الصف التاسع الأساسي فقط. ويعاني أطفال البدو بالأساس من الوصول إليها بسبب خطورة ووعورة الطرق التي يمرون بها جراء منع سلطات الاحتلال إياهم من استخدام الشارع الرئيسي. هذا عدا عن أن أغلب الطلاب الملتحقين بهذه المدرسة من الإناث والذكور لا يستكملون تعليمهم بسبب عدم وجود مدارس لمراحل أعلى، إضافة إلى صعوبة وصولهم إلى المدن القريبة لاستكمال التعليم المدرسي والجامعي بسبب المنع الإسرائيلي لذلك، عدا عن الظروف الاقتصادية الصعبة.

سياسة الحرمان من الخدمات الصحية: يعتبر مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان البدو في غاية السوء، إذ تتنصل سلطات الاحتلال من مسؤولياتها، وتمنع إقامة أي عيادات صحية جديدة في المكان. وحاليًا لا يتوفر لخدمة هذه التجمعات سوى عيادة واحدة، تتسم خدماتها بالإهمال، وقلة توافر العلاجات والأدوية اللازمة.

سياسة الحرمان من مصادر الرزق: تقوم سلطات الاحتلال بمنع السكان من رعي الأغنام في الأراضي الموجودة في المنطقة، وذلك بالتذرع بكونها أراضي دولة أو أراضي مصادرة لغرض التدريبات العسكرية.

سياسة الحرمان من طرق المواصلات: ترفض دولة الاحتلال تعبيد أي طرق للمواصلات يمكن أن يستخدمها البدو للتنقل، وتمنع سكان الخان الأحمر من المرور عبر الشارع الرئيسي، الأمر الذي يضطرهم إلى سلوك طرق وعرة وصولًا إلى غاياتهم.

تتناغم السياسات الإسرائيلية المذكورة أعلاه مع عمليات الهدم المستمرة. وبحسب تقارير حقوقية عديدة للأمم المتحدة، تقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية بشكل دوري بمصادرة مبانٍ مؤقتة، أو وسائط لتوليد الكهرباء عبر الطاقة الشمسية التي تقدمها بعض المنظمات الإنسانية الدولية، وذلك بهدف خلق بيئة طاردة للبدو من المكان، إذ تسعى سلطات الاحتلال لتجميعهم في ثلاث تجمعات هي (النويعمة، فصايل، العيزرية) حسب مخطط ظهر للعلن في العام 2012، منتهجة في سبيل تحقيق ذلك سياستي الترهيب، والترغيب المتمثلة بمنح البدو منازل وتعويضات مالية شحيحة لأجل القبول بالمخطط التهجيري المذكور.

الآثار اللاحقة لتهجير وترحيل التجمعات البدوية

ستُلحق سياسات الاحتلال المتمثلة بالتهجير والحرمان بحق سكان التجمعات البدوية أضرارًا إستراتيجية فادحة، يمكن إجمالها في الآتي:

- تطويق مدينة القدس المحتلة من كافة الجهات بالمستعمرات الإسرائيلية، وقطع أي تواصل جغرافي أو ديمغرافي بينها وبين المحيط الفلسطيني الأقرب في الضفة.
- فصل شمال الضفة عن جنوبها عبر قطع التواصل الجغرافي الممتد بينهما، وبالتالي استحالة قيام دولة فلسطينية في الضفة متواصلة جغرافيًا، وتكريس نظام الأبرتهايد والمعازل العرقية، الأمر الذي يهدف إلى منع قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

- تهديد القطاع الاقتصادي الزراعي الفلسطيني، فحرمان التجمعات البدوية من حرفتهم الرئيسة "رعي الأغنام وتربية المواشي" جراء منْعهم من المراعي الطبيعية، ما سيؤدي إلى خسارة فادحة في الثروة الحيوانية في الضفة الغربية.
- تفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها البدو ومصادرة أراضيهم لإقامة المزيد من المستعمرات اليهودية.

السياسات الفلسطينية: تعزيز صمود التجمعات البدوية

تسعى السلطة الوطنية والفصائل الأساسية فتح الشعبية حماس الجهاد لمواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإفشال كافة المشاريع الاستيطانية تجاه التجمعات البدوية، من خلال تثبيت وجودهم في أماكن سكناهم، وحقهم في العيش بأرضهم وفق نظام حياتهم ونمطهم البدوي. وقامت هذه المؤسسات ومنظمة التحرير بـ:

أولاً: تقديم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان لخطة إستراتيجية فلسطينية، تهدف إلى تكثيف الجهود من قبل جميع الوزارات والهيئات لتوفير الاحتياجات والمتطلبات للتجمعات البدوية، ومنها:

- التأمين الصحي، والعيادات المتنقلة،
- المياه، والطاقة الكهربائية،
- التعليم،
- مساعدات في إعادة ترميم البيوت،
- المشاريع التشغيلية لتوفير فرص العمل ... إلخ؛ لتعزيز صمود التجمعات وقدرتها على تحدي إجراءات الاحتلال على مختلف الأصعدة الحياتية والقانونية والاقتصادية.

ثانياً: تنفيذ زيارات ميدانية للتجمعات البدوية: بهدف الاطلاع على أحوال البدو والإجراءات الإسرائيلية بحقهم، والمطالب التي يحتاجون إليها من أجل تعزيز صمودهم.

ثالثاً: وعود بتنفيذ مشاريع تنموية وحيوية: صرحت السلطة الفلسطينية في العام 2014 بوعود لمشاريع تنموية وحيوية تستهدف الأراضي المهمشة والمهددة من الجدار والاستيطان والتجمعات البدوية، وذلك لتلبية احتياجات سكانها التعليمية والصحية والزراعية والتنموية. فعلى سبيل المثال أعلنت السلطة عن حزمة من الدعم والمشاريع لهذه المنطقة، منها تخصيص 4 مليون شيكل لدعم الأعلاف، وزراعة 5000 دونم وجعلها منطقة غابات رعوية، و800 طن من البذار العلفية، وتخصيص مبلغ 2.5 مليون شيكل للتطعيم ضد الأمراض، وتوفير سيارة إسعاف وعيادتين بيطريّتين تخدمان هذه المنطقة، بالإضافة إلى الاستمرار في برنامج تعويض المزارعين المتضررين من الاستيطان، وتأهيل وبناء العديد من الآبار الزراعية، إلى جانب الاهتمام بقطاع التعليم والعديد من المشاريع.

ويلاحظ أن الإجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية أو التي تخطط للقيام بها مستقبلًا لا تشمل خطوات تزيد القدرة على عرقلة سياسات الحرمان الإسرائيلية، كما أنها لا تحاول استغلال الأبعاد المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والنضال الجماهيري لمواجهة إجراءات الاحتلال.

مطالب التجمعات البدوية في القدس الشرقية

تتركز مطالب السكان البدو المهددين بالتهجير شرق القدس وتوقعاتهم من السلطة والقوى الفلسطينية النافذة والمؤثرة بالتالي:

- انخراط الشعب الفلسطيني بكل شرائحه في حمل قضية التجمع، بصفته همًّا وطنيًا، يستدعي ضرورة وضع إستراتيجية نضالية متكاملة، تحمل في طياتها المحافظة على الطابع الفلسطيني البدوي للتجمعات، وفي نفس الوقت ترفع الظلم الواقع عن كاهل ساكنيه.

- الشروع في حملات إعلامية تفضح سياسات الاحتلال، وتجرم بطشه بحق مواطني التجمعات.

- تشكيل لجان شعبية تتصدى لاقتحامات الاحتلال المستمرة، وتعرقل سيره.

- ضرورة تنظيم لقاءات ثقافية وترفيهية تُدعى إليها وفود رسمية وشعبية لزيارة الموقع، والتعرف إليه عن قرب، والاستفادة من جمالية المكان لاستقطاب السياحة الداخلية لتلك المنطقة.

- الشروع في استصلاح الأراضي المحيطة بالتجمعات من خلال زراعتها.

- الخروج عن المألوف بالتعامل مع الاحتلال، من خلال تنفيذ مشاريع خاصة بالتجمع، تشمل تعبيد الطرقات، ومد شبكات المياه والكهرباء، وتنظيم دورات تثقيفية وترفيهية ورياضية على أرض التجمع لأهالي المنطقة، وفرض سياسات أمر واقع على حكومة الاحتلال، مع ضرورة إضفاء الطابعين الرسمي والشعبي على الزيارات، وتسليط عدسة الإعلام على التجمع. ويمكن في هذا السياق الاستفادة من تجربة المقاومة الشعبية الإبداعية والمتمثلة في قرية "باب الشمس" الرمزية التي أقامها قرابة 120 ناشطًا من المقاومة الشعبية الفلسطينية على الأراضي المهددة بالمصادرة شرق القدس، وهدف المنظمون إلى تسليط الضوء على مخططات "إسرائيل" المتمثلة بمصادرة أراضي المنطقة من أجل بناء حزام استيطاني عليها لعزلها عن محيطها العربي والفلسطيني. ونجح المنظمون جزئيًا في هدفهم، إذ حظيت التجربة بتغطية إعلامية واسعة ومشاركة فعالة كشكل إبداعي جديد من أشكال المقاومة الشعبية الفلسطينية. لكن حدث إخفاق في الاستفادة من الزخم الذي وفرته ونقله للتجارب الأخرى اللاحقة، مثل قرى "أحفاد يونس" بالعيزرية، و"باب الكرامة" ببيت اكسا، و"كنعان" جنوب الخليل، و"الصمود والتحدي" قرب جنين، إضافة إلى وجود نوع من التنافس الحزبي والسياسي على تجيير التجربة المذكورة من حيث التنظيم والأهداف، وهو ما أثر على إمكانية الاستمرارية وفعاليتها.

- استغلال المناسبات الوطنية الفلسطينية وتركيز حشد المواطنين إلى تلك المناطق، لكسر قرارات الاحتلال وشحذ همم مواطني التجمع، مع عدم تغييب أهالي التجمع عن تلك الفعالية، وهذا كله يترجم من خلال تعاون ومشاركة فعلية بين القوى والأحزاب الفلسطينية النشطة في منطقة شرق القدس، والمؤسسات الوطنية وأهالي التجمعات.

الجانب القانوني في قضية تهجير وترحيل التجمعات البدوية شرقي القدس

تُناقضُ مخططات الإدارة المدنيّة الإسرائيلية أحكامَ القانون الإنسانيّ الدوليّ، التي تحظر نقل السكان المحميّين قسرًا إلا إذا جرى الأمر من أجل سلامتهم وأمنهم أو لغاية عسكريّة. وحتى حين يستوفي الإخلاء هذين الشرطيْن، يجب أن يتمّ بشكل مؤقت فقط. ومن الواضح أن هذين الشرطين غير قائمين في حالة التجمعات البدوية. وزيادة على ذلك، فالسلطات الإسرائيليّة، بصفتها قوة الاحتلال، تتحمّل واجب السعي من أجل مصالح سكان المنطقة ورفاهيتهم.

يقع على عاتق" إسرائيل "، باعتبارها دولة احتلال حربي، التزامات تجاه الفلسطينيين كسكان أصليين لإقليم تم احتلاله، فهي ملزمة بتوفير خدمات التعليم والصحة والأمن، وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطنون، وإن عدم توفير هذه الخدمات وحرمان السكان منها جريمة حرب مستمرة، كما وصفها لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام السابق لمحكمة الجنايات الدولية، حين تحدث عن التحقيق الذي يجريه مكتب الادعاء العام في المحكمة حول ملف الاستيطان والتهجير القسري للسكان الفلسطينيين من مناطق سكناهم بطرق مختلفة، على اعتبار أن ذلك يشكل انتهاكًا قانونيًا واضحًا لميثاق روما، ولقواعد القانون الدولي التي تحظر على قوة الاحتلال تهجير السكان بشتى الطرق، سواء كان ذلك بفعل الإيجاب والتدخل المباشر بالتدمير والإخلاء، أو بالسلب منعًا للخدمات وصولًا إلى التضييق الخانق.

وتنتهج "إسرائيل" منذ زمن أساليب تهجير مختلفة مع السكان البدو تجعل من ظروف الحياة قاسية لا تطاق، إذ تجبر السكان معها في نهاية المطاف على ترك منازلهم والانتقال إلى مناطق أخرى، إضافة إلى انتهاج أسلوب تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم بموجب قوانين عنصرية تعزز التوسع الاستيطاني على حساب حق المواطن الفلسطيني في أرضه والاستقرار الطبيعي فيها.

لقد جرّم القانون الدولي ما تقوم به "إسرائيل" بحق التجمعات البدوية من خلال نص المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لسنة 1949، وجاء فيها "حظرت قيام دولة الاحتلال تدمير أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات".

إضافة إلى ذلك، فإن القانون الدولي حظر على دولة الاحتلال تهجير السكان الأصليين واستبدالهم بسكان آخرين، إذ نصت المادة رقم 49 من اتفاقية جنيف الرابعة على "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءًا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها"، وعلى الرغم من وجود استثناء على الحالة السابقة ينص على أنه يجوز لدولة الاحتلال نقل السكان الأصليين مؤقتًا لدواعي الضرورة الحربية، أو ضمان سلامتهم وأمنهم من خطر محدق بهم، إلا أن ذلك لا ينطبق على حالة التجمعات البدوية.

إن ما تقوم به "إسرائيل" من خطط منظمة تجاه التجمعات البدوية وحرمانها من الحقوق الأساسية يحمل مؤشرات واضحة وقوية على هدف الاحتلال الأساسي، وهو تهجير السكان الأصليين من قراهم وأماكن سكناهم لاستكمال المخطط الاستيطاني، وربط شرقي القدس بباقي المناطق التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة.

يعتبر القانون الدولي إقامة المستوطنات ونقل سكان دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل مخالفًا للمواثيق والأعراف الدولية، وعلى وجه الخصوص: لائحة لاهاي الرابعة لسنة 1907، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، وميثاق هيئة الأمم المتحدة لسنة 1945، والعهدان الدوليان لسنة 1966، والإعلان العالمي لحقوق

الإنسان لسنة 1948، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي بشأن عدم شرعية المستوطنات وتفكيكها في المناطق المحتلة.

وبالنظر إلى كون الأراضي الفلسطينية تندرج حكمًا وقانونًا ضمن نطاق ومفهوم الأراضي المحتلة، فهنا، تصبح في مثل هذه الأحوال اتفاقية جنيف الرابعة المرجعية القانونية التي تنظم تواجد قوات الاحتلال. وينظم القانون الدولي الإنساني ما يجب على المحتل والتزاماته تجاه الممتلكات العامة والخاصة، والموارد، وثروات الأراضي المحتلة. كما ينظم حدود ونطاق الاستيلاء، ومصادرة الأراضي، أو الانتفاع بالأملاك العامة، أي أن القانون الدولي أوجد جملة من الضوابط والمعايير القانونية الواجب على المحتل احترامها والالتزام بها حال شروعه في ممارسة واستخدام ما وضع لمنفعته من حقوق حيال الأعيان العامة والخاصة في الأراضي الخاضعة لسيادته وإداراته، فالمادة 47 من لائحة لاهاي الخاصة بالاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية تنص على أنه "يحظر السلب حظرًا تامًا"، أما المادة 49 من نفس اللائحة فقد أكدت "عدم جواز قيام المحتل بنقل وترحيل سكانه المدنيين"، وهو أيضًا ما تنص عليه القاعدة 129من قواعد القانون الدولي العرفي.

ولا بد من الجزم قانونًا بأن أعمال الاستيطان الجارية بإشراف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ودعمها وتمويلها، تتناقض وتتعارض بوضوح مع نص المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. كما أنّ المادة 147 من نفس الاتفاقية تعتبر الممارسات التي تتلازم مع الاستيطان كأعمال التدمير والتخريب والمصادرة بطرق تعسفية من المخالفات الجسيمة التي يعاقب عليها القانون الدولي.

ويضاف إلى ذلك بأن الانتهاكات الإسرائيلية جراء الاستيطان الجاري لم تتوقف عند أحكام القانون الدولي الإنساني، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بعدم انصياعها إلى قرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد أصدرت الأمم المتحدة قرارات عدة حول الاستيطان، ومنها:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2851 لسنة 1977: أدان القرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.
- قرار مجلس الأمن رقم 446 لسنة 1979: أكد القرار على أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي.
- قرار مجلس الأمن رقم 452 لسنة 1979: يقضي القرار بوقف الاستيطان حتى في القدس وبعدم الاعتراف بضمها.
- قرار مجلس الأمن رقم 465 لسنة 1980: دعا القرار إلى تفكيك المستوطنات.
- قرار الأمم المتحدة بخصوص الجدار بتاريخ 2003/10/21:

جاء هذا القرار على خلفية شروع الحكومة الإسرائيلية في إقامة الجدار العازل، إذ دعاها إلى "وقف وإزالة الجدار المقام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أجزاء داخل القدس الشرقية". واعتبرت الأمم المتحدة بناء الجدار انتهاكًا للحقوق الفلسطينية العامة، وأنه يشكل قاعدة للتفرقة العنصرية من خلال السيطرة التي تمارسها لصالح المستوطنات التي ضمها الجدار على حساب الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد

عرّفت الاتفاقيات الدولية التفرقة العنصرية على أنها "نظام مؤسس قائم على التفرقة العنصرية من أجل ضمان سيطرة مجموعة عرقية على مجموعة عرقية أخرى وقمعها".

كما يمثل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية العام 2004، بشأن الآثار القانونية لإنشاء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجعية قانونية مهمة في التأكيد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، وذلك باعتبار أن الجدار أُقيم على أراضي الضفة.

وهذا الحكم جازم ولا لبس فيه، حيث يحظر النقل/الترحيل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أيًّا كانت دواعيه. وتشكّل مخالفة هذه الأحكام انتهاكًا جسيمًا وفقًا للمادة 147من اتفاقية جنيف الرابعة (كما تشكل بالتالي جريمة حرب بموجب أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إذ يتطرق هذا النظام إلى هذه الجريمة بصورة مسهبة في أحكام المادة 8 (2) (ب)، التي تحظر: "قيام دولة الاحتلال، على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو إبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة، أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها".

فحسب هذه الصيغة التي تعالج عبارة مباشر أو غير مباشر ليس الوضع الذي تقوم فيه دولة الاحتلال بنقل السكان بصورة فعلية وحسب، وإنما تدل على الوضع الذي لا تتخذ فيه دولة الاحتلال التدابير الفعالة التي تحول دون وقوعه. وبناءً على ذلك، ومن أجل إثبات الاستنتاج القاضي بارتكاب جريمة الحرب المحددة التي تنطوي على النقل/الترحيل القسري للسكان.

يتضح مما تقوم به القوة القائمة بالاحتلال "إسرائيل" أنها تحتفظ بالسيطرة التامة على إجراءات التنظيم والبناء، بدءًا من إعداد السياسات ذات الصلة، وانتهاءً بإنفاذها وفرضها على أرض الواقع .ويشكل هذا الوضع انتهاكًا مباشرًا لأحكام المادة 43من لائحة لاهاي، والمادة 64 من اتفاقية جنيف الرابعة، إذ تحظر هذه المادة في أحكامها سنَّ تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات السارية في الإقليم المحتل ما لم تُستوفَ شروط صارمة في هذا الأمر.

وبناءً على ذلك، لا يجوز إنفاذ مثل هذه الإجراءات إلا إذا كانت تسهم في استعادة النظام العام، أو المحافظة عليه، أو إذا كانت تسهم في ضمان الأمن الحقيقي للقوات المحتلة، أو إذا كانت تساعد القوة القائمة بالاحتلال على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو كليهما، أو إذا كانت تلك الإجراءات تسهم في تحسين حياة السكان المحميين ورفاههم في ظل الاحتلال طويل الأمد.

ومن الناحية الموضوعية، لا يمكن القول بأن تهجير البدو الفلسطينيين رغمًا عن إرادتهم من داخل منطقة E1 يستوفي الشروط التي يقررها أي استثناء من الاستثناءات المذكورة أعلاه.

ويشكل مخطط طرد البدو من بيوتهم وفرض ظروف سكنية كما يحدث مع سكان التجمعات البدوية حين (تمسّ مصادر أرزاقهم، وتعيق عيشهم وفقًا لنهج حياتهم، وتخطيط مجتمعاتهم المحليّة، وتشييد منازلهم بشكل قانونيّ، وربطهم بالبنى التحتيّة وتوفير خدمات الصحة والتربية لهم) انتهاكًا لهذا الواجب، وهو يهدف بشكل واضح إلى دفع مآرب سياسيّة لا تمتّ بأيّ صلة لواجب قوة الاحتلال.

اليوم، تنظر الحكومة الإسرائيلية للتجمعات البدوية في محيط القدس على أنها عقبة أمام تنفيذ مخطط E1 الاستيطاني. ولتنفيذه، ستعمل "إسرائيل" على ترحيل هذه التجمعات من أماكن تواجدها، وإعادة تموضعها في مناطق أخرى محددة جغرافيا، لذا فهي تحاول خلق ظروف غير مناسبة لحياة الأسر البدوية وغير متوافقة مع ثقافتها، قد تجبرهم على الاضطرار إلى التخلي عن نمط الإنتاج والحياة التي

يعيشونها للبحث عن سبل أخرى للعيش لا تتفق مع ثقافتهم، وبالتالي تحويلهم إلى العمالة الرخيصة في المستوطنات الإسرائيلية، بدون حقوق، أو إلى عاطلين عن العمل.

إن المآرب السياسية تكمن في خطورة مخطط E1، إذ باتت معروفة وواضحة، وهي تتضمن تقويض أي فرصة في أن يعيش الفلسطينيون في دولتهم المستقلة، ذات سيادة على كامل أراضيها ومتواصلة جغرافيًا، فهذا المشروع ومعه التجمعات الاستيطانية الكبيرة في شمال الضفة ووسطها وجنوبها، سيجعل من الضفة مجموعة من الكنتونات المغلقة وغير متصلة جغرافيا، ومعزولة عن القدس، وبالتالي تكون فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة" إسرائيل " فكرةً غير ممكنة، بما يكرس كيانًا فلسطينيًا هشًّا وضعيفًا، ومجتمعًا يعتمد في الحد الأدنى من معيشته على المعونات الدولية.

بناء على ما تقدم، وجب على الجانب الفلسطيني محاربة تلك السياسات بسياسات مقابلة، من خلال تعزيز صمود المواطن، ونقل المعاناة لأروقة المحاكم الدولية، والابتعاد عن المحاكم الإسرائيلية التي تعتمد على نصوص من أنظمة الطوارئ التي لديها، وعلى قوانين منذ زمن الانتداب البريطاني كقانون أملاك الغائبين والأوامر العسكرية التي تسهل سرقة وسلب أراضي الفلسطينيين اللاجئين.

السعي الاسرائيلي اليومي لتنفيذ المخططات

يهدف الاحتلال، بحسب الخبير في شؤون الاستيطان عبد الهادي حنتش من دعوات ترحيل البدو في القدس تنفيذ مخطط E1 لتوسيع التجمع الاستيطاني «معاليه أدوميم» شرق القدس، وربطه بمنطقة جبل المكبر بالقدس. وقال حنتش، إن الاحتلال يريد تنفيذ المخطط على مراحل، فالمرحلة الأولى هي ترحيل البدو القاطنين في هذه المناطق منذ زمن بعيد، ومن ثم مصادرة الأراضي، وبعد ذلك تنفيذ المخطط من خلال بناء الوحدات السكنية والمستعمرات، إذ تم وضع حجر الأساس في فترة سابقة من خلال إقامة مستوطنة تسمى "ميفاسيرت".

ولفت إلى أن ممارسات الاحتلال لترحيل البدو لم تقتصر على مدينة القدس، بل تشمل جميع البدو في الأراضي الفلسطينية، إذ سلمت سلطات الاحتلال قبل أيام عدة تسع إخطارات إخلاء للمواطنين في منطقة «الريحية»، جنوب الخليل، كما تم تسليم تسع إخطارات أخرى لمواطنين في مخيم «الفوار» بالقرب من الريحية. وأوضح حنتش أن الاحتلال خصص هذه الدعوة ضد بدو فلسطين، لأنهم يسكنون في مناطق حساسة لا يريد الاحتلال وجودهم فيها، وهي المناطق التي تتوسع المستوطنات على حسابها والقريبة منها، والمناطق التي يدعي الاحتلال أنها أملاك دولة له، وبالتالي يقومون بإصدار إخطارات الهدم وعمليات الترحيل.

وقال الخبير في شؤون الاستيطان «إن إسرائيل تدعي أن البدو ليسوا أصحاب أرض، وليس لهم ممتلكات، ويتنقلون من منطقة لأخرى بحثا عن الماء لأغنامهم، وهذا ادعاء باطل، لأنهم يملكون الأراضي، وهم جزء أصيل وأساسي من الشعب الفلسطيني، وكان مركزهم الرئيس هو مدينة بئر السبع، ولكن الاحتلال قام بترحيل الجزء الأكبر منهم خلال النكبة وطردهم من أراضيهم». وأضاف «إن الأراضي التي يسكنها البدو هي أملاك خاصة بالفلسطينيين، ولا تنسجم مع ما يدعيه الاحتلال، وهناك وثائق رسمية تثبت بطلان الادعاءات الإسرائيلية». وبين حنتش أن المساحات التي يسيطر عليها الاحتلال من الأراضي التي يسكنها البدو في ازدياد، في ظل تنفيذه لمخططات الترحيل والمصادرة،

وذكر أن مساحة الأراضي التي كان يملكها البدو قبل النكبة تقارب 13 مليون دونم، ولكن لم يتبق لهم حاليا سوى مليون دونم موزعة على مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بينما يهدف الاحتلال للسيطرة عليها من خلال ترحيل البدو.

ولا تعد هذه الخطوة هي الأولى ضد البدو في فلسطين، بحسب حنتش، فقد قام الاحتلال قبل ذلك بخطوات مماثلة عندما قام بترحيل البدو من مناطق الأغوار الفلسطينية، إذ أغلقها بالكامل واعتبرها منطقة عسكرية مغلقة، وهي تمثل ما يقارب 33٪ من مساحة الضفة الغربية، كما تم ترحيل عرب الرماضين من قلقيلية، ومن منطقة المسافر في الخليل.

القبائل البدوية المهددة بالطرد والاقتلاع في القدس والضفة

عرب الهذالين

ومن القبائل البدوية التي تواجه خطر الترحيل هي عرب الهذالين بمنطقة المسافر شرق مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، إذ تعود أصولهم إلى منطقة عراد المحتلة، في حين تنتشر قبائل بدوية أخرى ومنها عرب الكعابنة والجهالين على السفوح الشرقية للضفة من الشمال حتى الجنوب، ومرّوراً بمراحل قاسية من التهديد والتشريد وعدم الاعتراف. وقال الخبير في شؤون الاستيطان وهو من سكان مدينة الخليل «إن جزءاً كبيراً من البدو في الخليل يسكن على الشريط الحدودي الذي وضعه الاحتلال بالقرب من المستوطنات المقامة في المنطقة والشوارع الاستيطانية الالتفافية، ومنها مستوطنة (كرمائيل)، إلى الجنوب من يطا بالخليل، ومن المشاهد القاسية لحياة البدو في هذه المنطقة أن أحد المواطنين البدو يربط خيمته التي يقطن فيها هو وعائلته بالسياج العنصري الذي وضعه الاحتلال على حدود المستوطنات.«

وأوضح أن الاحتلال الإسرائيلي وصادر أكثر من 50 دونما من أراضي البدو إلى الجنوب من مستوطنة كرمائيل، كما سيطر في فترات سابقة على أراضي البدو وأقام عشرات الوحدة السكنية والبؤر الاستيطانية الجديدة، هذا بالإضافة إلى تدمير البركسات والخيام والمنازل.

وفي سياق متصل، كشف حنتش عن مخطط إسرائيلي جديد لشق طريق بين مستوطنتي «كريات أربع» و«خارصينا» بالخليل، يصادر هذا الشارع 23 دونما من أراضي المواطنين، وستقطع أوصال العائلات في تلك المنطقة، حيث ستنقسم العائلات إلى جانبي الشارع، كما سيمنع الفلسطينيين من دخوله، وسيكون فقط للمستوطنين والجيش لتنفيذ ممارستهم ضد الفلسطينيين.

عرب الرماضين وأبو فردة

وبالانتقال إلى مدينة قلقيلية بالضفة الغربية، فإن التجمعين البدويين «عرب الرماضين وأبوفردة» بات يأسرهما السكون، فلا شيء في هذه المنطقة سوى قهر الاحتلال وظلمه لهم، فالتجمعان البدويان الواقعان إلى الجنوب الشرقي من مدينة قلقيلية يخضعان للعزل منذ العام،2004 بفعل جدار الفصل العنصري، ويواجهان مخطط الاحتلال الذي يسعى إلى ترحيلهم مرة أخرى.

ويروي رئيس لجنة المشاريع في منطقة عرب الرماضين حسن شعور، قصة معاناة بدو التجمعين البدويين بقلقيلية نعيش حالياً ظروفاً مأساوية جداً لا يتحملها بشر، بفعل ممارسات الاحتلال، إذ يحيط الجدار العنصري بالتجمعين من جميع الجهات، فلا يوجد مدخل للتواصل مع المدينة والقرى في المحافظة إلا من

خلال بوابات عسكرية يسمح بالمرور من خلالها بتصاريح خاصة للمواطنين، ما سبب العزلة واستحالة العيش في هذه المنطقة.

وأضاف يخضع التجمعان لحصار مستمر وإذلال على البوابات، إذ يعاني السكان لإدخال المواد التموينية ومستلزمات التجمعين، حيث تقوم سلطات الاحتلال بتحديد كمية المواد الغذائية المدخلة للتجمع ونوعيتها، وعملية إدخال هذه المواد تتم بعد معاناة شديدة، إذ يلزم التنسيق المسبق مع ما يسمى الإدارة المدنية قبل الموعد بيوم وأخذ الموافقة عليها.

ويواجه طلبة المدارس في تجمعي عرب الرماضين وأبو فردة، بحسب شعور، رحلة عذاب كل صباح ومساء خلال توجههم إلى مدارسهم، إذ إن المدرسة التي يدرسون فيها تقع في بلدة «حبلة» التي عزلها الجدار عن التجمعين، إذ يذهب الطلبة إلى المدرسة سيراً على الأقدام في مشوار شاق يستمر ما يقارب ساعة.

فيما يضطر الطلاب في معظم الأحيان إلى الانتظار ساعات طويلة على البوابات العسكرية، في الذهاب والعودة، إذ يتم فتح البوابات ثلاث مرات في اليوم ولمدة ساعة في كل مرة. وقال رئيس لجنة المشاريع في منطقة عرب الرماضين «رغم أزمة المواطنين في السكن، وضيق البيوت، يمنع الاحتلال البناء وبشكل مطلق، وهذا ما دفع الأهالي إلى بناء بيوتهم من الصفيح، لأنهم ممنوعون من بناء حجر واحد من الطوب.«

لم يكتفِ الاحتلال الإسرائيلي بتهجير بدو فلسطين من أراضيهم في نكبة عام،1948 وعزلهم عن المناطق المجاورة من خلال جدار الفصل العنصري، ليواجه السكان البدو في جميع الأراضي الفلسطينية دعوات يهودية جديدة تطالب بترحيلهم من أراضيهم.

الديموغرافيا البدوية والمخطط الرئيسي لإسرائيل

يعيش عشرات الآلاف من المواطنين البدو في منطقة النقب قي قرى "غير معترف بها". ولأن الحكومة "الإسرائيلية" تعتبر هذه القرى غير قانونية، فهي لم تقم بوصلها بشكل كاف بالخدمات الأساسية والبنية التحتية مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي ومكبّات النفايات. ورغم أن القرى لا تظهر على الخرائط الرسمية، فإن بعضها يعود إلى ما قبل تأسيس إسرائيل في 1948، بينما تأسست بعض القرى الأخرى بعد أن قام الجيش الإسرائيلي بتهجير القبائل البدوية بشكل قسري من أراضي أجدادهم مباشرة بعد حرب 1948.

أصدرت "إسرائيل" قوانين في الخمسينات والستينات مكنت الحكومة "الإسرائيلية" من السيطرة على ساحات كبيرة من صحراء النقب حيث كان البدو يعيشون ويستخدمون الأرض. وعندما أصدرت سلطات التخطيط أول مخطط رئيسي في "إسرائيل" أواخر الستينات، لم تقم بإدماج أي من القرى البدوية الموجودة في النقب.

اعترضت مجموعات مختلفة من السكان البدو في النقب، تعمل مع منظمات غير حكومية للتخطيط وحقوق الإنسان في" إسرائيل "، بشكل متكرر على إقصاء قراهم من المخططات الرئيسية. وفي فبراير/شباط 2011، قدم مواطنون بدو ومنظمات حقوقية لهيئات التخطيط في "إسرائيل" مخططًا بديلا يمكن بموجبه أن تعترف السلطات بجميع القرى البدوية، ولكن السلطات الإسرائيلية لم تردّ على ذلك. وجاء في تفسير الحكومة " الإسرائيلية" لمشروع القانون المتعلق بالبدو، الذي صدر في 23 يناير/كانون الثاني 2013، رفض

للمخططات البديلة للقرى البدوية، واعتبرتها" مقترحات لا علاقة لها بالواقع"، دون أن توضح ذلك بشكل أفضل.

وقالت الحكومة " الإسرائيلية" إن القانون المقترح سيقتضي تهجير وادي النعم، أكبر قرية بدوية "غير معترف بها" يُقدّر عدد سكانها بـ 14 ألف نسمة، وأقل "من ثلاثة آلاف عائلة أخرى" تعيش في قرى أخرى غير معترف بها. وفي 2011، قدر إيال غاباي، المدير العام السابق لمكتب رئيس الوزراء، عدد الأشخاص الذين سيتم تهجيرهم بـ 30 ألف شخص.

قامت السلطات الإسرائيلية بتنفيذ عمليات هدم لمنازل وبنايات أخرى للبدو دون القيام بمشاورات مسبقة ذات معنى مع السكان. ويتحجج المسؤولون الإسرائيليون بالمصلحة العامة في إنفاذ قوانين البناء كمبرر للهدم. وباستثناء 11 قرية بدوية تُعتبر السلطات الإسرائيلية بصدد الاعتراف بها، تم رفض حلول بديلة عن الهدم في خمسة وثلاثين قرية أخرى غير معترف بها، بما في ذلك إعادة تقسيم القرى البدوية والمناطق السكنية الموجودة. وكانت "إسرائيل"، في العديد من الحالات، قد قامت بتهجير البدو إلى هذه المناطق في الخمسينات، وفي حالات أخرى، فان القرى سبقت إنشاء الدولة في 1948.

وحتى في القرى "المعترف بها" المخطط لها، تقوم السلطات الإسرائيلية بهدم البنايات الجديدة على أساس أنها لا توجد في "المخططات التفصيلية" للقرى. ويقول البدو والقائمين بالتخطيط إن على الحكومة "الإسرائيلية" مراجعة تلك المخططات بما يسمح بإنشاء بنايات جديدة وتحقيق تطور طبيعي.

عمليات هدم جديدة

في قرية عتير، حيث تمت مؤخرًا عمليات هدم متعددة، تتعامل سلطات التخطيط الإسرائيلية مع سكان القرية، وعددهم حوالي 500 نسمة، على أنهم محتلين. وينتمي السكان إلى عشيرة القيعان، التي أطردتها "إسرائيل" سنة 1948 من أرضها في الشمال الغربي، حيث بُنيت مستوطنة كيبوتز شوفال. ومنعت السلطات أهل العشيرة من العودة، وتصدت لمحاولاتهم بإعادة التمركز في العديد من الأماكن الأخرى إلى سنة 1956 عندما أجّر الجيش للعشيرة 7 آلاف دنم (700 هكتار) في وادي عتير، السهل الذي تقع فيه قرية عتير، بحسب سجلات عسكرية تحصل عليها مركز عدالة، وهي منظمة غير حكومية تدافع على حقوق الأقلية العربية في "إسرائيل".

ولم تربط السلطات الإسرائيلية قرية عتير بشبكات الماء والكهرباء، ولم تُصدر تراخيص للبناء فيها. ومنذ الستينات، حددت الحكومة "الإسرائيلية" الجزء الأكبر من الأرض على أنها غابات، سيقوم بغراستها الصندوق القومي اليهودي. وفي الثمانينات، ألغت إدارة أراضي" إسرائيل "، التي سلم لها الجيش الملف، إيجار الأرض لعشيرة القيعان. وفي فبراير/شباط 2013، وافقت إحدى هيئات التخطيط المحلية على غراسة "غابة ياتير" في مكان عتير. وقامت منظمتان" إسرائيل " يتان، هما مركز عدالة ومنظمة بيمكوم، باستئناف المخطط الذي لا يعترف بأن الموقع مسكون، ولا يقدم أي سكن بديل للسكان.

وقال سكان لـ هيومن رايتس ووتش إن عددًا كبيرًا من قوات الأمن الإسرائيلية قام في 16 مايو/أيار، حوالي الساعة السابعة صباحًا، بهدم 18 بناية في عتير، بما في ذلك 16 مبنى سكنيًا، وإسطبل كبير للحيوانات، وخيمة جماعية، وأربع لوحات للطاقة الشمسية، وحوالي 700 شجرة زيتون وتين ورمان وحمضيات. كما قالوا إنهم كانوا يعلمون بقرارات الهدم المتعلقة فقط بثلاث مباني.

وقال (ر)، ويبلغ من العمر 26 سنة، إن قوات الأمن قامت بهدم منزله ذي الجدران الإسمنتية الذي بناه في 2007 الذي كان يسكن فيه مع زوجته، التي تعاني من مرض اضطراب الدم، وابنيهما اللذان يبلغان من العمر سنة واحدة وسنتين ويعانيان من أمراض خلقية، ومنها متلازمة بارتر التي تصيب الكلى:

جاؤوا وحاصروا المنطقة بأكملها، كان عدد القوات كبيرا جدا، وحدث كل شيء بسرعة كبيرة. كانت زوجتي تهم بغسل الأطفال، ونزعت لهما آلات السمع ووضعتهما في درج، لما دخل شخص يرتدي زيًا أخضر وطلب منا مغادرة المنزل على الفور. أخذت الحقيبة التي أحتفظ فيها بكل شيء: وثائق، وأوراق طبية، ووثائق هوية، والمال ثم خرجت. حدث ذلك بشكل سريع. ثم دخلوا إلى المنزل وأخرجونا منه، وبدؤوا في تجريفه. لم يعطونا وقتا لنقل أي شيء، باستثناء تلك الحقيبة. لقد جرفوا المنزل بكلّ ما فيه، الثلاجة وكلّ شيء، ثم نقلوا كلّ شيء إلى مصب الفضلات. كان يوجد داخل المنزل اسطوانة أوكسجين، وآلتي سمع، واحدة لكل طفل، وخمسة أنواع من الأدوية المختلفة التي يتناولانها.

وفي 29 مايو/أيار، عادت السلطات الإسرائيلية إلى عتيروهدمت تسع خيام كان يحتمي فيها ضحايا عمليات الهدم التي حصلت يوم 16 مايو/أيار، إضافة إلى منزلين آخرين، وقامت بمصادرة مولدّي كهرباء. وقال السكان إنهم كانوا يعلمون بقرار هدم واحد لإحدى لبنايات السكنية.

وشاهدت هيومن رايتس ووتش السكان يبنون خيمتين كبيرتين أثناء زيارتها إلى الموقع في 31 مايو/أيار. وفي 1 يونيو/حزيران، أعلمت السلطات الإسرائيلية الناس بإخلاء الخيام الجديدة في غضون 48 ساعة، ولكنها لم تقم بهدمها. وفي 8 يونيو/حزيران، قال "ر" أثناء مكالمة مع هيومن رايتس ووتش إن الأشخاص الذين هدمت منازلهم وخيماتهم كانوا يعيشون معًا في الخيام الكبيرة، ولذلك فإن القوات الإسرائيلية ستنفذ عددًا أقل من عمليات الهدم في المستقبل مقارنة بما سيكون عليه الحال لو أعاد السكان بناء مباني متعددة وصغيرة للسكن العائلي. كما قال (ر): "بعد أن قاموا بتجريف الخيام للمرة الثانية، صرنا نعيش في خيمة تمسح خمسة أمتار من كل جهة، ولكن الأمر كان صعبًا، فالطقس كان دائمًا حار جدًا، وكنا دائمًا نحتاج إلى أن نبقى داخلها. اليوم بلغت الحرارة 40 درجة مئوية."

وقال (ر) إنه وزوجته أرسلا أبناءهما للعيش مع والدي أمهم في قرية أخرى، ولا يلتقي بهم إلا مرة في الأسبوع. وأضاف: "أبنائي ليسوا في حالة صحية جيدة حتى يعيشوا في الخيمة التي أعيش فيها الآن. وها قد عادوا إلى تناول دوائهم، عندما تم تدمير المنزل في المرة الأولى اضطروا إلى البقاء دون دواء لمدة أسبوع، إلى أن استطعت أن أوفره لهم من جديد. كان لدينا خزان الأكسيجين إذا واجهوا صعوبة في التنفس، أما الآن فلم يعد لدينا خزان."

شاهدت هيومن رايتس ووتش نتائج عمليات هدم أخرى تمت في عتير في 27 يونيو/حزيران. وقال بعض السكان إن القوات الإسرائيلية عادت حوالي الساعة التاسعة صباحًا، وهدمت بناية سكنية. وقالت أم راسم لـ هيومن رايتس ووتش، وهي من السكان هناك، إن أهل القرية قاموا أيضا بتفكيك أربع خيام سكنية قبل قدوم قوات الأمن لمنعهم من هدمها. وأضافت: "شاهدنا قوات الأمن قادمة ألينا فقام السكان بتفكيك الخيام الأربعة بأنفسهم، ولكن القوات قامت على كل حال بمصادرة الأعمدة المعدنية التي تُستخدم في إحدى الخيام."

وقال (أ)، ويبلغ من العمر 25 سنة، إن قوات الأمن قامت بهدم منزله في عتير في 16 مايو/أيار، ثم قامت بتجريف الخيمة التي كان يعيش فيها في 29 مايو/أيار. وأضاف أ: "كنت أعيش في إحدى الخيام مع زوجتي وابني، وعمره سنة ونصف، وابنتي، وعمرها ستة أشهر. قمنا بإخراج ما استطعنا إخراجه من المنزل في تلك

الدقائق المعدودة التي منحونا إياها، أما الباقي فنقلوه في شاحناتهم إلى مكان إلقاء النفايات". وقال (ن)، وهو أيضًا من السكان وعمره 18 سنة، إن السلطات الإسرائيلية قامت في 16 مايو/أيار بهدم المنزل الذي كان يعيش فيه مع والديه وسبعة من إخوته وأخواته. كما قال إن عمليات الهدم تسببت في المجموع في تشريد نحو 70 شخصًا.

وقال سكان عتير لـ هيومن رايتس ووتش إن مسؤولين من هيئة البدو التابعة للحكومة الإسرائيلية قاموا بزيارتهم في مارس/آذار، وشجعوهم على الانتقال إلى حورة، وهي واحدة من قرى البدو السبعة التي بُنيت سنة 1979. وقال سكان عتير إنهم لا يرغبون في الانتقال إلى حورة لأنهم لن يستطيعوا مواصلة طريقتهم في الحياة القائمة على الرعي والزراعة.

وقال (ر): "بدأت الحكومة "الإسرائيلية" تتحدث إلينا في مارس/آذار، كانوا يزوروننا كل يوم، فقلنا لهم نحن مستعدون للانتقال إلى حورة، ولكن عليكم أن تسمحوا لنا هناك بالقيام بما نقوم به هنا. نحن لا نعارض الانتقال، ولكن لا نستطيع الانتقال [دون ضمانات]. وبعدها، لم يعودوا إلينا.

في مارس/آذار، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم منزل (أ)، وعمره 51 سنة، في قرية وادي المشاش غير المعترف بها. وقال (أ)، ويعمل سائقًا لرافعة في مصنع للكيمياويات في رامات هافاف، إنه بنى منزله منذ 18 سنة، ولكن السلطات أصدرت قرارًا بهدمه عندما قام بتوسيعه وإصلاحه منذ سنتين حتى يصير قادرًا على استيعاب أفراد عائلته التي ما فتئت تكبر، وله عشرة أطفال ويبلغ أصغرهم سنًا ست سنوات. وأضاف: "قالوا لي إما أن تهدم المنزل بنفسك، وإما فسنقوم نحن بهدمه. كان سقف منزلي من الاسمنت، ولذلك اضطروا إلى هدمه بجرافة كبيرة."

وطلبت السلطات الإسرائيلية من أ الانتقال إلى سيغيف شالوم، إحدى القرى التي أعدتها "إسرائيل" للبدو، أو بئر هداج، وهي واحدة من القرى المعترف بها، فاعترض أ على ذلك وقال: "لا يوجد ما يكفي من الأرض في سيغيف شالوم، أعرف أشخاصًا انتقلوا إلى هناك ثم عادوا إلى هنا. ثم هم يقومون بهدم المنازل في بئر هداج أيضًا، رغم أنهم اعترفوا بالقرية."

وفي حالة أخرى، قال (ن)، وهو من سكان قرية "رخمة" البدوية غير المعترف بها، إنه بنى منزلا منذ 22 سنة، وأصيب بأضرار، ولكنه لا يستطيع إصلاحه. وأضاف: "منذ أشهر قليلة، هبت ريح قوية تسببت في هدم 40 منزلا هنا، وأتلفت سقف بيتي الذي كان من الزنك، ولكنني لا أستطيع إصلاح السقف القديم لأنهم سوف يهدمون المنزل بأكمله". كما قال (ن) إن في الكثير من الحالات الأخرى، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم مباني "غير قانونية" بعد أن قام أصحابها بإصلاحها، وإنه لن يستطيع الحصول على تراخيص بناء خاصة بمنزله وسقفه.

وفي 18 أبريل/نيسان، قامت القوات الإسرائيلية في وادي النعم، أكبر قرية بدوية "غير معترف بها"، بهدم متجر كان على ملك موسى الجلجاوي، الذي توفي في ديسمبر/كانون الأول 2012 عن سنّ 40 سنة. وقال بعض السكان إن هذا المتجر الذي تبلغ مساحته 32 مترًا مربعًا أصبح مصدر الرزق الوحيد لأرملته وأبنائه الثمانية. وقال الشيخ عطية الجلجاوي لـ هيومن رايتس ووتش، وعمره 76 سنة وهو عم موسى الجلجاوي، إن السلطات الإسرائيلية أصدرت قرارًا بهدم المحلّ منذ سنتين. وطلبت السلطات من ابن أخيه، مباشرة قبل الهدم، إخراج كل شيء بداخله.

ونفذت السلطات الإسرائيلية العديد من عمليات الهدم الأخرى. واستنادًا إلى منتدى التعايش في النقب، وهي منظمة حقوقية "إسرائيلية"، قامت السلطات الإسرائيلية في 21 أغسطس/آب بهدم خيام في قرية العراقيب البدوية للمرة الثانية والخمسين منذ 2010. وقاوم سكان العراقيب محاولات الهدم المتكررة بالعودة إلى الموقع.

وإضافة إلى عمليات الهدم التاسعة والعشرين التي قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيقها، قام منتدى التعايش في النقب بتوثيق 44 عملية هدم منازل، وتسع عمليات هدم متاجر، ومأوي للحيوانات، وبنايات أخرى في قرى بدوية في النقب حتى 26 أغسطس/آب 2013. نفذت القوات الإسرائيلية 26 عملية من عمليات الهدم في القرى "المعترف بها" المخططة الخاصة بالبدو.

اهتمام إسرائيلي بضم الأغوار الفلسطينية

بدأت "إسرائيل" مطلع حزيران 2020، خطوات عملية على الأرض تسبق ضم الأغوار الفلسطينية إليها، وهي مساحة تشكل 28% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية، يعيش فيها أكثر من 65 ألف فلسطيني، وتقع على الحدود مع الأردن.

وبحسب دائرة الدبلوماسية والسياسة العامة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، تضم الأغوار 27 تجمعا سكانيا ثابتا على مساحة 10 آلاف دونم (الدونم = 1000 متر مربع)، وعشرات التجمعات الرعوية والبدوية.

تكمن أهمية الأغوار الفلسطينية في كونها منطقة طبيعية دافئة، يمكن استغلالها للزراعة طوال العام، إضافة إلى خصوبة التربة إذ يطلق عليها سلة غذاء فلسطين، وتوفر مصادر المياه فيها، فهي تتربع فوق ثاني أكبر حوض مائي في فلسطين.

وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الأغوار 280 ألف دونم؛ أي ما نسبته 38.8% من المساحة الكلية للأغوار؛ يستغل الفلسطينيون منها 50 ألف دونم؛ فيما يستغل سكان مستوطنات الأغوار (إسرائيليون) 27 ألف دونم.

وتقسم مناطق الأغوار إلى مناطق مصنفة (A) وتخضع لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومساحتها 85 كم2، ونسبتها 7.4% من مساحة الأغوار الكلية.

وهناك أيضا مناطق(B) ، وهي منطقة تقاسم مشترك بين السلطة وإسرائيل، ومساحتها 50 كم2، ونسبتها 4.3% من المساحة الكلية للأغوار؛ ومناطق (C) وتخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، ومساحتها 1155 كلم .

تسيطر "إسرائيل" على 400 ألف دونم بذريعة استخدامها مناطق عسكرية مغلقة؛ أي ما نسبته 55.5% من المساحة الكلية للأغوار؛ ويحظر على السكان الفلسطينيين ممارسة أي نشاط زراعي أو عمراني أو أي نشاط آخر في هذه المناطق.

تحتوي منطقة الأغوار الجنوبية على 91 بئرا، والأغوار الوسطى على 68 بئرا، أما الأغوار الشمالية فتحتوي على 10 آبار، 60% منها آبار حُفِرَت قبل 1967، ولم يجر تجديدها نظرا للعراقيل الإسرائيلية، حيث يعمل 111 بئرا فيما لا يعمل 58 بئرا منها.

وتشير دائرة الدبلوماسية والسياسة العامة إلى أن "إسرائيل" تسيطر على 85% من مياه الأغوار الشمالية فيما يتحكم الفلسطينيون بـ 15% المتبقية، ولا تسمح سلطات الاحتلال بإعطاء تراخيص لحفر آبار من قبل الفلسطينيين مهما كان عمقها.

في منطقة الأغوار، يوجد أيضا البحر الميت الواقع أكثر بقاع الأرض انخفاضا عن سطح البحر (355 متر تحت سطح الأرض)، والذي يشكل أهمية اقتصادية وسياحية تسيطر عليه "إسرائيل"، ويمنع إقامة أية منتجعات فلسطينية على شواطئه.

يبرز ملف منطقة الأغوار الفلسطينية- الأردنية التي صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للشؤون التشريعية على قانون لضم مستوطناتها الإسرائيلية والشوارع التي تربطها، والتي يزعم الإسرائيليون بأنها تقع في مقدمة اهتماماتهم الأمنية، وذلك على الرغم من توضيح تقرير نشر مؤخراً، بأن حدود العام 67 هي حدود تضمن أمن "إسرائيل "، وأن كل تصريحات اليمين الإسرائيلي عن وجوب إبقاء غور الأردن تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية لا أساس لها من الصحة، انطلاقاً من حقيقة أن الخطر الحالي على "دولة العدو" لا يشبه الأخطار السابقة بعد تلاشي خطر تسلل مجموعات فدائية من الجانب الأردني، والتيقّن من أن تهديد الصواريخ، بأنواعها كافة، قائم بطبيعة الحال، ويطال كافة مناطق "إسرائيل".

ويضيف التقرير الذي أعدَه "المجلس الإسرائيلي للأمن والسلام" المكوَن، بشكل أساسي من جنرالات احتياط ومتقاعدين، إنه "وحتى في السيناريو الأقل معقولية ويحاكي حربا كلاسيكية تقليدية ينبغي أن نذكر:

1- أن الغور لا يوفر عمقاً إستراتيجياً، فعرض دولة "إسرائيل" مع الغور وفي المكان الأكثر ضيقاً هو خمسون كيلومترا فقط، ولذلك فإن ثمة حاجة لرد آخر وهو ليس إقليمياً.

2- إذا تعين أن يوفر الغور ردا على هجوم عسكري بري، فإن المنطقة البالغة الأهمية لانتشار عسكري (إسرائيلي) هي السفوح التي تقود إلى قمم الجبال. والانتشار هناك يحوّل الغور إلى مكان مقتل القوة المهاجمة.

3- إن القوة (الإسرائيلية) التي ستمكث بشكل دائم في الغور ستكون بالضرورة محدودة الحجم، وموجودة في منطقة متدنية طوبوغرافيا، وتتعرض لخطر المحاصرة بشكل دائم.

4- توجد لخط نهر الأردن أهمية تتعلق بالحفاظ على الأمن ومراقبة الحدود في الفترات العادية وليس أكثر من ذلك".

يعود احتلال منطقة الغور إلى الثامن من حزيران/ يونيو 1967. وقد شكلت المنطقة التي سميت "بلاد المطاردات" حتى عام 1970 ممراً رئيسياً للعمليات الفدائية ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ، منذ ذلك الوقت، خطة ممنهجة، تستهدف إقامة المستوطنات، وإفراغ الأغوار من سكانها الفلسطينيين، وإحكام السيطرة على الأرض والموارد تمهيداً لاستيطانها واستثمارها. وفي تموز/ يوليو 1967، أي بعد شهر من حرب الأيام الستة، اقترح يغئال ألون ما يسمى بـ "مشروع ألون" الذي قام على أساس استمرار السيطرة الإسرائيلية في غور الأردن. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1995، أعلن اسحق رابين في الكنيست بأن الحدود الأمنية لحماية دولة "إسرائيل" ستكون في غور الأردن "بالمعنى الأوسع لهذا المفهوم". أما في مؤتمر "كامب ديفيد الثاني" الثاني في العام 2000، فقد وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك على التخلي عن التواجد الإسرائيلي الدائم في الأغوار. وبعد خمس سنوات من ذلك التاريخ أعلن اريئيل شارون في مقابلة مع صحيفة "هآرتس" إن "إسرائيل" ملزمة بمواصلة السيطرة في الغور. أما أيهود اولمرت، فاقترح على أبو مازن، حين كان رئيسا

للوزراء، خطة لتبادل الأراضي وافق، في إطارها، على انسحاب "إسرائيلي" من كل غور الأردن في مقابل ضم الكتل الاستيطانية في معاليه ادوميم، وغوش عصيون واريئيل. وتراجع عن ذلك في العام 2006، وقال إنه يعتزم الإبقاء على الكتل الاستيطانية الثلاث وعلى غور الأردن تحت سيطرة "إسرائيلية".

وفي إطار عمليات السيطرة على أراضي منطقة الأغوار، اتبعت حكومات الاحتلال المتعاقبة سلسلة من الخطوات، بدءاً بنهب أملاك النازحين، وزيادة مساحات ما يسمى "أراضي الدولة" في المنطقة لتصل إلى 53.4 % من المساحة، أي أربع أضعاف ما كانت عليه فعلياً قبل 1967، يضاف إليها 45.7% مناطق إطلاق نار عسكرية مغلقة. كما تم إغلاق 20 % كمحميات طبيعية يتداخل ثلثاها مع مناطق إطلاق النار، وبذلك تمكنت سلطات الاحتلال من السيطرة على 77.5% من أراضي المنطقة، خصصت 12% منها للمستوطنات، من ضمنها جميع الشواطئ الشمالية للبحر الميت. ووفق تقرير لمحافظة طوباس والأغوار الشمالية، تحتل المستوطنات والمجلس الإقليمي الاستيطاني مساحة 1,344,335 مليون دونم أي ما يعادل 83.4% من أراضي المنطقة المعنية و24% من مساحة الضفة و95% من أراضي المنطقة (ج) في الأغوار. كما تحتل "أراضي الدولة" 748,965 دونم، أي ما يعادل 48.7 % من أراضي الأغوار و14% من مساحة الضفة، و 55.5% من مساحة المنطقة (ج) في الأغوار، أما المناطق العسكرية المغلقة فتصل إلى 743,626 دونم ما يعادل 46.1% من مساحة الأغوار و13.3% من مساحة الضفة و52.6% من مساحة المنطقة (ج) وتقع 334,614 دونما ضمن ما يسمى محميات طبيعية ما يعادل 20.7% من الأغوار و 6% من الضفة و 23.6% من المنطقة (ج)، أما المناطق التي أغلقت بفعل الجدار العنصري فتصل إلى 2,505 دونم و 0.16% من مساحة الأغوار و 0.04% من مساحة الضفة و 0.20% من مساحة المنطقة (ج)، ليصبح المجموع الصافي 1,372,695 دونماً ما يعادل 85.17% من مساحة الأغوار وشمال البحر الميت و 24.5% من مساحة الضفة و 97% من مساحة المنطقة (ج) ليبقى الباقي الممزق وغير المتواصل والمحروم من الخدمات والموارد في يد الفلسطينيين في تجمعات معزولة تنازع على البقاء والصمود في وجه الجرافات الإسرائيلية .

أما بخصوص عمليات الاستيطان، فقد أنشأ الاحتلال 36 مستوطنة تعود لفترة السبعينات من القرن الماضي، 9 منها على أراضي طوباس والأغوار الشمالية وأقدمها "جفاعوت"، و"بينيت" اللتان تضمان نحو 2353 مستوطناً فقط. أما باقي المستوطنات مثل "روتم" و"منجون" و"تيرونوت" و"روعي" و"شدمان" و"منجولا" فسكانها مجتمعة لا يتعدى 7302 وتحتوي 1359 كرافانا، فيما لا يزيد سكان التجمعات الفلسطينية في ابزيق والمالح وخربة الحمصة وكردلة وبردلة وخربة الراس الأحمر وعين البيضا والحديدية والفارسية والحمة والعقبة وغيرها، على 5130 نسمة، ما يعني وجود ثغرة ديمغرافية لصالح الجانب الصهيوني، تعود، بالأساس، إلى سياسات الاحتلال التعسفية التدميرية للقرى والتجمعات العربية الفلسطينية، ومنع البناء، والحرمان من إمكانات التخطيط التنموي، وحجب الموارد من مياه ومساحات زراعية، ومنع الخدمات من ري وكهرباء، وغيرها مقابل الإغراءات والتسهيلات غير المحدودة المقدمة للمستوطنين.

في كل الأحوال، لا بد من تسجيل حقيقة أن "إسرائيل "، وبخلاف أية دولة طبيعية، ليس لها دستور يحدّد حدود سيادتها، وهل هي ما يسمى "الخط الأخضر" أو "حدود اوشفيتس" كما وصفها وزير الخارجية الأسبق أبا إيبان، أو حدود الجدار الفصل العنصري، أو هي حدود الأمن من النهر إلى البحر؟ ومع ذلك، فإن ما قدمه كيري، بهذا الخصوص، والمندرج في إطار الخطة التي وضعها المستشار الخاص لوزير الدفاع الأمريكي الأسبق لشؤون الشرق الأوسط الجنرال جون ألان، يقترب، إلى حد كبير، من الطلبات الإسرائيلية.

ومهما يكن من أمر، وبعيداً عن مزاعم ما يسمى "الأمن الإسرائيلي" الذي يمكن أن تؤمنه منطقة الأغوار التي تمتد على نحو 800 ألف دونم، وتضم 21 بلدة و 6.500 نسمة، والتي أعلن نتنياهو عن إقامة جدار امني فيها تكريسا لتمسكه بما أسماه "مشروع ألون زائد"، في إشارة إلى مشروع يغئال ألون القائم على أساس استمرار السيطرة الإسرائيلية على هذه المنطقة، فإن المصلحة الإسرائيلية في غور الأردن تتجاوز قضية الأمن والحدود التي تحتل مركز الاهتمام الأول في كامل الإستراتيجية الإسرائيلية لمجمل معادلة الصراع في الشرق الأوسط، إلى استخدام هذه القضية كوسيلة التفافية لإخفاء الأطماع التوسعية في الأغوار الفلسطينية، وإلقاء القبض على السيادة والاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني، فضلا عن وضع الحواجز أمام اتصال الدولة الفلسطينية الموعودة بحدودها الشرقية مع الأردن خوفاً من أن يؤدي هذا الاتصال إلى تعزيز دور "الدولة الفلسطينية" ودور الكيان الأردني على حدٍّ سواء، و"ضبط" التدفق الفلسطيني إلى "الدولة" المنشودة والتحكم بالمعادلة الديموغرافية والموازنة الإسرائيلية لهذه المعادلة.

وسط ذلك كله، تحتل المكانة الاقتصادية لمنطقة الأغوار في أجندة الاحتلال موقعاً مركزياً، وتبدو المنافع التي تجنيها "إسرائيل" منها مبرراً كافياً لتمسكها بهذه المناطق المتميزة بطقسها وتربتها، حيث تتمتع بدرجة حرارة موسمية تتيح إنتاجاً مبكراً عالي النوعية والقدرة التنافسية لأصناف زراعية عديدة، إضافة إلى أن الموسم الصيفي الحار يوفر مناخا ملائما لزراعة النخيل. وعلى سبيل المثال فقد تم الاحتفال عام 2010 بزراعة النخلة رقم 1.000000 مليون في الأغوار مع ما يعنيه هذا من منافع اقتصادية إنتاجية تصديرية هائلة، وذلك بالإضافة إلى مشاتل الورود والخضراوات ومزارع الدواجن والأبقار وبرك زيت التماسيح وخيرات البحر الأحمر. وحسب تقرير لما يسمى "مجلس المستوطنات" للعام 2012 فقد ربحت المستوطنات من الأغوار نحو 650 مليون دولار، ويربح الاحتلال من الأغوار أكثر من كل صادرات السلطة الفلسطينية، وهو دفع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى القول بأن المصلحة الإسرائيلية في الأغوار "ليست أمنية بل اقتصادية"، لاسيما وأنها ستكون خزان الأمن الغذائي الفلسطيني في المستقبل، ومنطقة حاسمة في ميزان قدرات أي دولة فلسطينية مستقلة، وتعزيز مواجهتها للابتزاز السياسي الذي يمارس على الفلسطينيين راهناً، عبر البوابة الاقتصادية.

مشروع قانون يهدد بهدم قرى بدوية في النقب ذات تاريخ طويل وتهجير أهلها جماعياً

تقوم الحكومة "الإسرائيلية" بهدم منازل البدو اعتمادًا على قوانين وقواعد تمييزية، ودون احترام لكرامتهم أو التزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان.

كما يتعين على الحكومة "الإسرائيلية" سحب مقترح قانون يمكن أن ينطوي على تمييز ضدّ البدو عبر فرض قواعد قاسية تتعلق بحقوق ملكية الأرض، والسماح بتهجير واسع النطاق لمجموعات من البدو يعود تاريخها إلى أجيال كاملة، وفرض قيود كبيرة على حقهم في الطعن على القرارات. يعتقد مسؤولون حكوميون" إسرائيل " يون أن تنفيذ هذا القانون سيتسبب في تهجير 30 ألف بدوي، بينما تقول منظمات حقوقية إسرائيلية إن العدد قد يكون 40 ألفًا أو أكثر.

وقال جو ستورك، القائم بأعمال المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "قامت "إسرائيل" بدفع البدو إلى الانتقال إلى أمكنة ما فتئت تتقلص من حيث المساحة، وقامت بتشجيع اليهود الإسرائيليين وربما مساعدتهم على الانتقال إليها. يتعين على رئيس الوزراء نتنياهو وضع حدّ لهذا التمييز الخطير ضدّ المواطنين البدو، وليس دعم القانون الذي يُكرّس له.

استنادًا إلى إحصاءات حكومية، يعيش مائتي ألف بدوي من منطقة النقب جنوب البلاد، يُمثلون أغلبية في سبع بلدات خططت لها الحكومة " الإسرائيلية"، وبعض الآلاف الآخرين يعيشون في 11 قرية بدوية تُعتبر الحكومة "الإسرائيلية" بصدد "الاعتراف بها". ولكن وثائق التخطيط والخرائط الإسرائيلية تُقصي 35 قرية بدوية "غير معترف بها"، تقدر الحكومة "الإسرائيلية" أن عدد سكانها يتراوح بين 70 و90 ألفًا.

تقوم "إسرائيل" بهدم منازل البدو في منطقة النقب على اعتبار أنها بُنيت دون تراخيص، في العادة في تجمعات سكنية غير مرخص لها. ولكن "إسرائيل" رفضت لعقود من الزمن الاعتراف القانوني بهذه التجمعات السكنية أو السماح لسكانها بالحصول على وثائق تثبت امتلاكهم لها من أجدادهم. ودائمًا ما ترفض الحكومة "الإسرائيلية" أو تؤخر مناقشة مخططات تقدمها منظمات تسعى إلى الترخيص للتجمعات السكانية البدوية، مما يجعل حصول السكان على تراخيص أمرًا مستحيلا. فضلاً عن ذلك، تلعب الحكومة "الإسرائيلية" دورًا نشيطًا في تخطيط وتوسيع التجمعات السكنية اليهودية في المنطقة، وسمحت للمواطنين اليهود بالبناء بأثر رجعي هناك.

يقول البدو إنهم ورثوا الأراضي التي تعيش عليها عائلاتهم منذ أجيال من أجدادهم، ولكن "إسرائيل" لا تعترف بهذه المزاعم دون الاستظهار بوثائق رسمية تثبت امتلاكهم لها، في الوقت الذي لا تتوفر فيه هذه الوثائق إلا للقليل منهم. وتزعم "إسرائيل" أن أراضي منطقة النقب غير المسجلة باسم أشخاص هي ملك للدولة، وكثيرًا ما تمنح للتجمعات السكنية والمزارعين اليهود عقود إيجار طويلة الأمد لاستخدام "أراضي الدولة"، بما في ذلك الأراضي التي تمت مصادرتها من البدو الإسرائيليين، بينما رفضت بشكل دائم السماح بذلك للمواطنين البدو.

وقامت هيومن رايتس ووتش منذ فترة طويلة بتوثيق الأعمال التمييزية التي تمارسها السلطات الإسرائيلية في حق البدو، وهدم منازلهم بشكل تمييزي. كما قامت هيومن رايتس ووتش منذ مارس/آذار 2013 بتوثيق هدم 18 منزلا و11 مرفقاً آخر للبدو، منها ثمانية خيام كان يعيش فيها ضحايا عمليات هدم سابقة.

وتمت العديد من عمليات الهدم في قرية عتير قرب بئر السبع، وهي تجمع سكني فيه قرابة 500 شخص. وعاش السكان البدو في قرية عتير منذ أن قامت السلطات الإسرائيلية بترحيلهم إلى هناك في 1956 ورفضت الاعتراف بالقرية أو ربطها بشبكات الكهرباء والماء، وهي تخطط لزراعة غابة هناك. وفي 16 مايو/أيار، قامت قوات الأمن بهدم منازل لقرابة 70 شخصًا، ثم عادت في 29 مايو/أيار و27 يونيو/حزيران لهدم الخيام التي كان يسكنها الأشخاص المهجرون.

وقال (ر) إن قوات الأمن قامت في إحدى الحالات بهدم منزل لعائلة فيها طفلان يعانيان من إعاقات دون السماح لوالديهما باستخراج دوائهما، ومعدات السمع الخاصة بهما، واسطوانة أوكسجين، وان ضابطًا "إسرائيل" يا لم يسمح لزوجته بمزيد من الوقت قبل تجريف المنزل ونقل الأنقاض بالشاحنات.

حاولت أن أتحاور مع الرجل، بينما أحضرت زوجتي الوثيقة التي تثبت أن أبنائي معاقين، وطلبت منهم أن يسمحوا لها بإخراج بعض الحاجات من المنزل، لكنه ألقاها أرضًا وقال: "لا يهمني ذلك".

تزعم السلطات الإسرائيلية أنها ببساطة تقوم بتنفيذ قوانين البناء، وتشجيع البدو على شراء الأراضي والمساكن في سبع تجمعات سكنية للبدو في إطار مخطط الحكومة "الإسرائيلية". منحت "إسرائيل" تمويلا لبرنامج تنمية اقتصادية لصالح بدو النقب، وحددت مناطق سكنية للبدو على أنها ضمن "مناطق الأولوية الوطنية" المؤهلة للحصول على إعانات أخرى.

رفض العديد من البدو الانتقال إلى القرى لأن الحكومة "الإسرائيلية" تفرض عليهم التخلي عن المطالبة بالأراضي التي انتقلت إليهم جيلا بعد آخر. ولا يوجد في القرى، وسبع منها هي من بين ثماني قرى الأشد فقرًا في" إسرائيل "، ما يكفي من الأرض لتربية الحيوانات، مثل مناطق الرعي.

وفي 24 يونيو/حزيران، وافق البرلمان الإسرائيلي على مشروع قانون لتنظيم البدو في منطقة النقب، في قراءة أولى، بعد أن أعده مكتب رئيس الوزراء. وإذا تمت الموافقة على المشروع في قراءتين أخريين، فانه يُصبح بعد ذلك قانونًا ساريًا. ويسعى القانون إلى حلّ وضع إقامة البدو في تجمعات سكنية "غير مرخص لها". ويُمكن أي يسوي القانون وضعية بعض التجمعات حتى تصبح مستجيبة إلى بعض المعايير، ولكنه يخلق إجراءات إدارية يمكن أن ينتج عنها هدم سريع للتجمعات السكنية التي لا تقوم بذلك. وفي الوقت الحالي، توافق المحاكم الإسرائيلية على قرارات الحكومة " الإسرائيلية" بهدم منازل البدو بشكل فردي.

انضمت "إسرائيل" سنة 1991 إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يفرض عليها ضمان الحق في السكن. وقالت اللجنة المسؤولة عن تفسير أحكام العهد إن هذا الحق يعني أن الحكومات لا تستطيع تنفيذ أي تهجير قسري إلا في "ظروف استثنائية جدًا"، وبما يتناسب مع مبادئ حقوق الإنسان التي تتطلب تشاور الحكومة "الإسرائيلية" مع الأفراد والجماعات المتأثرة، وتحديد مصلحة عامة واضحة تتطلب الإخلاء، وضمان تمكين المتضررين من فرصة حقيقية للطعن فيه، وتوفير التعويض المناسب وترتيبات الأرض البديلة والسكن الملائم.

ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان على الدول التمييز ضد الأقليات، بما في ذلك في حقوق الأرض والسكن. ويتعين على الحكومات أن تثبت أن أي معاملة تفضيلية تؤثر على إحدى المجموعات بالسلب هي متناسبة مع هدف مشروع.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن على الحكومة "الإسرائيلية" أن تعوّض للبدو الذين هدمت ممتلكاتهم ومنازلهم في انتهاك لحقهم في السكن وعدم التمييز. كما يجب على الحكومة "الإسرائيلية" السماح لهم بالعودة إلى قراهم في انتظار الوصول إلى اتفاق نهائي مع البدو الذين تم ترحيلهم يحترم حقوقهم التي يكفلها القانون الدولي.

وقال جو ستورك: لقد سعى مكتب رئيس الوزراء إلى الدفع بهذا القانون الذي سيؤدي إلى تهجير آلاف العائلات البدوية بشكل قسري. يتعين على حلفاء "إسرائيل" أن يطلبوا من رئيس الوزراء، بعبارات واضحة لا لبس فيها، التخلي عن هذا القانون التمييزي.

يعتمد مشروع القانون على خطط وضعتها الحكومة "الإسرائيلية" على امتداد العديد من السنوات، بداية من لجنة غولبرغ، التي كان يترأسها قاض سابق في المحكمة العليا، والتي أصدرت تقريرها النهائي في 2008. وفي 2009، كلف بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء، إيهود برافر، مسؤول مجلس الأمن القومي، بوضع خطة لتنفيذ التقرير. وفي 2011، عين نتياهو زئيف بيغن وزيرا دون حقيبة لوضع اللمسات الأخيرة على خطة برافر. وقدم بيغن خطته في يناير/كانون الثاني 2013.

وسوف ينشئ القانون آلية إدارية للبت في ادعاءات ملكية الأرض من قبل المواطنين البدو والأمر بهدم البناءات "غير القانونية". كما سيتسبب القانون في تقييد لجوء البدو إلى المحاكم للاعتراض على قرارات الهدم بشكل فردي، ولهيئات التخطيط للاعتراض على المخططات التي تقصي التجمعات السكنية البدوية. ولقد رفضت المحاكم جميع ادعاءات البدو بملكية الأراضي والتي اعتمدت على استخدام الأرض عبر التاريخ،

بينما رفضت هيئات التخطيط الاعتراف بأغلب التجمعات السكنية البدوية، باستثناء 11 قرية "معترف بها."

ويوفر مشروع القانون إمكانية الاعتراف ببعض التجمعات السكنية البدوية الأخرى، دون أن يحددها. ولكن يمكن لمشروع القانون، عبر إلغاء لجوء البدو إلى المحاكم والاجراءات الأخرى، أن يُسرّع في عمليات الهدم والتهجير المستمرة. وينص مشروع القانون على زيادة عدد قوات الأمن لتنفيذ عمليات الإخلاء. وقال مسؤولون إن عمليات الإخلاء التي يسمح بها هذا القانون، إذا تم تمريره، سوف تُنفذ بحلول عام 2016.

تقول الحكومة "الإسرائيلية" إنها ستمنح سكنًا للأشخاص المهجرين في البلدات التي خططت لها، والتي رفض البدو الانتقال إليها بسبب الفقر وعدم توفر مساحات فيها للاضطلاع بأنشطتهم الاقتصادية التقليدية. كما رفض البدو المشاركة في خطط إعادة التوطين الحكومية التي يمكن أن تفرض عليهم أن يزعموا ملكية أرض في تجمع سكني آخر.

سوف يسمح القانون لبعض البدو ممن لم تقم "إسرائيل" بتهجيرهم في الأربعينيات والخمسينيات، والذين مازالوا يعيشون على الأراضي التي ورثوها من أجدادهم، بأن يطالبوا بحقوقهم في ملكية الأرض. ولكنه يفرض قيودا تعسفية على أهلية البدو (وورثتهم) الذين تقدموا بمطالب تسجيل أراضيهم بين 1971 و1979، وهي الفترة الوحيدة التي سمحت فيها "إسرائيل" للبدو بتقديم مطالب ملكية الأراضي، رغم أن المسؤولين لم يبتوا في أي من هذه المطالب.

علاوة على ذلك، فان المطالب الوحيدة تقريباً التي يمكن النظر فيها، استنادًا إلى مشروع القانون، هي المتعلقة بالأراضي التي كان يعيش فيها البدو أو كانوا يقومون بزراعتها عندما قدموا مطلب التسجيل، ولكن يمكن الاستجابة إلى هذا المعيار استنادًا إلى دراسات أراضي الدولة أو السجلات الرسمية الأخرى. ولن يستطيع البدو المطالبة بأراض قضت المحكمة بأنها ملك للحكومة، وهي النتيجة التي تم التوصل إليها في حوالي مائتي قضية رفعها البدو وادّعوا فيها بملكية الأرض دون وجود أفعال رسمية.

ويحق للبدو الذين تم تهجيرهم من أراضي أجدادهم تقديم مطالب تعويض، ولكن فقط في إطار المعايير الضيقة التي يفرضها المخطط، وسيكون لعدد محدود منهم الحق في المطالبة بملكية الأرض. وسيكون البدو مؤهلين للتعويض فقط إذا وافقوا على التهجير وتنازلوا عن جميع مزاعمهم بملكية أراضي أجدادهم.

سيتمكن البدو الذين يتجاوزون جميع هذه الاختبارات من الحصول على ملكية الأرض، بنسبة تحددها الحكومة "الإسرائيلية" تساوي 62.5 بالمائة من الأرض المطالب بها كأقصى تقدير، مع إمكانية فرض قيود أخرى عليها. ولكن ذلك لا يعني أنهم سيحصلون على أراضيهم الأصلية، بل فقط على أرض "مماثلة"، عندما ترى الدولة أنه من "الممكن" منح هذه الأرض.

لا يُحدد القانون المكان الذي سيُنقل إليه البدو المهجرين، ولكنه ينص ضمنيًا على إمكانية نقلهم إلى التجمعات السكنية البدوية التي ستعترف بها "إسرائيل" بشكل قانوني، أو الإحدى عشر قرية بدوية التي اعترفت بها، أو القرى البدوية السبعة التي خططت لها الحكومة "الإسرائيلية". ويمكن لأصحاب المطالب الحصول على تعويض بنسبة تحددها الحكومة "الإسرائيلية".

وعملا بالقانون المقترح، يمكن للسلطات الحكومية تحديد أي من القرى البدوية الخمسة والثلاثين "غير المعترف بها" التي تعتبرها الدولة بُنيت بطريقة غير قانونية والتي سيتم هدمها، وتلك التي يمكن الاعتراف بها، إن وُجدت أصلا. وستحدد الحكومة "الإسرائيلية" ذلك بالاعتماد على ما إذا كان المكان الذي توجد فيه

القرية البدوية متوافقا مع المخطط العام للمنطقة، وفيه ما يكفي من "المساحة، والكثافة السكانية، والاستمرارية، والقدرة الاقتصادية."

لا توجد هذه المعايير في قواعد وقوانين التخطيط الإسرائيلية الأخرى، ولم تقم "إسرائيل" بتطبيقها عندما منحت ترخيصًا بأثر رجعي لبنايات سكنية يهودية والمزارع المملوكة للقطاع الخاص في النقب. وقامت هيومن رايتس ووتش بتغطية العشرات من هذه الحالات.

يقول البدو إن "إسرائيل" لم تقم باستشارتهم في القانون المقترح، وخرج الآلاف في مسيرات ضدّه، بينما تزعم الحكومة "الإسرائيلية" أنها قامت باستشارتهم لمدة ثلاثة أشهر، ولكن ذلك حدث بعد سبتمبر/أيلول 2011، بعدما وافقت الحكومة " الإسرائيلية" على جوانب هامة من القانون التي لم تقم بتغييرها.

قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق التمييز الممنهج الذي يُواجهه المواطنون البدو في تقرير" خارج حدود الخريطة "الصادر في 130 صفحة، والذي نُشر في مارس/آذار 2008.

يُستمد الحق في الحماية الإجرائية ضدّ الإخلاء الاضطراري أو القسري من الحق في السكن اللائق الذي يكفله العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإسرائيل طرف فيه. وعرّفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي أنشئت لمراقبة امتثال الدول الأطراف للعهد، الإخلاء القسري، على أنه "نقل الأفراد والأسر و/أو المجتمعات المحلية، بشكل دائم أو مؤقت وضدّ مشيئتهم، من البيوت و/أو الأراضي التي يشغلونها، دون إتاحة سبل مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أنواع الحماية."

وأكدت اللجنة على أن عمليات الإخلاء، وحتى تكون قانونية، يجب "أن يكون هدفها تعزيز الرفاه في مجتمع ديمقراطي"، وأن تُنفذ "مع الامتثال الدقيق للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي لحقوق الإنسان ووفقًا للمبادئ العامة المراعية للمعقولية والتناسب".

كما أكدت اللجنة على أن "حالات إخلاء المساكن بالإكراه تتعارض للوهلة الأولى مع مقتضيات العهد، ولا يمكن أن تكون مبررة إلا في ظروف استثنائية جدًا، ووفقا لمبادئ القانون الدولي ذات الصلة."

ولاحظت اللجنة أن طريقة تقليص الحاجة إلى القوة تكون عبر "استكشاف" جميع "البدائل المجدية"، ويجب استخدام عملية الإخلاء، "وخاصة ما يتعلق منها بجماعات كبيرة"، بالتشاور مع المتضررين. وإذا تواصل قرار الإخلاء، "ينبغي توفير سبل الانتصاف أو الإجراءات القانونية للمتأثرين بأوامر الإخلاء"، ويتمتع الأفراد المعنيين بالحق في "التعويض الكافي عن أي ممتلكات تتأثر من جراء ذلك، شخصية كانت أم عقارية".

تُلزم الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز لسنة 1965 الدول بـ "ضمان حق كل شخص، دون تمييز، لا سيما بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي"، في المعاملة المتساوية أمام المحاكم، والحق في السكن. ودعت اللجنة في تعليقها العام رقم 23 (1997) الدول الأطراف إلى الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وحمايتها في "امتلاك وتطوير ومراقبة واستخدام أراضيهم ومواردهم الجماعية"، واتخاذ الخطوات لإرجاع الأراضي إذا حرم منها السكان دون موافقتهم. وفي مارس/آذار 2012، دعت اللجنة "إسرائيل" إلى سحب مقترح القانون التمييزي لتسوية البدو في النقب الذي سيُشرع لعمليات هدم المنازل والتهجير القسري في حق المجتمعات البدوية الأصلية.